وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة بنكية

بعنوان :

قياس أثر التكنولوجيا المالية على البنوك الجزائرية باستخدام نموذج SWOT

من إعداد الطالبة:
كنودة جميلة

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور نعجة عبد الرحمان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/09/21

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
ملال ربيعة	دكتورة	رئيسا
نعجة عبد الرحمان	دكتور	مشرفا ومقررا
مغنية هواري	دكتور	مناقشا

السنة الجامعية: 1441 – 1442 هـ الموافق لـ: 2019 – 2020.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمتك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك

فالحمد لجلالك وعظيم سلطانك

قال رسول الله صل الله عليه وسلم:

{ من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم

تستطيعوا فادعوا له}

واقتداء بهذا الحديث الشريف أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: الدكتور نعجة عبد الرحمان

الذي كان سندا وعونا الذي لم يبخل عليا بالإرشادات والنصائح

من اجل إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من شارك في اتمام هذه المذكرة من قريب أو بعيد

والى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وإلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه المذكرة,

إهـــــداء:

إلى أغلى جوهرتين في الحياة إلى الذين قال فيهما الرحمان:

{ واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا}

سورة الأسراء، الآية : 24

الوالدين الكريمين

إلى كل إخوتي الأعزاء وأخص بالذكر أحمد

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

سارة فاطمة نبيلة احلام سيهام أسماء زينب سمية

والزملاء كل واحد باسمه

حفظ الله ديننا الإسلام ووطننا الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية الابتكارات المالية في تطوير العمليات المصرفية العالمية على غرار التكنولوجيات المالية (*FinTech*)، وتحليل أثرها على بيئة عمل البنوك الجزائرية، وذلك باستخدام نموذج (**SWOT**) لمعرفة مكونات البيئة الداخلية المتمثلة في نقاط القوة (**Strengths**) من عمليات مالية حديثة والتي ترفع من مركزها المالي، وكذا نقاط الضعف (**Weaknesses**) من جهة، ومن جهة أخرى تحليل عناصر البيئة الخارجية للبنوك قيد الدراسة من فرص (**Opportunities**) كتقنيات البلوك – تشين (*Blockchain*) والتي يمكن استغلالها لتقوية وتعزيز جودة الخدمات المالية البنكية وتحديد أهم المخاطر (**Threats**) التي تأتي من خارج هذا النموذج.

أظهرت نتائج الدراسة ضرورة تبني البنوك العاملة في السوق المصرفية الوطنية لتقنيات البلوك – تشين وذلك بهدف مواكبة التطورات التكنولوجية المعتمدة من لدن البنوك العالمية واستخدامها (*FinTech*) من أجل الاستمرارية والتطور.

الكلمات المفتاحية: البنوك، التكنولوجيا المالية، الشركات الناشئة، الخدمات المالية، تحليل (SWOT).

Abstract:

This study aims to highlight the role and the importance of Financial Innovations in the International Banking operations developments, such as Financial Technologies (*FinTech*), and to analyse their impact on the banks operating in Algeria, by using the (SWOT) model to know the internal environment components represented by the (Strengths) of recent financial operations that raise its financial position, as well as (weaknesses) on the one hand, and on the other hand, analysing the external environment elements of the studied banks from (Opportunities) such as (*Blockchain*) technologies that can be used to strengthen and enhance the quality of banking financial services and identify the most important (Threats) that come outside of this model.

The results show the necessity to adopt (*Blockchain*) technologies for Algerian banks, to keep up with the technological developments approved by international banks and using (*FinTech*) to ensure the continuity and the development of their services.

Keywords: Banks, FinTech, Startups, Financial Services, SWOT Analysis.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle et l'importance des innovations financières dans le développement des opérations bancaires internationales, telles que les Technologies Financières (FinTech), et d'analyser leur impact sur les banques Algérienne, en utilisant le modèle (SWOT) pour connaître les composantes de l'environnement interne représentées par les (Forces) des opérations financières récentes qui rehaussent sa situation financière, ainsi que les (Faiblesses) d'une part, et d'autre part, analyser les éléments d'environnement externe des banques étudiées à partir des (Opportunités) telles que les technologies de (Blockchain) qui peuvent être utilisées pour renforcer et améliorer la qualité des services financiers bancaires et identifier les plus importantes (Menaces) qui ne relèvent pas de ce modèle.

Les résultats montrent la nécessité d'adopter les technologies de (*Blockchain*) pour les banques algériennes, pour leurs permettre de suivre les évolutions technologiques approuvées par les banques internationales et l'utilisation des (*FinTech*) pour assurer la continuité et le développement de leurs services.

Mots Clés: Banques, FinTech, Startups, Services Financiers, Analyse SWOT.

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
2-1	معدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2011-2017)	91
2-2	معدل العائد على الأصول لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2011-2017)	91
2-3	مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2011-2017)	92
2-4	منفعة الأصول لعينة البنوك خلال فترة الدراسة(2011-2017)	93
2-5	معدل هامش الربح لعينة البنوك خلال فترة الدراسة(2011-2017)	94
2-6	يبين مجموعة من العناصر حسب تحليل swot والتي تبين مدى أثير التكنولوجيا المالية في البنوك	95
2-7	عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال عبر العالم خلا الفترة 2010-2017	101

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
	أشكال (نماذج) الفصل الأول	
1-1	أصناف المخاطر الاستثمارية	**9**
2-1	التكنولوجيا المالية متعددة التخصصات	**12**
3-1	النمو الإقليمي في استثمارات التكنولوجيا المالية (البيئات الحاضنة)	**16**
4-1	مؤشر نضج ريادة الأعمال العربية	**17**
5-1	أبعاد مؤشر نضج ريادة الأعمال العربية	**18**
6-1	التوزيع الجغرافي للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (عدد الشركات الناشئة بحسب المنطقة، 2015)	**19**
7-1	قطاعات التكنولوجيا المالية (الحالة العالمية في منتصف 2016)	**25**
8-1	تفصيل قطاعات التكنولوجيا المالية (العدد التراكمي للشركات الناشئة التي تم تأسيسها سنة 2015)	**27**
9-1	التقنيات ومتفرقاتها التي تسهم في إعادة إحياء قطاع الخدمات المالية	**32**
10-1	تصنيف خدمات الدفع المالية عبر الهاتف المحمول	**39**
11-1	الاتجاهات العامة العالمية في التكنولوجيا المالية(حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية)	**42**
12-1	نسبة البنوك مع خيار تبني استراتيجيات الابتكار	**43**
13-1	حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية عبر العالم من 2008 إلى 2020	**44**
	أشكال(نماذج) الفصل الثاني	
1-2	نموذج سوات (SWOT) الرباعي	**84**
2-2	نموذج تحليل SWOT	**87**
3-2	الاتجاهات العامة وخصائص الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا	**97**

2-4	مقارنة فئات التكنولوجيا المالية المرتبة حسب معدل التبني في 2015 و 2017	**98**
2-5	المراكز الأربعة الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (عدد الشركات الناشئة بحسب الدولة، 2015)	**99**
2-6	الاستراتيجيات المستقبلية المحتملة للمؤسسات التقليدية إزاء التكنولوجيا المالية	**99**
2-7	استثمارات حصص الملكية ورأس المال المخاطر	**104**
2-8	تزايد نسبة معتقدي أن أعمالهم معرضة للخطر بسبب شركات التكنولوجيا المالية	**106**
2-9	هل تعرف أي شركات جديدة تقدّم خدمات الدفع أو الاستثمار أو فرص الاقتراض	**107**

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر.....	
إهداء.....	
الملخصات.....	
قائمة الجداول.....	**I**
قائمة الأشكال.....	**II**
فهرس المحتويات.....	**IV– IV**
المقدمة.....	**أ – هـ**
I. الفصل الأول: الإطار النظري لأعمال البنوك التجارية والخدمات الإلكترونية.	**1**
تمهيد.....	**2**
1- المبحث الأول: البنوك التجارية: الماهية وآلية العمل.	**3**
1-1 تعريف البنوك التجارية.....	**3**
1-2 وظائف البنوك التجارية.....	**4**
1-3 خصائص وأهداف البنوك التجارية.....	**6**
1-4 المخاطر الاستثمارية في المجال المصرفي.....	**8**
2- المبحث الثاني: أساسيات التكنولوجيات المالية والشركات الناشئة	**11**
2-1 مفهوم وأهمية التكنولوجيات المالية.....	**12**
2-2 مراحل دورة التكنولوجيات المالية والشركات الناشئة.....	**14**
2-3 قطاعات التكنولوجيات المالية.....	**22**
2-4 خدمات التكنولوجيات المالية.	**27**
3- المبحث الثالث: تحليل واقع التكنولوجيات المالية في تطوير المنتجات البنكية: المميزات والمخاطر	**30**
3-1 دور وأهمية التكنولوجيات المالية في تطوير المنتجات البنكية.....	**31**
3-2 ابتكارات التكنولوجيات المالية (البلوكشين، العملات المشفرة،...).....	**33**
3- 3 وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة والوساطة المالية للبنوك.....	**35**
3-4 تحليل حجم التكنولوجيات المالية في السوق المالي والمصرفي.....	**42**
3-5 مخاطر سوء استخدام التكنولوجيات المالية.....	**45**
خلاصة الفصل الأول.....	**46**

II. الفصل الثاني: استخدامات التحليل الرباعي (SWOT) لقياس أثر التكنولوجيات المالية على البنوك المدروسة	**47**
تمهيد.....	**48**
1- المبحث الأول: تحليل الدراسات التجريبية السابقة.....	**49**
1-1 الأعمال التي حددت طبيعة عمل التكنولوجيات المالية.....	**51**
1-2 الأبحاث التي ركزت على دور التحليل الاستراتيجي الرباعي في تحسين أداء المؤسسات..	**66**
1-3 الدراسات التي اختبرت أثر التكنولوجيات المالية على الأعمال المصرفية.....	**70**
2- المبحث الثاني: تحديد مكونات بيئة عمل البنوك باستخدام نموذج سوات (SWOT).	**82**
2-1 نشأة وتعريف التحليل الاستراتيجي الرباعي سوات (SWOT).....	**83**
2-2 أهداف و أهمية نموذج سوات (SWOT).....	**88**
2-3 تحليل الوضعية المالية لمجموعة من البنوك الجزائرية.....	**90**
2-3 تحليل مدى تأثير التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية.....	**94**
2-3-1 تحليل البيئة الداخلية.....	**97**
2-3-2 تحليل البيئة الخارجية.....	**105**
خلاصة الفصل الثاني.....	**110**
الخاتمة.....	**111**
قائمة المراجع.....	**114**

المقدمة

1- توطئة:

برز القطاع البنكي كأهم القطاعات الخدمية في النظم الاقتصادية والمالية للدول لماله من تأثير على التنمية الاقتصادية من حيث مساهمته بنسبة كبيرة في اشباع الاحتياجات المالية للأفراد، إلا أنّه مع التطور في التكنولوجيات الحديثة ووسائل الاتصال والتواصل، ساهم في التأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية، لاسيما القطاع البنكي.

ومع كل هذا التطور ومحاولة التحسين من جودة خدمة البنوك بالتماشي مع هذه التطورات، تزايد في السنوات الأخيرة عدد الشركات والمشاريع التي توفر الخدمات المالية والتي تعتمد أساسا على التكنولوجيات الحديثة وبالتالي أصبحت هذه الشركات منافسا قويا في الخدمات التي تقدمها المؤسسات التقليدية وتقدمها البنوك وشركات التأمين، من وسائل دفع واقتراض وتحويل الأموال، وهذا بالتزامن مع تطور التكنولوجيا المالية (*FinTech*) والتي تزايد نموها بشكل رهيب في العالم، والتي تقدم حلولا مبتكرة في مجال المعاملات المالية والمصرفية والتي أصبحت تنافس البنوك والمؤسسات المالية على حصة السوق، وذلك بمزج التكنولوجيا الحديثة مع الخدمات المالية والتي أصبحت حاليا تشكل ثورة القطاع المالي والمصرفي؛ ومع شدة هذه المنافسة تسعى بعض الدول لاستغلال هذه التكنولوجيات المالية عن طريق تهيئة بيئة تساعد الشركات الناشئة (*Startups*) وريادة الأعمال على النمو من جهة، ومحاولة دمج شركات التكنولوجيا المالية مع البنوك وتطوير خدماتها واستغلالها كنقاط قوة (**Strengths**)، وذلك بتحويل أهم المخاطر أو التهديدات (**Threats**) والمتمثلة في الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية إلى فرص (**Opportunities**) للتطور ومعالجة نقاط الضعف الموجودة فيها، ونظرا لأهمية الموضوع اعتمدت هذه الدراسة على التحليل الرباعي (**SWOT**) لمجموعة من البنوك العاملة في السوق المصرفية الجزائرية، والذي يدرس متغيرات البيئة الداخلية متمثلة في نقاط القوة والضعف، وعناصر البيئة الخارجية المكونة من الفرص والتهديدات التي تواجهها المؤسسات المالية والبنوك بصفة عامة.

2- اشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية:

وانطلاقا مما سبق، سنحاول أن نسلط الضوء من خلال هذه الدراسة من خلال تحليل أثر التكنولوجيات المالية على البنوك الجزائرية باستخدام نموذج سوات (SWOT)، ومن هذا المنطلق جاءت إشكالية بحثنا هذا على النحو التالي:

ما مدى كفاءة نموذج سوات(SWOT) في تحليل أثر التكنولوجيات المالية على البنوك الجزائرية ؟

يندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن إيرادها على النحو التالي:

- هل تمثل التكنولوجيا المالية نقطة قوة في البنوك التجارية، إذ يجب تطويرها ؟
- هل تعتبر التكنولوجيات المالية نقطة ضعف يجب على البنوك التجارية تداركها ؟
- هل تمثل التكنولوجيا المالية فرصة يمكن للبنوك التجارية استغلالها ؟
- هل التكنولوجيا المالية بمثابة تهديد للبنوك التجارية يجب تفاديه؟

3- فرضيات الدراسة:

وللإجابة على إشكالية هذه الدراسة وتساؤلاتها الفرعية وضعنا الفرضيات الآتية:

- تمثل التكنولوجيات المالية نقطة قوة وذلك بالاندماج وتحسين الخدمات لتواكب التطور وتستمر.
- لا تمثل نقطة ضعف وإنما يتمثل الضعف في البنى التحتية للبنوك ووضعيتها المالية وتخوفها من مخاطر المترتبة عن التقنيات الحديثة.
- تعتبر التكنولوجيات المالية فرصة للبنوك عبر الاستثمار فيها وتجهيز البيئات الحاضنة لها من أجل استغلال هذه الشركات الناشئة لتعزيز قوتها من أجل المنافسة.
- تمثل التكنولوجيا المالية تهديدا للبنوك التجارية لأنها منافس في الساحة المالية.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تمس قطاعا حساسا وفعالا في التنمية الاقتصادية، فهي تعالج موضوعا استدعى اهتمام الاقتصاديين وخبراء البنوك وهو اتجاه يساهم بشكل فعال في تطوير أداء وخدمات البنوك التجارية، حيث أصبحت التكنولوجيات المالية ظاهرة عالمية مست القطاع المصرفي بسلبياتها وايجابياتها، ومدى تدارك البنوك لها والعمل على استثمارها واستغلال الفرص من أجل إعطاء طابع مالي جديد في معاملاتها المالية المصرفية لمواكبة التطور الحاصل في العالم.

5- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالتالي:

- تحديد المفاهيم الأساسية للبنوك التجارية والتكنولوجيا المالية.
- تحليل واقع التكنولوجيا المالية في تطوير المنتجات البنكية .
- تحديد مكونات بيئة عمل البنوك باستخدام نموذج سوات (SWOT).

6- مبررات اختيار الموضوع:

لكل عمل وبحث علمي مبرراته وممهداته لقيام الباحث به ولقد كانت هناك عدة أسباب وراء اختيار الموضوع أذكرها فيما يلي:

- مبررات ذاتية مرتبطة بتخصص الطالب في البنوك، ومحاولة إثراء الدراسة حول التخصص، وتوسيع المعارف في التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالبنوك الجزائرية.
- أما الأسباب الموضوعية فتتعلق بكون موضوع الدراسة من المواضيع المطروحة حديثا.
- محاولة إظهار تأثير التكنولوجيا المالية على البنوك الجزائرية سلبا وايجابا عن طريق التحليل الاستراتيجي لـ (SWOT) بأبعاده المتمثلة في نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات.

7- منهج الدراسة:

محاولة مني للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية و التساؤلات الفرعية السابقة، اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لفهم و تفسير ظاهرة التكنولوجيات المالية ومدى علاقتها بالبنوك في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي تم استخدام أسلوب التحليل الرباعي **(SWOT)** وذلك بتحليل عناصر البيئة الداخلية المتمثلة في نقاط القوة **(Strengths)** ونقاط الضعف **(Weaknesses)**، وأيضاً تحليل الفرص **(Opportunities)** وأهم المخاطر أو التهديدات **(Threats)** التي تأتي من خارج النموذج، كما تم تدعيم الدراسة بالأرقام و البيانات لتبرير المعلومات السابقة

8- هيكل الدراسة:

يمكن الاعتماد في تحليلنا لهذا العمل على فصلين، القصل الأول عبارة عن الجانب النظري أما الفصل الثاني فهو عبارة عن الجانب التطبيقي:

- **الفصل الاول:** الإطار النظري لأعمال البنوك التجارية والخدمات الإلكترونية حيث قسم إلى ثلاث مباحث، تناول في المبحث الأول البنوك التجارية: الماهية وآلية العمل، أما المبحث الثاني كان حول أساسيات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة، وتناول تحليل واقع التكنولوجيات المالية في تطوير المنتجات البنكية: المميزات والمخاطر في المبحث الثالث.

- **الفصل الثاني:** قياس أثر التكنولوجيات المالية على أداء البنوك حيث قسم إلى ثلاث مباحث، فجاء في المبحث الأول تحليل الدراسات التجريبية السابقة، وتناول تحديد مكونات بيئة عمل البنوك المدروسة باستخدام نموذج سوات (**SWOT**) المبحث الثاني، اما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تطرق إلى تحليل اثر التكنولوجيات المالية على أداء البنوك.

I. الفصل الأول: الإطار النظري لأعمال البنوك التجارية والخدمات الإلكترونية.

تمهيد:

تعتبر البنوك إحدى أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد في مختلف الدول، نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في توفير الموارد اللازمة لدعم مشاريع التنمية، حيث تشكل فعالية هذه البنوك من أهم المؤشرات الدالة على مستوى التطور والتقدم الاقتصادية، كما أنها ليست بغنى عن جميع التغيرات التي فرضتها العولمة الاقتصادية وتطور التكنولوجيا وما جاءت به من أحدث الوسائل والتغيرات في التعاملات المالية، والذي كان لابد من مسايرتها أو منافستها بتطوير أو تبني الخدمات الالكترونية الحديثة التي تسوق إلى الزبون وتساعد في كسب ثقته، وبهذا سوف نتطرق إلى التعريف بالبنوك التجارية وآلية العمل ،إضافة إلى أساسيات التكنولوجيات المالية والشركات الحاضنة.

1. المبحث الأول: البنوك التجارية: الماهية وآلية العمل.

تحتل البنوك التجارية مكانة خاصة وهامة جدا في القطاع المالي المصرفي، نظرا لمساهمتها الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني وتمويله بالموارد اللازمة لتحريك عجلته.

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية، وخصوصية نشاطها الذي يختلف عن نشاط غيرها من المؤسسات الاقتصادية، كان لابد من التطرق إلى مفهومها، وظائفها ،خصائصها وأهدافها، إضافة إلى المخاطر الاستثمارية في المجال المصرفي.

1.1 تعريف البنوك التجارية Commercial Bank

هنالك عدة تعريف عن البنوك التجارية من قبل باحثين وكتاب من بينها التعاريف التالية:

- تعرف بأنها: " مؤسسا ت تتولى تجميع النقود من أفراد المجتمع، طبيعيين كانوا أو معنويين، وتتولى حفظها لديها على شكل حسابات جارية، أو على شكل ودائع لآجل قصير وتكون مستعدة لإعادتها لأصحابها حين يطلبونها، بإشعار مسبق أو بدونه، كما تتولى إقراض هذه الودائع لمن يطلبها لقاء فائدة، فضلا عن دور هذه المصارف في توفير النقود الكتابية أو نقود الودائع"[1].
- "هي عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في تمويل نشاط معين، تتلقى الودائع وتهدف إلى تحقيق الأرباح بأقل مخاطر مقبولة" من خلال:.[2]

* تقديم الخدمات المصرفية.

* ما تخلقه من نقود الودائع(القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمؤسسات).

– "مؤسسة تسعى الى تحقيق الربح وهو يتعامل في النقود ومتطلبات النقود ، فهو مؤسسة مالية تقوم بخلق الودائع تحت الطلب أي فتح الحسابات الجارية التي تكون محلاً للسحب منها بواسطة أصحابها عند الطلب ، كما يمكن تحويلها الى طرف ثالث بواسطة استخدام الشيكات وهذه الوظيفة هي التي تميز البنك التجاري عن أي مؤسسه ماليه أخرى"[3].

[1]– عزيزة بن سمينة، **الائتمان في البنوك التجارية المخاطر وأساليب تسييرها**، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2017، ص 18.

[2]– اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2016، ص39.

[3]– ميراندا زغلول رزق، **النقود والبنوك**، جامعة بنها التعليم المفتوح كلية التجارة، مصر الجديدة، 2009/2008، ص127– 128 .

" البنوك التجارية هي وسيط مالي يجمع ما بين أطراف لديها فائض مالي، وأطراف أخرى لديها عجز مالي، وتمثل شبكة نظامية تعمل على تعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات، كما أنه من صلاحياتها تسوية كافة المعاملات المالية سواء للمنتجين أو للتجار والمستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان "[1].

إذن البنك التجاري هو نوع من أنواع المؤسسات المالية، التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان.

1.2 وظائف البنوك التجارية:

تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف تسمى الخدمات البنكية، وبمكن تقسيم هذه الوظائف إلى قسمين: الوظائف التقليدية، والوظائف الحديثة.

1.2.1 الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

يمكن إيجاز أهم الوظائف التقليدية فيما يلي:

1.2.1.1 **قبول الودائع:** تعد هذه الوظيفة أول وأهم وظائف البنوك التجارية، وقبول الودائع معناه تلقي البنك التجاري مبالغ بعملات مختلفة تكون واجبة الدفع أو التأدية عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معين، وهذا حسب نوع الوديعة[2]. والودائع في نفس الوقت من خلق الجهاز المصرفي، فهي مصادر للأموال بالنسبة للبنك بمفرده وهي ناتج النشاط بالنسبة لمجموعة بنوك متضافرة والودائع هي ابهى صور الائتمان ، فما هي إلا تعهد مصرفي بالدفع وهى على أنواع شتى ، فهناك الودائع بالعملة المحلية والودائع بعملات اجنبية[3].
والودائع انواع عديدة نذكر منها ما يلي:

- **الودائع الجارية (تحت الطلب):**

تمثل الودائع الجارية في ودائع تحت الطلب التزاما حاليا من البنك على ان يكون على استعداد في اي لحظة لمواجهة السحب منها.

---

[1]– آسية محجوب، **البنوك والمنافسة في ظل بيئة معاصرة**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2011/2010، ص28 .

[2]– عبد الواحد غردة، **محاضرات في الاقتصاد البنكي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة، ص14.

[3]– ميراندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص 141.

- **ودائع لأجل :**

تتمثل في مبالغ مالية مودوعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها[1].

- **ودائع التوفير (حسابات التوفير):**

هذا الحساب يفتح عادة للأفراد لتشجيعهم على الادخار مقابل فائدة معينة تدفع للمودع وفي اوقات معينة متفق عليها مسبقا.

- **ودائع بإخطار "اشعار":** العميل له الحق في سحب وديعته بإشعار مسبق موجه الى البنك وقد تكون مدته أسبوعا أو أسبوعين أو حتى أكثر وذلك حسب الاتفاق، وتدفع البنوك فائدة على هذا النوع من الودائع بمعدل أقل من الودائع لأجل[2].

1.2.1.2 **منح الائتمان:** تعد هذه الوظيفة امتدادا لسياسة البنوك التجارية المتعلقة بقبول ودائع الأفراد، والتعامل على أساسها في منح الائتمان ومن هنا فهي تخلق نقودا عن طريق توسعها في الإقراض للغير، وبالتالي كلما زادت الثقة في البنك التجاري ونجحت سياسته في جذب الودائع ،كلما زاد توسعه في منح الائتمان، وذلك في إطار السياسة التي يسطرها البنك المركزي مع مراعات التوفيق بين سيولة البنك التجاري وربحيته[3].

1.2.2 الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

لم تعد وظائف البنوك التجارية مقتصرة على ممارسة المهنة التقليدية المتمثلة في أنها وسيط بين المقرضين والمقترضين بل أصبحت تقوم بوظائف عديدة يمكن إيجازها في ما يلي:

[1]– العاني إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص 5 .

[2]– فهد بوزيد، **اثر تكنولوجيا المعلومات على استخدامات البنوك التجارية في ظل الاتجاهات المصرفية الحديثة**، مذكرة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2015، ص40.

[3]– عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، ص 23.

- تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم و مشاريعهم التنموية و ذلك من أجل نيل ثقتهم بالبنك.
- المساهمة في دعم و تمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء .
- شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب العملاء .
- إصدار خطابات الضمان.
- فتح الاعتمادات المستندية.
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء .
- خدمات البطاقة الائتمانية.
- شراء و بيع العملات الأجنبية.
- تحويل العملة للخارج.
- تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.[1]

1.3 خصائص وأهداف البنوك التجارية:

1.3.1.1 خصائص البنوك التجارية:

يمكن تلخيص خصائص البنوك التجارية كالتالي:

- **تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه:**

يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك ، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

- **تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد:**

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الاستراتيجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات

[1]– شعبان فرج، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، دروس موجهة لطلبة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لبويرة، 2014/2013، ص19

مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما[1].

- **اختلاف النقود المصرفية على النقود القانونية:**

الأولى ليست نقود نهائية، لأنه يمكن تحويلها إلى نقود قانونية، وهي غالبا ما تخاطب قطاع اقتصادي معين(قطاع المشروعات والأعمال دون استثناء). وهناك اختلاف آخر بينهما هو تمتّل النقود القانونية في قيمتها المطلقة، بصرف النظر عن اختلاف لبزمان والمكان ،بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان.

- **سعي البنك التجاري إلى الربح بعكس البنك المركزي:**

تعتبر البنوك مشاريع رأس مالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية وخلق نقود الودائع، وهي غالبا ما تكون مملوكة للأفراد والمشروعات على شكل شركات مساهمة، وهذا الهدف مختلف عن هدف البنك المركزي ويتمثل هدف هذا الأخير في الرقابة والتوجيه، واصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا، تتميز هذه المؤسسات بتعدد عملياتها وتنوعها بجانب وظائف الرئيسية في خلق نقود الودائع والهدف من ذلك هو تحقيق قيام النقود بوظائفها، كما تلقى هذه البنوك الودائع الائتمان وتمويل العمليات الاقتصادية بقصد الربح[2].

1.3.1.2 أهداف البنوك التجارية:

تسعى البنوك التجارية عند ممارستها لنشاطها إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي الربحية، السيولة، والأمان.

- **الربحية:**

ربح المصرف هو الفائض الصافي بين إيراداته الكلية وتكاليفه الكلية، ويتم تعظيم الربح إذا حاول المصرف تعظيم إيراداته أو تدنية تكاليفه، فبالنسبة لجانب الإيرادات فإنها تتحقق كنتيجة لنشاط المصرف، لذلك فإنها تأخذ شكل الفوائد على القروض التي يمنحها للغير، أو عوائد لموجوداته من الاصول المالية بمختلف أشكالها، أو العملات التي يحصل عليها مقابل الخدمات المصرفية المختلفة التي يقدمها لعملائه.

---

[1]– تميسة سهام، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013، ص9.

[2]- قضايا الساعة، **البنوك التجارية**، 2020/03/23، سا: 23:23، http://cutt.us/FpnHK .

أما بالنسبة لجانب التكاليف، فيتعين أن نميز بين نوعين من املتكاليف التي يتحملها المصرف وهما ما يمكن أن نسميه بالتكاليف الإدارية التشغيلية (أجور العمال، مصاريف الاستغلال...)والتكاليف التجارية المالية (الفوائد والعملات الدائنة، الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية...)[1].

- **السيولة:**

تعني السيولة قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها، حيث تستخدم السيولة النقدية في تلبية طلبات المودعين عند السحب على ودائعهم وعند قيام البنك بمنح الائتمان للحكومة أو للأفراد، وعلى ذلك نميز نوعين السيولة:

* السيولة الحاضرة :التي تتكون من نقود حاضرة في خزائن البنك المركزي وأرصدة نقدية مودعة لديه.

*السيولة شبه نقدية :التي تتمثل في الاحتياطات الثانوية لدى البنك التجاري كأذون الخزينة وأوراق النقدية لدى البنك المركزي[2].

- **الأمان:**

لا يمكن للبنوك التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك فأي خسائر من هذا النوع مع ناه التهام جزء من أموال المودعين، وبالتالي افلاس البنك التجاري ،لذلك تسعى البنوك التجارية بشدة لتوفير قدر أكبر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، وإلى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها البنك، لأن ذلك يأدي إلى تباين الزبائن (المودعين والمقترضين) وأنشطتهم، وأيضا تباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة، وباختصار تسهم الفروع في تنويع ودائع البنك والقروض، التي يقدمها وهو ما يقلل من احتماليات حدوث مسحوبات فجائية ضخمة، تعرض البنك لمخاطر العسر المالي[3].

1.4 المخاطر الاستثمارية في المجال المصرفي:

مفهوم المخاطرة: يرى فوغ هان وآخرون (Voughan. E et al; 1999) بأن المخاطرة هي:" الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة في ظل عدم التأكد المرتبط

[1]- عزيزة بن سمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2]- آسية محجوب ، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

[3]– اسماعيل ابراهيم عبد الباقي،**مرجع سبق ذكره**، ص 141.

بالعوائد المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها، حيث أضفى عليها كل من هواري سيد، طنيب عبيدات ومحمد شفيق صبغة احتمالية وجود اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه ، كما أنها فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة تكون قابلة للقياس الكمي حسبما يراه طارق حماد(2003)[1].

أنواع المخاطر الاستثمارية:

يتم تصنيف المخاطر الاستثمارية إلى ثلاثة انواع من المخاطر وهي موضحة في الشكل التالي :

رسم توضيحي 1-1: أصناف المخاطر الاستثمارية

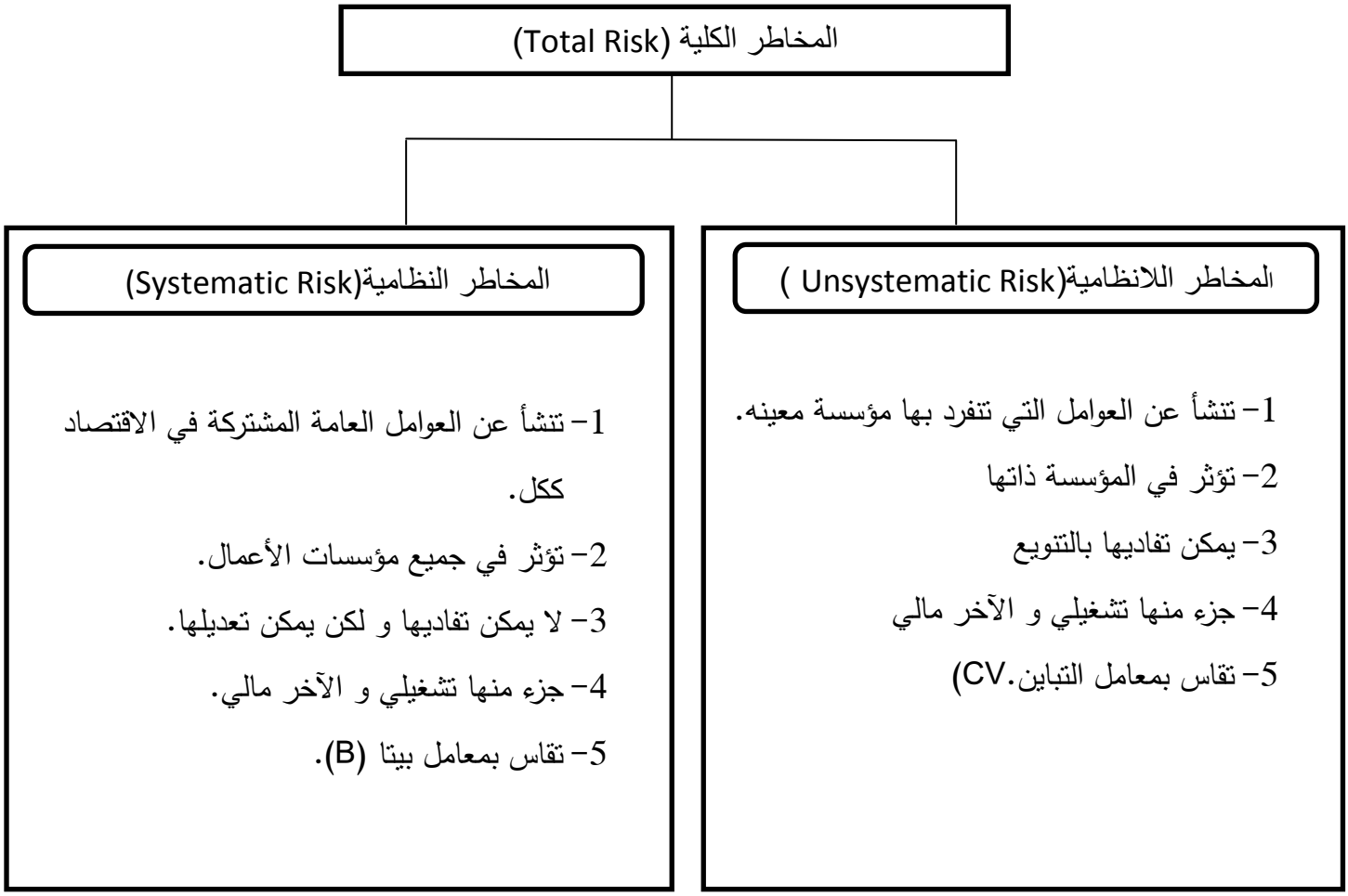

المصدر: - نعجة عبد الرحمان، وآخرون، ***قياس مخاطر الاستثمار في الأسواق المالية وتأثيرها على سلوك المستثمرين "حالة مؤشرات داو جونز الإسلامية (DJIM)*** ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، مجلد01، العدد 04، السنة 2017، ص ص 100.

ومن الشكل التالي يمكن توضيح هذه المخاطر كالتالي:

[1]- نعجة عبد الرحمان، وآخرون، ***قياس مخاطر الاستثمار في الأسواق المالية وتأثيرها على سلوك المستثمرين "حالة مؤشرات داو جونز الإسلامية (DJIM)***، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، مجلد01، العدد 04، السنة 2017، ص ص 99-100.

1- **المخاطر النظامية:** وتسمى بمخاطر السوق وهي المخاطر العامة التي تسري على أعمال الاستثمار في السوق، وتنشأ عن البيئة وتتعلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام، وتؤثر على كافة المستثمرين دون استثناء، وإن التنوع الاستثماري حيال هذه المخاطر ليس حلا جذريا وإنما يخفف من حدتها، كما لا يمكن التخلص منها، أو لا يمكن تجنبها بالكامل مهما زادت درجة تنويع الاستثمارات[1] ومن أمثلتها:

- المخاطر الائتمانية(Risk Credit) المعبرة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته المالية.
- مخاطر السيولة(Risk Liquidity) وتظهر عندما لا تستطيع المؤسسة المالية تلبية التزاماتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة.
- فضلا عن المخاطر السياسية والطبيعية كالكوارث، الزلازل والأعاصير ومختلف الأزمات[2].

2- **المخاطر اللانظامية:**

يطلق علي المخاطر اللانظامية تسميات متعددة، منها المخاطر التي لا يمكن تجنبها والمخاطر القابلة للتنويع والمخاطر الخاصة . وتعرف المخاطر اللانظامية أنها ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تكون فريدة أو خاصة بالمؤسسة أو بالصناعة وهذه المخاطر مستقلة عن محفظة السوق أي أن معامل ارتباطها مع المحفظة يساوي صفرا ، يمكن للمستثمر التخلص من المخاطر النظامية بتنويع محفظة الأوراق المالية الخاصة به. فإذا كانت المحفظة التي يستثمر فيها أمواله تتعرض لمخاطر معينة، فإنه يمكن للمستثمر القيام ببيع جزء من الأسهم التي يمتلكها في تلك المؤسسة واستخدام حصيلتها في شراء أسهم مؤسسات أخرى لا تتعرض لمثل هذه المخاطر يتضح مما تقدم أن المخاطر اللانظامية هي تلك المخاطر الخاصة بالمؤسسة التي يمكن إزالتها بالكامل من خلال تكوين محفظة يتم تنويعها بشكل كفئ [3].

3- المخاطر الاستثمارية الكلية:

تشير المخاطر الاستثمارية الكلية إلى مجموع التباين الكلي في معدل العائد، وهي تساوي حاصل جمع المخاطرة الاستثمارية النظامية وغير النظامية ، وكما يتضح من خلال المعادلة التالية[4]:

Total Invest. Risk = Systematic Invest. Risk + Unsystematic Invest. Risk

[1] – على عبد الله شاهين، **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف " مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين"**،(الاستثمار والتمويل في فلسطين ، المؤتمر العلمي الأول بعنوان: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، أيام 8-9 ماي 2005).

[2] – نعجة عبد الرحمان ،وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 100.

[3] – بوعلي دليلة، **إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014، ص 19.

[4] – نعجة عبد الرحمان، وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص 101

2 المبحث الثاني: أساسيات التكنولوجيات المالية والشركات الحاضنة:

تمهيد:

إن عالم المال ولا سيما القطاع المصرفي ، له أهمية كبيرة بالنسبة إلى الحياة اليومية للناس في جميع أنحاء العالم. لقد تغيرت الخدمات المصرفية التقليدية بشكل ملحوظ خلال في القرن الماضي ، واليوم ، ظهرت حقبة جديدة من الخدمات المالية ، تسمى "FinTech" التكنولوجيا المالية ، وترجع بدايته كمصطلح إلى بداية السبعينات لكن بدأ الالتفات له بعد الازمة المالية العالمية سبتمبر 2008 (أزمة الرهن العقاري وتعرف أيضا بانهيار سوق الأوراق المالية)، فرضت التكنولوجيا المالية نفسها في الآونة الأخيرة بقوة على الساحة المالية وذلك لما أصبحت تمثله من فرص للنمو على مستوى العالم، من خلال تنويع النشاط الاقتصادي وإتاحة الفرص لأنواع جديدة من المنتجات والأدوات المالية، ولقدرتها كذلك على تقديم حلول للكثير من المشاكل القائمة التي تسعى جميع الاطراف لحلها، من خلال تقنيات البلوك تشين والعملات المشفرة و الهواتف النقالة، كمبيوتر أو لوحة رقمية مرتبطة بالأنترنيت أو بأي شبكة اتصال أخرى من أجل تقديم للزبون النهائي منتجات وخدمات غنية وأقل تكلفة من تلك للفاعلين الآخرين، وتطور استخدام المعطيات الكبيرة **big data** والتحليل التنبؤي تسمح خاصة بانخفاض معتبر في تكاليف الدخول للأسوق. فتطور سلوك الزبائن(هواتف نقالة موصولة وعلامة جغرافية موجودة على الشبكات الاجتماعية) جعل التكنولوجيا المالية محط الأنظار لدول العالم، فسارعت الدول لاحتواء التطور التكنولوجي المالي ومواكبته، باحتضان شركات التكنولوجيا المالية بتوفير بيئات مناسبة لها.

2.1 مفهوم وأهمية التكنولوجيات المالية.

2.1.1 مفهوم التكنولوجيا المالية:

قبل التطرق الى التكنولوجيا المالية نعرف التكنولوجيا :

- إن كلمة تكنولوجيا تعود إلى الإغريق وهي مركبة من شقين Techno وتعني الفن أو المهارة في أداء عمل ما، وكلمة logy معناها الدراسة أو العلم، وبذلك فكلمة تكنولوجيا، تعني المعالجة العلمية في أداء المهارات الفنية، أما بمعناها الواسع فهي جانب الثقافة المتضمن المعرفة والأدوات التي يؤثر بها الإنسان في العالم الخارجي ويسيطر على المادة لتحقيق النتائج العلمية المرغوب فيها[1].
- كما يمكن تعريف التكنولوجيا من جهة التحليل الاقتصادي بأنها "مجموعة المعارف والمهارات والخبرات الجديدة التي يمكن تحويلها إلى طرف إنتاج أو استعمالها في إنتاج سلع وخدمات وتسويقها وتوزيعه أو استخدامها في توليد هياكل تنظيمية إنتاجية".

تعريف التكنولوجيا المالية:

- من أجل تعميم فهمFinTech (التكنولوجيا المالية)، نحدد FinTech هو: "موضوع متعدد التخصصات يجمع بين التمويل، إدارة التكنولوجيا وإدارة الابتكار"[2].

رسم توضيحي 2-2: التكنولوجيا المالية متعددة التخصصات

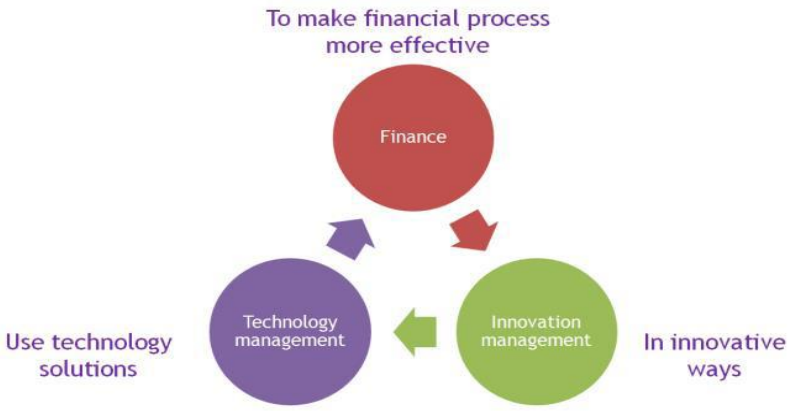

[1]- حليمي فتح الله يزيد، **واقع البنوك التجارية وتحدياتها لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة**، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، ام البواقي، 2016/2015، ص30.

[2] **-Leong, K. and Sung, A. (2018) 'FinTech (Financial Technology): What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way?', International Journal of Innovation, Management and Technology, vol. 9, no. 2, pp. 75.**

المصدر: - Leong, K. and Sung, A. (2018) 'FinTech (Financial Technology): What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way?', International Journal of Innovation, Management and Technology, vol. 9, no. 2, pp. 75.

يمكن زيادة توضيح التعريف على أنه" أي أفكار مبتكرة تحسن الخدمة المالية العمليات من خلال اقتراح الحلول التكنولوجية وفقا لحالات عمل مختلفة ، بينما يمكن أن تؤدي الأفكار أيضًا لنماذج الأعمال الجديدة أو حتى الأعمال الجديدة "[1].

- عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية التكنولوجيا المالية بأنها "أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية"[2].

- حسب المنتدى الاقتصادي العالمي، ووفقًا لذلك، تصنف شركة Fintech على أنها "استخدام التكنولوجيا ونماذج الأعمال المبتكرة في الخدمات المالية "، نرى أن التكنولوجيا المالية تسمح بالاستثمار في المشاريع الأكثر خطورة، دون الخوف من الخسارة أكثر من المبلغ المستثمر، على عكس البنوك[3].

- بصورة عامة هي أي اختراع تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية، و هذه الابتكارات التي استخدمت في هذه الصناعة وطورت تكنولوجيات جديدة تنافس الأسواق المالية التقليدية، وكان للشركات الناشئة دور كبير في عملية ابتكار تكنولوجيات جديدة، ولكن العديد من البنوك العالمية الكبيرة مثل HSBC وكردت سويز طوروا أفكار الفينتك الخاصة بهم[4].

2.1.2 أهمية التكنولوجيا المالية

ترجع أهمية التكنولوجيا المالية إلى العديد من الأسباب من اهمها ما يلي:

---

[1] – **Idem, p.75.**

[2] – وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، ***توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة***، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، السنة 2018، ص ص 14.

[3] **- Lowagie, V., & Percy, T. " Fintechs: Les nouvelles formes de financement des créances commerciales et leur impact sur les banques, 2016/2017, p 04 .**

[4] – حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، ***مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية***، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، السنة 2019، ص ص401-402.

تقدم حلول وبدائل بسيطة : تقدم الفنتك حلولا تناسب المستهلكين، كما تطور كافة الأدوات المالية التي تسيطر عليها البنوك، مثل عمليات التحويل المالي، وبطاقات الائتمان التجارية وغيرها من الأدوات، وذلك من أجل توفير بدائل مفيدة للمستهلكين وسهلة في الاستخدام، وذلك مثل شركة " ترانسفير وايز " والتي استطاعت خفض قيمة عمليات التحويل المالي بشكل كبير بعيدا عن البنوك وطرق التحويل التقليدية[1].

الوصول إلى شرائح سكانية واسعة: اليوم عندما ننضر إلى العالم ليس الكل لديه حسابات بنكية أو استثمارات أما علم الفينتك فيسهل هذه الامور للكثير من الافراد[2].

تميزها بالعالمية: يحث تتميز التكنولوجيا المالية بتوفير خدماتها المالية عالميا، حيث تتم جميع الخدمات عبر الانترنيت والهواتف المحمولة، لذا في استطاعة أي شخص القيام بالخدمة التي يريدها في أي مكان فقط من خلال اتصاله بالأنترنيت، لذا سهلت وسائل التواصل المالي بين الأشخاص في جميع أنحاء العالم، والتي تتواجد فيها اتصال بالإنترنيت.

وسيلة منخفضة التكلفة: حيث تعتبر الحلول التي تقدمها التكنولوجيا المالية حلولاً منخفضة التكلفة مقارنة بالخدمات المالية للبنوك والخدمات المالية التقليدية، كما أن ازدهار مجال التكنولوجيا المالية يساعد على الضغط على الطرق التقليدية بخفض الرسوم الخاصة بالتحويلات المالية وغيرها، من أجل مواكبة التطور في مجال التكنولوجيا المالية، واتجاه أغلب العملاء لهذه الطرق الجديدة.

تعد وسيلة آمنة: تتميز الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية بالأمان أكثر من الخدمات المصرفية التقليدية، حيث يمكن استخدام العملات المشفرة في التكنولوجيا، مثل عملة البتكوين والتي تتم من خلال تقنية البلوك تشين، وتوفر الأمن والحماية والثقة أثناء تحويل الأموال[3].

2.2 مراحل دورة التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة :

2.2.1 مراحل دورة التكنولوجيا المالية:

[1]– فابيولس، **أهمية التكنولوجيا المالية**، 2020/03/26، 16:00، https://bit.ly/2QLXLSg

[2]– فيديو CNBC عربية، التكنولوجيا المالية "fintech" ثورة اقتصادية جديدة، بتاريخ 2017/10/24،اطلع عليه 2020/03/26، على الخط : https://bit.ly/2WLvoHq

[3]– فابيوليس، مرجع سابق

يعود ارتفاع الاستثمار في التكنولوجيا المالية بين عامي 2010 و2014 إلى ثلاثة مراكز – وادي السيليكون ونيويورك ولندن. وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة شكلت أكثر من 50% من جميع الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية في عام2015 ،إلا أن حصة آسيا في الاستثمارات السنوية تضاعفت ثلاثة مرات من 6%في عام 2010 إلى 19% في عام 2015 .جميع مناطق العالم الآن، تتواجد في مرحلة من المراحل الثلاثة لدورة التكنولوجيا المالية: بيئات حاضنة مستحدثة، بيئات حاضنة ناشئة، وبيئات حاضنة متقدمة. الشكل(03).

- **البيئة الحاضنة المستحدثة:**

في البيئة الحاضنة المستحدثة، معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لا تزال في مرحلة الأفكار أو في المراحل الأولى. تمويل الشركات يجري ببطء، فيما و يحاول رواد الأعمال– بأقل دعم – التعامل مع القوانين، واكتساب العملاء، وعقد الشراكات[1].

- **البيئة الحاضنة الناشئة :**

في البيئة الحاضنة الناشئة، تكتسب المجموعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قاعدة عملاء كبيرة ومعدّلات استثمار سنوية من ثلاثة أرقام، وتزيد الحتمية الاستراتيجية لتعاون الجهات المعنيّة مع الشركات الجديدة[2].

- **البيئة الحاضنة المتقدمة:**

هي التي تصل إلى مرحلة الإشباع، صفقات أقل ولكن أحجامها أكبر تركز على الشركات ذات القيمة المرتفعة، يكون نمو الاستثمار على أساس سنوي بطيء، ولم يصل إلى هذه المرحلة إلا المحركون الأوائل للسوق والتي تضم مراكز تكنولوجيا مالية الرائدة عالميا[3]

[1]– تقرير التكنولوجيا المالية، **التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (توجهات قطاع الخدمات المالية)**، تم إعداده بين مختبر ومضة للأبحاث وشركة بيفورت، 2017، ص9.على الرابط: https://bit.ly/39pgVUq

[2]– حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، ***تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية جديدة(دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)***، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 ،العدد 03، 2018، ص ص 47.

[3]– مليكة بن علقمة، ***دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية***، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، **المجلد 07 ،العدد 03، 2018، ص ص 92.**

رسم توضيحي 2-3: النمو الإقليمي في استثمارات التكنولوجيا المالية (البيئات الحاضنة)

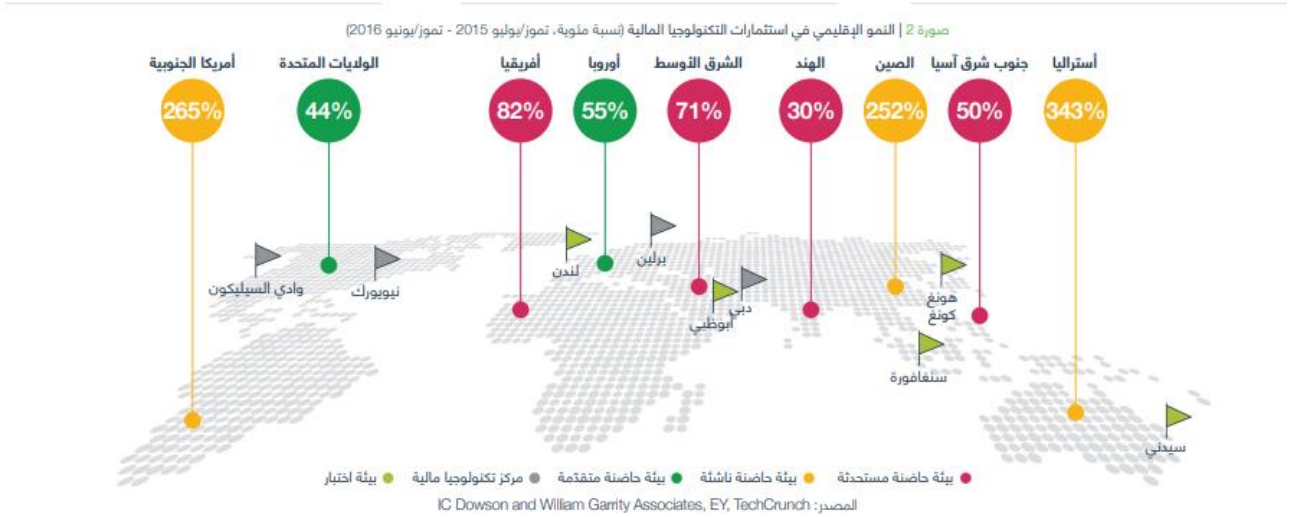

المصدر: – تقرير التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (توجهات قطاع الخدمات المالية)، تم إعداده بين مختبر ومضة للأبحاث وشركة بيفورت، 2017

*** الحاضنات: تسهيلات خاصة تقدم للشركات الجديدة مساحات مكتبية وبنية تحتية وتشكيلة شاملة من الخدمات والدعم لتعزيز قدرتها على الاستمرارية وتحسين مهاراتها خلال الفترة الأولى من تطورها.***

2.2.2 الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية:

شركات التكنولوجيا المالية: شركات تستخدم التكنولوجيا لتحويل أو تمكين نماذج الأعمال والنماذج التشغيلية في قطاع الخدمات المالية.

إن الشركة الناشئة هي شركة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة، بهدف تطوير منتَج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق. بحسب طبيعتها، تميل الشركات الناشئة التقليدية إلى التمتع بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون أو أحد من أقاربهم[1].

لاستقطاب هذه الشركات الناشئة في أي دولة من العالم خاصة الدول العربية (منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا)، تدرس البيئة الحاضنة لهذه الشركات، ويسلط الضوء على قدرة الجذب الشاملة وسهولة تأسيس شركة وتشغيلها. تضيء النتائج المستخرجة من مؤشر نضج ريادة الأعمال العربية بعض الشيء على نقاط القوة والضعف الرئيسية للشركات الناشئة في كل دولة عربية. والرسم التالي يظهر أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأفضل أداء حيث حصدت الإمارات العربية المتحدة علامة شاملة بلغت 3.8 من أصل 5.0 ويعود

[1]– هوت مارت، **تعرّف الآن على الاتجاه العصري في الأعمال التجارية : إقامة الشركات الناشئة Startup لتواكب العصر**، بتاريخ 2020/03/28،سا 16:15،على الرابط https://bit.ly/3dBZB1J .

تصدر الإمارات إلى سهولة تأسيس شركة فيها وإلى البنية التحتية المحلية المتينة. إلاّ أن الإمارات تتصدر في جميع الأبعاد الستة للمؤشر باستثناء رأس المال البشري حيث تحل في المركز الثاني بعد البحرين[1].

رسم توضيحي 2-4: مؤشر نضج ريادة الأعمال العربية

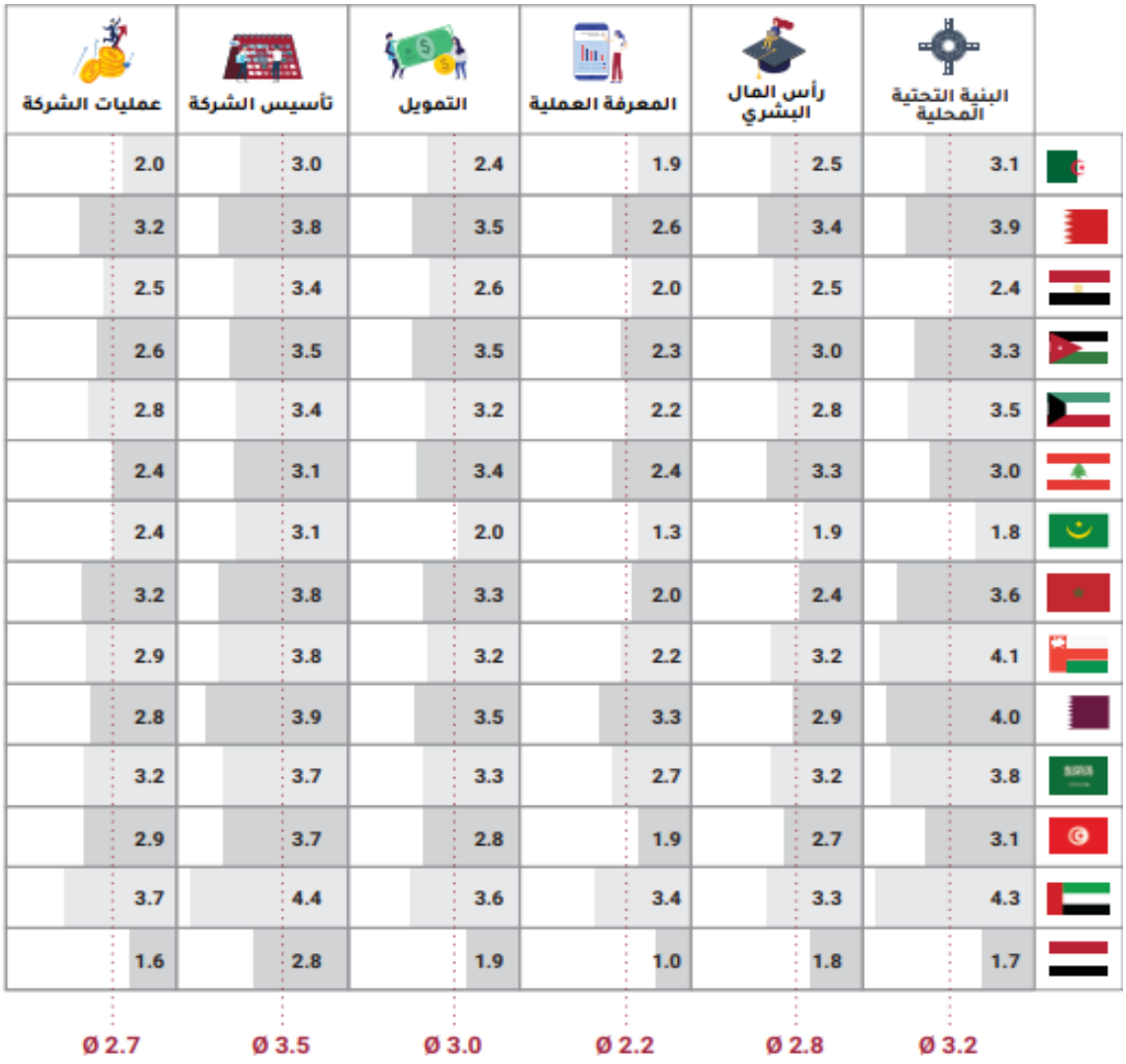

المصدر: تقرير مسابقة منتدى MIT للشركات العربية الناشئة إطلاق مؤشر نضوج ريادة الأعمال ، ص 9، https://bit.ly/2UtuJcp .

ذكر في الرسم السابق مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار لتحديد مواطن القوة والضعف في اقتصاديات الدول العربية، ويستفيد من البيانات المتاحة (البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي) حول الدول العربية، من أجل

[1]- تقرير مسابقة منتدى MIT للشركات العربية الناشئة إطلاق مؤشر نضوج ريادة الأعمال ، ص 9، https://bit.ly/2UtuJcp .

إنشاء مؤشر مختلط يصف حالة البيئة الحاضنة لريادة الأعمال. وجمعت المؤشرات من ستة أبعاد كما هو مبين في الشكل التالي[1]:

رسم توضيحي 2-5: أبعاد مؤشر نضج ريادة الأعمال العربية

البعد	الوصف	المقاييس	
البنية التحتية المحلية	نوعية ونطاق الحاجات الأساسية للشركات من البنية التحتية التي تؤثر في نهاية المطاف على التكاليف التي تتكبدها وعلى حركة الأشخاص والسلع والمعلومات	• مؤشر ربط الطرق • مؤشر ربط المطارات • كفاءة خدمات المرفأ	• تحويل الطاقة الكهربائية وتوزيعها • مدى موثوقية إمدادات المياه
الموارد البشرية	مستوى مهارات القوى العاملة بما في ذلك نوعية التعليم الذي تلقته إضافة إلى المرونة وإدارة المواهب داخل سوق العمل	• سنوات الدراسة • المهارات الرقمية • أساليب التوظيف والتسريح	• سهولة توظيف اليد العاملة الأجنبية • حقوق العمال • تدريب الموظفين
المعرفة العملية	توزيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحالة البحث والتطوير، ومستوى الابتكار بما في ذلك تشجيع التعاون والاتصال بالشبكة والإبداع	• اشتراكات الهواتف المحمولة ذات النطاق العريض • الاشتراكات في إنترنت الألياف • حالة تطور التجمعات	• جودة مؤسسات البحث • الإنفاق على البحث والتطوير • طلبات الحصول على براءات اختراع
التمويل	مدى توفّر المنتجات الائتمانية والمالية القادرة على تعزيز إنتاجية الشركات، وسهولة استعمال أنظمة الدفع	• تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة • توفّر رأس المال المخاطر • الائتمان المحلي للقطاع الخاص	• السلامة المصرفية • قروض عديمة الأداء كلفة التأمين
تأسيس الشركة	سهولة تأسيس شركة بما في ذلك الوقت والكلفة للحصول على التراخيص المطلوبة إضافة إلى قدرة السوق على تعزيز مرونة وحيوية القطاع الخاص	• الكلفة والوقت والإجراءات اللازمة لتأسيس شركة • الموقف من المخاطر الريادية	• مدى تبنّي الشركات لأفكار ثورية • توفير الكهرباء
عمليات الشركة	العناصر الضرورية لتشغيل شركة وتطويرها بما في ذلك سهولة التجارة وإنفاذ العقود وتشريعات العمل	• وقت وتكلفة الاستيراد والتصدير • مستوى الملكية والتحكّم • مدى شفافية الشركة	• صلابة الحقوق القانونية • سهولة دفع الضرائب • تنفيذ العقود

المصدر: تقرير مسابقة منتدى MIT للشركات العربية الناشئة إطلاق مؤشر نضوج ريادة الأعمال ، ص 8،

https://bit.ly/2UtuJcp

[1]- المرجع السابق، ص 8.

التكنولوجيا المالية FinTech في تطوّر مستمر في جميع أنحاء العالم وقد وصلت بالفعل إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال FinTech التكنولوجيا المالية أفريقيا. وفي الواقع تضاعف عدد الشركات الناشئة التي تقدّم الخدمات المالية من 46 شركة إلى 105 شركات ناشئة في الثلاثة أعوام الماضية (2015/2013).

شهد النصف الأول من عام 2019، 238 استثماراً تصل قيمتها إلى 471 مليون دولار في تمويل الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما يمثل مؤشراً ممتازاً، حيث يعبر عن زيادة مقدارها 66% في قيمة الاستثمار خلال هذه الفترة، مقارنةً بالنصف الأول من عام 2018 الذي بلغت قيمة الاستثمارات فيه 283 مليون دولار. كما حقق عدد الصفقات مستوى قياسياً بدوره، مسجلاً زيادة قدرها 28% مقارنةً بالنصف الأول من عام 2018، مما يشير إلى استمرار الإقبال على الشركات الناشئة في المنطقة خلال جميع مراحل الاستثمار[1].

رسم توضيحي 2-6: التوزيع الجغرافي للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (عدد الشركات الناشئة بحسب المنطقة، 2015)

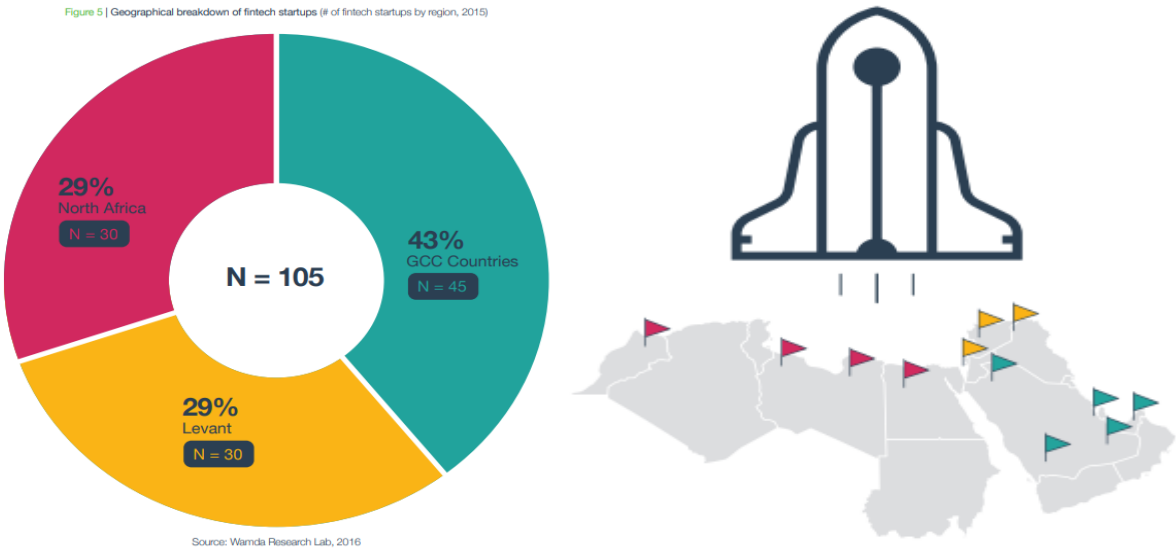

المصدر: تقرير التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (توجهات قطاع الخدمات المالية)، تم إعداده بين مختبر ومضة للأبحاث وشركة بيفورت، 2017

الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في كل مكان...

[1]– الشرق الأوسط، **الشركات الناشئة في الشرق الأوسط تنتعش خلال النصف الأول من 2019**، 2020/04/01، سا 14:00، عل الرابط https://bit.ly/2UW9Zcf .

شكّل العالم العربي مقرّاً ل 105 شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في نهاية عام2015 تغطي هذه الشركات الناشئة 12 دولة، ويُلاحظ أنها منتشرة بالتساوي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول المشرق العربي وشمال أفريقيا الشكل(06).[1]

أمثلة عن شركات ناشئة في التكنولوجيا المالية:

- **النملة المالية Ant Financial:**

شعارها:

تأسست سنة 2014 في الصين، استثها شركة أليباي تستحوذ على نسبة33% على أصول الشركة و3شركات أخرى، تقدم خدمات مالية تكنولوجية شاملة (المدفوعات، التأمين، خدمة إدارة الثروات، الائتمان والاقتراض)[2].

- **دائرة التمويل Funding Circle:**

شعارها:

تأسست سنة 2010، في 2018 أعلنت استراتيجية شراكة مع Intrust bank لتمويل المشاريع الصغيرة الامريكية، تقدم خدمات الإقراض المباشر ومنصة لإقراض للأعمال[3].

- **شركة إدفعلي**

شعارها:

"ادفعلي" هي شركة تأسست سنة 2011، وأصبحت سنة 2017 أصبحت من اقوى الشركات وهي تتيح للعملاء عبر منصّتها الإلكترونية شراء منتجات وبضائع أمريكية، بسعرها الحقيقي مع هامش ربحي بسيط من قيمة

[1]– تقرير التكنولوجيا المالية، **التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (توجهات قطاع الخدمات المالية)**، تم إعداده بين مختبر ومضة للأبحاث وشركة بيفورت، 2017، ص 13.

[2]– وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 21.

[3]– **المرجع السابق**، ص ص **25**.

المنتج الذي تم شراؤه، تجنيه الشركة من وراء عملية الشراء والشحن. ويتولى الموقع كل الإجراءات من الشراء والشحن إلى مصر.

- **شركة باي تابس PayTabs:**

شعارها:

"باي تابس" هي شركة سعودية ناشئة تأسست في عام 2014 بواسطة رائد الأعمال عبد العزيز فهد الجوف، بهدف تقديم خدمات للدفع الإلكتروني عبر الإنترنت بتسهيلات وسرعة كبيرة ملائمة لعمليات الدفع الرقمي المتنامية في السعودية والخليج، على خطى شركة "باي بال" (Paypal) العالمية للخدمات المالية الإلكترونية.(هي شركة منافسة ل Paypal)

- **شركة مدفوعاتكم :**

- **شعارها :**

أسست شركة "مدفوعاتكم Madfoo3atcom " في عام 2011 ، بواسطة مجموعة من الشباب الأردني من بينهم المؤسس والمدير التنفيذي ناصر صالح. المشروع ركّز على آلية بديلة تعفي قطاعات كبيرة من طوائف المجتمع من إهدار أوقاتهم في الذهاب إلى البنوك، ثم الذهاب الى المصالح الحكومية لدفع الفواتير أو تسديد الضرائب أو حتى رسوم المدرسة والجامعة. وبالتالي توفّر الكثير من الجهد بالنسبة للأفراد، وحتى بالنسبة للمجتمع ككل بتقليل نسبة الزحام النابع أصلاً من اضطرار الأشخاص للخروج لدفع هذه الفواتير[1].

- **باي زات Payzat**

شعارها:

[1]– الجزيرة ميدان، **تعرف على أبرز الشركات العربية في قطاع الخدمات المالية**، 2020/04/01، سا 18:15، على الرابط https://bit.ly/344DkFs

تأسست شركة Payzat سنة 2014، من قبل طلال بياعة وبراين حبيبي، مقرها الإمارات، وهي تقدم خدمة توفير حلول التأمين الصحي والموارد البشرية.

2.3 قطاعات التكنولوجيا المالية:

تقدم الشركات الناشئة مجموعة كبيرة من الخدمات إلى القطاع الخاص والشركات من القطاع الحكومي ويتم تقسيم هاته القطاعات وفق التقدم التي تحرزه بالأوساط المالية من خلال مختلف البيئات المهيئة لها على النحو التالي:

2.3.1 قطاعات الموجة الأولى:

القطاعات التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة والتي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة مثل الهواتف الذكية والتطبيقات التي تمكنهم من إجراء معاملاتهم المالية البسيطة كالدفع والحصول على الائتمان كدرجة أولى ، هذا من جهة ومن جهة أخرى تنظيماتهم القانونية والتشريعية التي تهيء لهم ذلك والتي تضمن سيرورة عمل آمنة ومستقرة لحد بعيد ، حيث شكل العالم العربي مقرا لـ 105 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في نهاية عام 2015 تغطي قرابة 12 دولة.

الأنشطة الرئيسية لهذا القطاع تتجسد في الخدمات التي تقدمها البنوك من خلال النت أو التي تعمد الشركات الناشئة لتقديمها بالاشتراك مع البنوك أو بشكل مباشر منها وهي كما يلي[1]:

قطاع المدفوعات: وهو القطاع الأكثر تقدما، فالشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير، وحلول :الدفع عبر الانترنيت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الالكترونية وغيرها[2]. تجدر الإشارة أن الشركات الناشئة التي تقدم خدمات المدفوعات مع الاقراض في الواقع 24% من جميع الشركات الناشئة بمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، تتوافر إمكانات التسوق على الأجهزة المحمولة أو تطبيقات الهاتف المحمول المخصصة بشكل خاص: ي زود رواد السوق عبر الإنترنت eBay و Amazon تطبيقات ومواقع التسوق المخصصة للجوال في العديد من المتاجر الفعلية ، يمكن أيضًا استخدام الأجهزة المحمولة كطريقة للدفع باستخدام تقنيات NFC لفحص المحافظ الرقمية، خدمات هذا القطاع تشمل عادة كل من : دفع الفواتير، تحويل المدفوعات محليا ،

[1]– حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 405 .

[2]– حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 40.

تطبيقات المحفظة الإلكترونية على الهواتف المحمولة، ومن أبرز الأمثلة بالمنطقة المدروسة نذكر :

– شركة مدفوعات MADFOO3AT الأردن والمختصة بدفع الفواتير.

- شركة BEAM الإماراتية والتي تختص بالمحافظ الالكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الائتمانية.

قطاع الاقتراض وجمع رأس المال: يستخدم مقرضو التكنولوجيا المالية أحدث التقنيات المالية لتبسيط عملية الاقتراض القديمة وغير الشفافة، لم تمنح التكنولوجيا المالية المقترضين فقط القدرة على تسريع أوقات معالجة المدفوعات وإلغاء غموض سياساتهم، ولكن أعطتهم أيضا القدرة على تقديم تجارب شخصية بناءً على احتياجات كل قرض وطالب تمويل عقاري[1]. أهم الأنشطة التي تمارس في هذا السياق ما يلي:

- تدوير الأموال : هي منصة للإقراض الائتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدميها وكمثال نجد شركة **MONEY FELLOWS** بمصر 2014 تتيح للأفراد الحصول على قرض دون اللجوء للبنك ،كما تتيح للمستخدمين بناء سجل ائتماني بناء على أدائهم في دورات المال.
- التمويل الجماعي : هي منصات إلكترونية لجمع الأموال من عموم الناس وذلك بهدف تمويل مشروع ما ، يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته وتوضيح مميزات وأهداف مشروعه مع تحديد تكلفة المشروع ويمكن لصاحب الفكرة استخدام الأموال المجمعة بعد اكتمال المبلغ المطلوب لتمويل المشروع خلال فترة زمنية محددة. وكمثال نجد شركة إيواء– **IWWA**– الأردن 2013.

منصات مقارنة القروض: هاته المنصات لعبت دور الحل التمويلي البديل لدعم نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد والذي لا يحظى بالدعم المطلوب حيث توفر منصات المقارنة مختلف العروض التمويلية وتطرح كل الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض ما يسهل على المستفيد البحث عن أفضل عرض من ناحية الفرصة والتكلفة المناسبين له دون عناء البحث و طول الوقت لذلك . وكمثال على ذلك نجد شركة– **compareit4me.com** – الإمارات[2].

[1] **-Builtin, 13 FINTECH LENDING COMPANIES UPENDING THE CREDIT CARD ,MORTGAGE AND LOAN INDUSTRIES,04/04/2020, h10:00,** https://builtin.com/fintech/fintech-lending-applications

[2]- حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 405–407.

2.3.2 قطاعات الموجة الثانية:

الموجة الثانية والتي توجّه التكنولوجيا المالية نحو التحويل المالي الدولي، وإدارة الثروات، والتأمين. في غضون ذلك، لا تزال سلسلة البلوكات (التكنولوجيا المستخدمة في التعاملات الرقمية) في أوائل مراحلها، ومن المحتمل أن تلعب دوراً محورياً يتعدّى التمويل[1].

التحويل الدولي للأموال : في شكل مدفوعات دولية حيث وصلت قيمة التحويلات المالية إلى الدول النامية عام 2015 لـ 431 مليار دولار ،حلت المملكة العربية السعودية ثانيا و الإمارات رابعا من حيث التحويلات المرسلة سنويا.

إدارة الثروات: تحت هذا البند فان خدمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وادارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة و الأسر الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية يدعون متخصصين معتمدين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية وادارة الضرائب المهنية والاستثمار ، لكنه و بذكر المصارف تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية وتنافس عليها باغتنامها لفرصة شريحة الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم.

التأمين Insurtech : يوجد عدد كبير من الموظفين لا يمتلكون حسابا مصرفيا وبالتالي دون وجود حساب مصرفي لا يمكن العثور على سجل ائتماني ولن يكون هناك مشاركة في مؤسسات تختص بالخدمات التأمينية ، لكن شركات start–up للفينتك أوجدت الحل لذلك ، فبالرغم أن شركات منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لم تدخل فعليا بالتجربة التأمينية للخدمات الرقمية لكن بالأسواق المتقدمة يمكن لها أن تثبت وجودها بهذا النهج من خلال ما يسمى : بالتأمين فائق الصغر .

سلسلة البلوكات (العملات الرقمية المشفرة :) البلوك تشين **chain block** وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة(كتل .)تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة . صُممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة ضمنها والحؤول دون تعديلها، أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقاً القيام بتعديل هذه المعلوم، هذه

[1]– تقرير التكنولوجيا المالية، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

التقنية عالية الدقة أسهمت في قفزة نوعية رقمية جعلت الكثير من المتعاملين الاقتصاديين يتخوفون منها فهم بين مؤيد ومعارض ، أشهر العملات الرقمية المتداولة عبر النت هي البيتكوين BITCOIN[1] .

امثلة عن شركات ناشئة حسب قطاعات الموجة الثانية:

شركة NOW Money : تأسست سنة 2006، هو أول تطبيق خدمات مصرفية للهاتف المحمول في دول مجلس التعاون الخليجي تم تصميم تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لهؤلاء الذين لا يستوفون متطلبات البنوك التقليدية. من خلال التطبيق يمكن للمستخدم دفع فواتيره، وزيادة الرصيد على هاتفه الذكي، وتتبع سجل معاملاته والحصول على خيارات التحويل المباشر. يحصل العملاء أيضًا على بطاقة خصم ماستركارد لإنفاقهم اليومي. تنطوي فكرتهم في تقديم الخدمات المالية للقطاع المنخفض الدخل وقد اكتسبت زخمًا واسعا[2].

شركة FINERD: مختصة في إدارة الثروات تأسست سنة 2015 تقدم حلول استثمار مخصصة بحسب دخل الفرد وقابلية المخاطرة والأفق الزمني، هذه المنصة التي تعتبر أول مستشار رقمي آلي في الإمارات.

شركة DEMOCRANCE: تأسست سنة 2015 تشكل نقطة التقاء بين مقدمي خدمات التامين وأصحاب شبكات التواصل ،مشكلة منبعاً للحلول المالية للطرفين ومعاونة لهما في البحوث والدراسات والاستراتيجيات[3] .

رسم توضيحي 2-7: قطاعات التكنولوجيا المالية (الحالة العالمية في منتصف 2016)

[1]– حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 408–409.

[2] - BUSINESS, **Now Money: a fintech start-up servicing the UAE's low-income migrant population, Aug 5, 2017,** https://bit.ly/3aQumON

[3]– السباق، **Democrance: التّأمين لجميع الشّعوب**، اطلع عليه :2020/04/06، سا 10:00، على الرابط https://bit.ly/39JRtZT

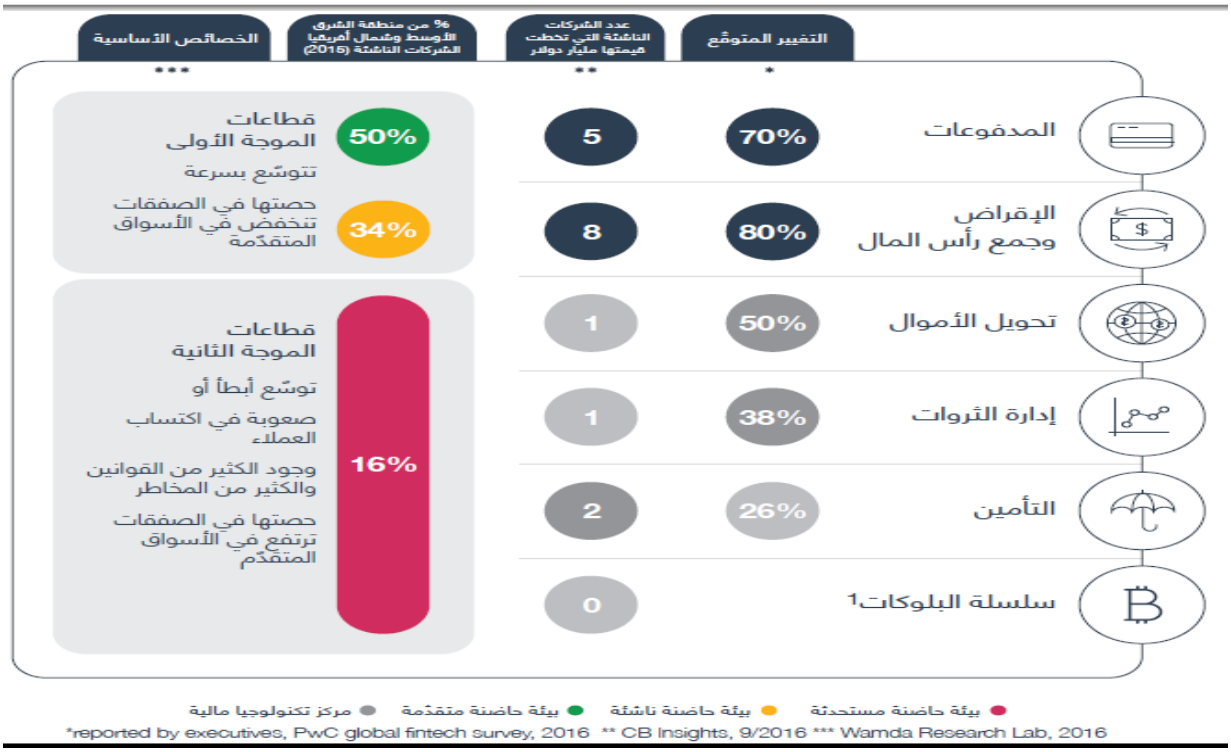

المصدر: تقرير التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (توجهات قطاع الخدمات المالية)، تم إعداده بين مختبر ومضة للأبحاث وشركة بيفورت، 2017، ص10.

قطاعات الموجة الثانية تصل إلى كلّ مكان في جميع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تستضيف على الأقل اثنتي عشر شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، تشكّل المدفوعات القطاع الأكثر انتشاراً. وعلى جانب آخر، هناك نمط ثابت لشركات الموجة الثانية الناشئة يمثّل حوالي % 20 في الشكل (08) على الرغم من أن عدد الشركات الناشئة لا يمثّل الإيرادات ومعدّل الاعتماد على التكنولوجيا والنجاح على المدى الطويل، إلّا أنه يشير إلى وجود توجّه ثابت تطوّرت فيه خدمات المدفوعات والإقراض لتصبح قطاعاً أكثر نضجاً. وصول حلول التحويل المالي والاستثمارات والتأمين، يشير إلى بدء ظهور التأثير الإيجابي للتكنولوجيا المالية[1].

[1]– تقرير التكنولوجيا المالية، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

رسم توضيحي 1-2-1: تفصيل قطاعات التكنولوجيا المالية (العدد التراكمي للشركات الناشئة التي تم تأسيسها سنة 2015)

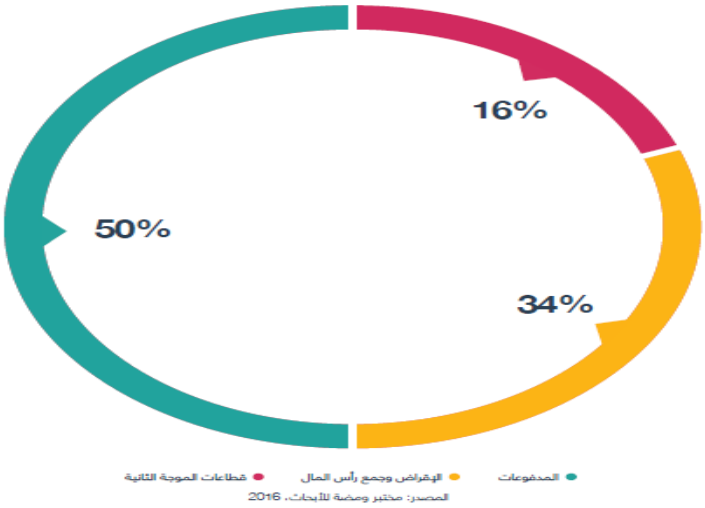

2.4 خدمات التكنولوجيات المالية:

لقد جاءت الفينتك لتحويل سوق الخدمات المالية وتعاملت مع مجموعة واسعة من الخدمات يمكن إيجازها في العناصر الخمسة التالية:

- **خدمات الإقراض "الند للند"**: (Peer-to-peer lending) (p2p) وهي مشابهة للتمويل الجماعي، حيث توفر الشركات المقدمة لهذه الخدمات منصات تتيح إمكانية حصول الأفراد على قروض موجهة للاستهلاك، بحيث يكون المقرض أفراد عاديون وليس مستثمرين أو مؤسسات مالية في مقابل الحصول على نسبة فائدة تكون عموماً أقل مقارنة بالقروض الاستهلاكية التي توفرها المؤسسات المالية التقليدية[1].

- **خدمات الدفع (Payment services)**: هو النشاط المصرفي الذي تمارسه التكنولوجيا المالية بشكل أكبر ، بحيث يكون لدى العميل العديد من حلول الدفع:
  - الدفع عبر الهاتف المحمول ، مما يسمح بتسريع عملية الدفع ، لتنويع إمكانيات الدفع (على سبيل المثال Square، Lydia).
  - تحويل دولي دولي للأموال بتكلفة أقل: تحويلات مجانية إلى الخارج (TransferWise) ، صرف عملات بدون عمولة (Weeleo أو Kantox).

[1]- نيتوتريد، **المصطلح المالي الصاعد "فينتيك"**، اطلع عليه 2020/04/06، سا 17:00، على الرابط : https://bit.ly/3aQborq.

- إدارة تدفقات الدفع المتاحة لمواقع التجارة عبر الإنترنت ، مما يسهل الدفع عبر الإنترنت ويتضمن أيضًا طرق دفع ودعم مبتكرة((Lemon Way أو HiPay).
- المدفوعات بين الأفراد من خلال تحويل مبسط.
- تبادل العملات بدون تكلفة (Kantox).

➢ **الخدمات المصرفية للأفراد(Les services bancaires à destination des particuliers):**

وهي تشمل الخدمات المصرفية البسيطة ، والجمهور العام ، والإنترنت ، دون وكالة مادية وبتكاليف مخفضة (على سبيل المثال بسيط) :حلول لتسهيل إدارة الميزانية من خلال مجمعي الحسابات (مثل Linxo أو Bankin) وأخيرًا ، العديد من أدوات إدارة التمويل الشخصي[1].

➢ **الاستثمار والتمويل(L'investissement et le financement):**

تتيح التكنولوجيا المالية إمكانية تسجيل مدخرات الأفراد من خلال تقديم البساطة والتعليم. هناك منصات للتمويل الجماعي لتمويل الأعمال ، سواء في شكل قروض (إقراض جماعي) ، أو استثمار رأس المال (تكدس) أو تبرعات. يمكننا أن نذكر على سبيل المثال Lendix أو Unilend أو Finsquare. بالإضافة إلى ذلك ، يقدم المستشارون الآليون حلولًا للأفراد عبر الإنترنت للمساعدة في إدارة المدخرات ، من خلال إنشاء ملف تعريف مخاطر العميل ومن خلال مما يشير إلى الاستثمارات المالية المختلفة الأخيرة[2].

➢ **خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات : big data**

هي تقدم حلول موجهة للقطاع البنكي والمصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات، التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون(سلوك الشراء، الادخار، المسارات الوظيفية للزبون، الملاءة المالية)، كما تعمل في مجال الأمن السبرياني، وذلك من خلال الكشف المبكر لأي احتيال في سلوك المتعامل، مثل تحديد المكان الجغرافي للهواتف الذكية، أو تشفير البيانات والمعلومات الحساسة .تقوم أيضا الفينتك بتحليل المخاطر، وتقديم أدوات تساعد على اتخاذ القرارات حول إدارة المحافظ المالية، وتسهيل إعداد التقارير التنظيمية.

[1] - Matthieu Llorca, **Les banques aux prises avec les fintech**, journal de l'Economie politique, France, 2017, pp 46 ، availble at: https://bit.ly/2V9UDB3

[2] - **Idem, p.46.**

- **الخدمات الموجهة للبنوك والشركات :**

تقدم التكنولوجيا المالية الفينتك العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل تقنية البلوكات Blocktech التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوكشين Blockchain ، فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، أما بالنسبة للشركات تقدم أيضا الفينتك حلول مثل برامج معالجة المعلومات، وكذا إجراءات التحكم في أنظمة المعلومات وادارة المخاطر، إدارة الضرائب....الخ[1].

[1]- سعيد حرفوش، ***التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي***، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، السنة 2019، ص ص 730.

3 المبحث الثالث: تحليل واقع التكنولوجيات المالية في تطوير المنتجات البنكية: المميزات والمخاطر:

تمهيد:

كان القطاع المالي في الطليعة في اعتماد الابتكارات التقنية .ففي ستينات القرن العشرين، بدأ استخدام مكائن الصرف الآلي، وتلا ذلك تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في الثمانينات. وقد أسهم جيل الألفية في انتشار الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، ويعتبر ظهور التكنولوجيا المالية أحدث موجة ابتكار تؤثر على قطاع الخدمات المالية، فمن شأن التكنولوجيا المالية إحداث ثورة في طريقة تنفيذ العمليات المصرفية وكيفية قيامنا بمعاملاتنا المالية بخفض حواجز الدخول، وزيادة الكفاءة، وإعادة تعريف تجربة المستخدمين، وبطريقة مجدية التكلفة .ويؤثر الداخلون الجدد، مثل وحدات التجميع ومقدمي حلول الدفع ومنصات الإنترنت وشركات التكنولوجيا المعروفة والشركات المالية الناشئة على عوامل القطاع، في حين تواصل الشركات الحالية اعتماد تقنيات جديدة وتعديل نماذج أعمالها.

3.1 دور وأهمية التكنولوجيات المالية في تطوير المنتجات البنكية:.

تشكل التكنولوجيا المالية المتطورة "فينتك" آلية مبتكرة لتحسين أنظمة وعمليات قطاع الخدمات المالية والمصرفية المقدمة ومكنتها مثل خدمات الدفع الإلكترونية، وتحويل الأموال بين الأفراد، وتسهيل عمليات الاقتراض أو التمويل أو الادخار. كما تسهم تلك التقنية في تقديم منتجات مبتكرة لدعم المستفيدين من صناعة الخدمات المالية والمصرفية (الشركات وأصحاب الأعمال والأفراد) لإدارة عملياتهم المالية بشكل أفضل، خاصة مع استخدام الإنترنت والهواتف الذكية بشكل متزايد.

وتتميز التكنولوجيا المالية أنها تتيح الفرص الكثيرة للتفاعل بين مجموعة من المستخدمين B2Bالفئة الخاصة بالبنوك، B2C فئات المستخدمين للشركات الصغيرة ، العملاء والمستهلكين، من أجل تقديم خدمات مصرفية عبر الانترنيت بواسطة الهاتف والحصول على المعلومات والبيانات بشكل أكبر، وتقديم تحليلات أكثر دقة [1].

وفي ضوء التغيرات، قد يكون التحدي الذي يمكن أن تواجهه هيئات الرقابة وصناع السياسة هو التأكد من تمكين التقنيات المالية الجدية من الانتشار والازدهار بطريقة تؤدي إلى تعظيم الفرص الاقتصادية وتقليل المخاطر والمساهمة في تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام.

وفي صميم التكنولوجيا المالية وعد باستخدام تقنيات التغيير لتحفيز الكفاءات التشغيلية والمرونة في تصميم المنتجات الخاصة وتحسين تجربة المستخدمين أو العملاء .وسوف تتيح ثورة البيانات أو المعلومات العالمية الجارية فرصًا جوهرية للدراسات التحليلية للبيانات بهدف دعم نماذج أعمال التكنولوجيا المالية من حيث خفض تكاليف اجتذاب العملاء الجدد وتقديم الخدمات للعملاء الحاليين[2]

[1]– فابيوليس، **كل ما يخص التكنولوجيا المالية او الففينتك**، اطلع عليه يوم 2020/05/10، سا 18:16، على الرابط https://bit.ly/2LmghgF

[2]– تقرير شركة مارمو مينا إنتليجنس(ش،خ،م) "مارمو" **حول فينتك الابتكارات المالية التقنية**، تقرير مقدم لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي(KFAS)، 2019، ص 10-11

رسم توضيحي 3-8: التقنيات ومتفرعاتها التي تسهم في إعادة إحياء قطاع الخدمات المالية

الركائز	الابتكارات	التطبيقات
الذكاء الاصطناعي؛ البيانات الضخمة	تعلّم الآلة؛ تحليل البيانات التنبؤي	المشورة الاستثمارية (الروبوتات) أو المستشارون الآليون؛ القرارات الائتمانية؛ التكنولوجيا التنظيمية؛ كشف الاحتيال؛ تداول الأصول، إلخ.
الحوسبة الموزّعة	دفتر الأستاذ الرقمي الموزّع (البلوكتشاين)	المدفوعات؛ تنظيم بيانات المكتب الخلفي؛ الأصول الرقمية، إلخ.
التشفير	العقود الذكية؛ القياسات الحيوية	العمليات المؤتمتة؛ الحماية الأمنية وحماية معلومات الهويات؛ اعرف عميلك؛ إلخ.
الدخول عبر الهاتف النقال؛ الإنترنت	واجهات برامج التطبيقات؛ المحافظ الرقمية	المحافظ الرقمية؛ لوحات عرض الأداء المالي القابلة للتشغيل بين النظم؛ التمويل الجماعي؛ إلخ.

المصدر: مقتبس من مذكرة مناقشات موظفي صندوق النقد الدولي رقم 05/17

المصدر : تقرير شركة مارمو مينا إنتليجنس(ش،خ،م) "مارمو" **حول فينتك الابتكارات المالية التقنية**، تقرير مقدم لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي(KFAS)، 2019، ص11.

تصل من خلال الأجهزة الذكية لجميع المناطق بسهولة، وكذلك تكلفتها منخفضة نظرا إلى عدم احتياجها إلى التجهيزات والمعدات التقليدية وتختصر النفقات لتحقيق هامش ربح، وهي فرصة أيضا لزيادة مساهماتها النفية للمجتمع، فيمكن لها أن تطور آليات جديدة للخدمات المالية الضرورية التي تيسر على الناس حياتهم بحيث تصبح متاحة لمعظم شرائح المجتمع بتكلفة معقولة كما يمكن لها اتاحة الخدمات المالية الحديثة للمؤسسات غير الربحية بهامش ربح بسيط يغطى من خلال بوابات تبرع إلكتروني توجد في تطبيقات الهاتف المحمول للمصارف، ويمكن لها أن تتولى غدارة حسابات الجهات الوقفية (في حال كانت مؤسسات كبيرة) مقابل عمولة إدارة منخفضة، وإنشاء بطاقات ائتمانية يذهب جزء من رسومها لدعم الجمعيات الوقفية أو الخيرية أو دعم الإسكان الوطني أو ما شابه، فتكون تلك المصارف أبقت على جانب الربحية الذي يعد سبب وجودها كونها مصارف هادفة للربح مع دعمها للجانب الاجتماعي بما يعود عليها بالنفع.

وقد جاء دور التكنولوجيا المالية في تطوير قطاع الخدمات المصرفية في النقاط التالية:

- **تحسين آليات جذب العملاء:** تمتد خدمات الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى مناطق جغرافية واسعة النطاق، ما يتيح فرصة أمام تلك الشركات لجذب عدد كبير من العملاء. وربما يكون اجتذاب العملاء لتلك الشركات التكنولوجية صعباً في بادئ الأمر، إلا أنها ستحظى بإقبال كبير عندما تبدأ تلك الخدمات التكنولوجية في الانتشار على نطاق أكبر. فهناك شركات تخدم عددا هائلا من العملاء من جميع أنحاء العالم دون وجود مادي لها في العديد من البلدان.

- **معالجة أسرع للمعاملات المعقدة**

أصبح من الأسهل معالجة المعاملات المالية المعقدة بشكل أسرع وتسوية جميع الحسابات بشكل صحيح، ما ينعكس على زيادة المستوى العام للجودة في هذا القطاع.

- **شمول مالي أفضل:** تمكن تلك التكنولوجيا الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم، سواء على مستوى المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، حيث يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.
- **فض تكلفة الخدمات:** في كثير من الأحيان، لا تحتاج الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية "فينتك" إلى وجود مادي في المناطق التي تغطي خدماتها، ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى تقليل الوقت المستغرق في المعاملات مثل طلبات القروض.
- **تقديم التحليلات المالية المتقدمة:** تتمكن تلك التقنية من تقديم التحليلات المالية المتقدمة، وذلك من خلال توافر مخزون ضخم للبيانات، ما يمكن المؤسسات من إعادة تصميم منتجاتها لتلبية احتياجات العملاء وتفضيلاتهم، والتي تم تجاهلها من قبل المؤسسات المالية التقليدية.
- **نقل المعرفة وتحقيق الشفافية:** تتيح الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية المعرفة والخبرة المتراكمة للمستثمرين الجدد وكفاءة استخدام رأس المال والموارد، وإدارة الملكية الفكرية والأصول. كما تساعد على تعزيز الشفافية التي من شأنها أن تحسن من ثقافة المؤسسات.
- **تحقيق الاستقرار المالي:** تحد تلك التقنية من المنافسة بين الشركات التكنولوجية الناشئة والبنوك القائمة، ما يقلل من إمكانية تجزئة القطاع المصرفي، وسوق الخدمات المالية والمصرفية، ومن ثم وتقليل المخاطر التي قد تنتج عن تزايد المنافسة[1].

3.2 ابتكارات التكنولوجيات المالية:

إن الابتكارات المالية التكنولوجية تتيح الفرصة لتعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق الشمول المالي في جميع بلدان العالم.

تتيح التكنولوجيا المالية مجموعة كبيرة من الحلول المالية المبتكرة مثل العملات الإفتراضية المشفرة ودفاتر الحسابات الرقمية الموزعة، القائمة على الآلة مجموعات البيانات، أو كما يطلق عليها البلوك تشين " Block Chain" ويمكن اعتبار البلوك تشين وكأنها دفتر حسابات عمومي تقوم بتسجيل جميع المعاملات المالية في

[1]- العين الاخبارية، **المرجع السابق**.

كتل Blocks وتحتوي كل كتلة على بيانات المعاملة من حيث التوقيت والمبلغ وغيرها. وصممت سلسلة الكتل هذه بطريقة تمنع تعديل السجلات الفائتة أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقاً القيام بتعديل هذه المعلومة .، وبـإمكانها تغيير العالم الحالي الذي نعرفه بشكلٍ جذريّ من خلال إعادة تعريف كيفية تعاملنا مع المعلومات وكيفية نقل القيم. على سبيل المثال، تمكننا البلوك تشين من نقل الأموال الرقمية ندًّا لند (P2P)من دون اللجوء إلى المرور بالبنوك. وتقلل هذه التقنية من الحاجة إلى وسيط في كثير من القطاعات التقليدية، مثل: البنوك، والتأمين، والوسائل الترفيهية والحكومية وغيرها. وعلى الرغم من كون البلوك تشين في مراحل مبكرة من تطورها، إلّا أنّ هذه التقنية قد بدأ استخدامها في الحياة الواقعية في العملات المشفرة، وتخزين البيانات الحكومية، وغيرها من المجالات، كما ويتم دراسة الاحتمالات الممكنة لاستخدامها على صعيد القطاعين العام والخاص[1]. سنحاول تسليط الضوء عليها بما أنها تساهم في توفير آلية للمدفوعات العابرة للحدود، كما أنها تتام بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية.

- **العملات الافتراضية المشفرة (Cryptocurrencies):**

تُعد العملات الرقمية المشفّرة بمثابة أصول رقمية يمكن إرسالها بين طرفين دون وجود سلطة مركزية (مصرف) يقتطع جزءًا من المبلغ المرسل/المستقبل، وهذا أمر إيجابي بلا شكّ. إن العملة الافتراضية هي تمثيل رقمي لقيمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونيا لا يتم اصدارها من طرف البنك المركزي أو السلطات العامة، وليست بالضرورة متعلقة بعملة ورقية(الدولار، اليورو...)إنما يقبل الناس بها كوسيلة للدفع، والعملة الافتراضية الأكثر شعبية حاليا هي البتكوين **Bitcoin**[2]. يستخدم فيها تقنيات التشفير، لتنظيم توليد وحداتها والتحقّق من تحويل الأموال، ونرى أن تقنية البلوك شين" Blockchain تجعل من العملات المشفّرة نظامًا نقديًا إلكترونيًا مستقلًا، يعتمد في المعاملات المالية Transactions على مبدأ "Peer to Peer". واليوم يوجد في الأسواق اكثر من 1324عملة رقمية مشفرة والتي على الرغم من كونها عملة افتراضية إلكترونية إلا أنها انتشرت في التعاملات الإلكترونية على شبكة الانترنيت وقبلت في الكثير من المتاجر العالمية ومنها:

- **الإيثيروم Ethereum** هي ثاني اكبر عملة مشفرة بعد بتكوين، وهي مبنية على البلوك تشين وتتمحور بشكل أساسي حول العقود الذكية Smart Contracts .

[1] كريبتونيوز، ما هي البلوك تشين، اطلع عليه 2020/04/07، سا 16:40، على الرابط: https://ar.cryptonews.com/guides/what-is-blockchain.htm .

[2] – حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 41.

- **الريبل Ripple** وهي نظام دفع مفتوح في مرحلة تجريبية. هدفها هو السماح للناس بالتحرر من المؤسسات المالية مثل البنوك، بطاقة الائتمان وغيرها من الشبكات التي تفرض رسوما وحالات تأخير، وفقا لحجم السوق ورأس المال، الريبل هي ثالث أكبر عملة رقمية، تأتي مباشرة بعد البيتكوين والإيثريوم.

وغيرهم من العملات الافتراضية كلبيتكوين كاش (Bitcoin Cash)، لليتكوين(Litecoin) ، نيم(Nem) ، بيتكوين جولد(Bitcoin Gold) .....

- **ابتكارات في مجال الخدمات البنكية:**

تسوية المدفوعات والأوراق المالية: طرق الدفع عبر الهاتف النقال، شاملةً خدمات التطبيقات.

قبول الودائع والحصول على المديونية وجمع رأس المال: التمويل الجماعي(الإقراض الجماعي، الإقراض المباشر بدون وسيط)، الائتمان الفوري.

خدمات الاستثمار وإدارة الأصول والتأمين: المستشارون الآليون، التداول الاجتماعي.

تطبيقات الدعم: البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية، الخدمات المصرفية المفتوحة، تطبيقات دفاتر الأستاذ الرقمية الموزعة[1].

3.3 وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة والوساطة المالية للبنوك.

تعتبر وسائل الدفع الطريقة التي من خلالها يستطيع الفرد دفع أثمان السلع و الخدمات التي يحصل عليها، وقد تطورت وسائل الدفع على مر الزمان تبعا لتطور الحياة الاقتصادية و ظروف السوق و التطورات التكنولوجية وتطورات التكنولوجيا المالية وما جاءت به من تغييرات وشجعت على ابتكارات جديدة في وسائل الدفع، و كانت التجارة الالكترونية الحديثة النشأة من أهم الأسباب التي أدت إلى استخدام وسائل الدفع الالكترونية، مما أدى إلى تحول النقود من شكلها المادي الملموس لتصبح تيار غير مرئي من الالكترونيات المحفوظة في البطاقات الذكية أو على قرص صلب للكمبيوتر أو على الفضاء المعلوماتي لشبكة الانترنيت

تعريف وسائل الدفع الالكترونية:

[1] – تقرير شركة مارمو مينا إنتليجنس(ش،خ،م) "مارمو" **حول فينتك الابتكارات المالية التقنية**، مرجع سبق ذكره، ص18

يعرف الدفع الالكتروني على أنه "عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، و إرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات ."[1]

أنواع وسائل الدفع الالكترونية:

- **البطاقات البنكية :**

ظهرت البطاقات البنكية، أو ما يطلق عليها النقود البلاستيكية وهي عبارة عن البطاقات البلاستيكية و المغناطيسية ويستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم حاجاته، أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الأموال والتي قد تعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف[2]. كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من آلات الصراف الآلي(ATM)، وفي شراء السلع والحصول على خدمات، حيث تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد، وقدر أكبر من الأمان.

وهنالك انواع للبطاقات البنكية:

- **البطاقات الائتمانية:** ظهرت البطاقة الائتمانية كنتاج للتطور الذي مس النقود، وهي عبارة عن بطاقة بلاستكية ومغناطسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود، تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، وشعارها وتوقيع حاملها، وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحياتها، وهناك عدة أنواع من البطاقات الائتمانية أهمها:

* **بطاقة فيزا Card Visa** : هي بطاقة تصدر عن شركة فيزا العالمية، هذه البطاقة متجددة بإمكان صاحبها أن يسدد كل التزامات البطاقة خلال مدة السماح، أو أن يسدد جزءا من الالتزامات خلال هذه المدة وتسديد البقية بعد ذلك، تعتبر هذه البطاقة من أكثر البطاقات انتشار على الإطلاق حيث تتعامل مع ملايين المنشآت والمحلات التجارية وأجهزة الصراف الآلي.

[1]– لوصيف عمار، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** ، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008، ص 29.

[2]– نوال بن عمارة، **وسائل الدفع الإلكترونية (الآفاق و لتحديات)**، على الرابط https://bit.ly/2S5FUpZ

* **ماستر كارد Card Master** : تأتي هذه البطاقة في المرتبة الثانية بعد بطاقة فيزا من حيث درجة انتشارها، تتعامل أيضا مع عدة منشآت ومحلات تجارية، لها عدة أشكال أهمها: ماستر كارد الذهبية، ماستر كارد الفضية، ماستر كارد رجال الأعمال...

* **بطاقة أمريكان إكسبريس Express American** : هي بطاقة ائتمان لكنها غير متجددة، فهي ليست لها حد صرف، ويكون المبلغ الكلي المحمل على البطاقة مستحقا عند نهاية فترة السداد، أي ينبغي تسديد الالتزامات المادية لهذه البطاقة خلال مدة السماح، وبخلاف ذلك فإنه لن يجري تجديد هذه البطاقة لمدة جديدة، وهي أنواع: الخضراء، الذهبية، والماسية حيث يمنح كل نوع لقطاع معين من الزبائن المستفيدين[1].

- **البطاقات غير الائتمانية Credit Card:**

البطاقات غير الائتمانية: هي تلك البطاقات التي لا تيتح لحاملها فرصة الحصول على ائتمان (قرض)، وتنقسم بدورها إلى

* **البطاقة المدينة:** هذا النوع من البطاقات يعتبر أكثر استخداما و قبولا في أوروبا عكس الولايات المتّحدة الأمريكية، و كما هو واضح فإن هذه البطاقات تتضمن رقم البطاقة الشخصية للعميل "PIN" وتمرر البطاقة في جهاز خاص متصل بمركز البطاقات لدى البنك المصدر للبطاقة فيتم قراءة بياناتها من خلال الشريط الممغنط الموجودة خلف البطاقة.

* **بطاقة الدفع المسبقPrepaid Card** : يتم دفع قيمة هذه البطاقات مقدما عند شراءها من فئات ذات قيم مختلفة، لذا يسميها البعض بالبطاقات مخزنة القيمة، و يتم استخدامها في المعاملات لدى المحلات المختلفة و ذلك بإدخالها في آلة قارئة لهذه البطاقات و يتم خصم قيمة المعاملة من القيمة المخزنة عليها مثل بطاقات التليفونات و وسائل النقل... الخ. و بعض هذه البطاقات قد يكون محدود الاستخدام أو لعملية واحدة، مثل البطاقات التي تستخدم لغرض خاص مثل بطاقة التليفون.

* **بطاقة الخصمDebit Card** : يتميز هذا النوع من البطاقات بأنه لا يتضمن ائتمان، بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك في الحال مثلما هو الحال بالنسبة لبطاقات الصراف الآلية. و يلاحظ أن هذا النوع من البطاقات يمكن أن يستخدم على نفس شبكة الآلات السابقة، ويعود ارتفاع معدل استخدامها إلى:

[1]- .سمية عبابسة، ***وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري - الواقع والمعيقات والأفاق المستقبلية***- ، مجلة العلوم الانسانية، المجلد، العدد 6، س 2016، ص ص 348/347.

القبول المتزايد من قبل العملاء و التجار لازدياد تعودهم عليها

التزايد اللّجوء إلى أساليب التسويق الهجومية من جانب البنوك[1].

- **البطاقات الذكية:** هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تشبه بطاقة الائتمان ، وتحتوي على شريحة ميكروية يمكن استخدامها في استخراج و تخزين ،ومعالجة ونقل بيانات رقمية مثل النقد الإلكتروني أو المعلومات الطبية.

و تعطي هذه البطاقة فرصة الاختيار بين التعامل الائتماني أو عن طريق الدفع الفوري ، ولقد تم تطوير تكنولوجيا البطاقة الذكية منذ منتصف السبعينيات ، إلا أن القفزة الكبيرة في انتشار استعمالاتها قد تحققت في الثمانينات في كل من أوروبا و آسيا ، وذلك في ثلاثة مجالات أساسية وهي المحفظة الإلكترونية ، وتسديد تكاليف الرعاية الصحية و خدمات النقل الداخلي في المدن[2].

- **النقود الالكترونية:** وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل[3].

إذن نقود يتم تخزينها بواسطة الخوارزميات في المعالجات، و أجهزة كمبيوترية أخرى تستطيع أن تنفذ عمليات الوفاء عبر شبكة الانترنت كبديل للعملات المعدنية و الورقية التي لا نستطيع بالطبع أن نرسلها عبر الانترنت .و عليه فالنقود الالكترونية هي النوع الجديد من العملة، أو بمعنى أدق هي البديل الالكتروني عن النقود الورقية و المعدنية ذات الطبيعة المادية[4].

- **الشيكات الالكترونية:**

الشيك الإلكتروني هو عبارة عن وثيقة إلكترونية تحتوي على البيانات التالية: رقم الشيك، اسم الدافع، رقم حساب الدافع، اسم البنك، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية، التوقيع الإلكتروني للدافع.

[1]- لوصيف عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص 42-43.

[2]- نوال بن عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

[3]- وهيبة عبد الرحيم و رابح حمدي باشا، ***تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية***، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ص ص 171.

[4]- بوعافية الرشيد، ***دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية***، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، س 2014، ص ص 113.

ويتم تحرير الشيكات الإلكترونية وتبادلها عبر شبكة المعلومات الدولية، وعملية التحرير هذه تعتبر الفارق الأساسي بين الشيكات الإلكترونية والشيكات العادية .الشيك الإلكتروني يتيح من خلال موقعه الإلكتروني فرصة كبيرة للعميل للتحكم في دفتر شيكاته الخاص به والحصول على تقارير إلكترونية فورية عن حركة حسابه على شبكة المعلومات الدولية[1].

- **التحويل المالي الالكتروني:**

نظام هو عملية منح الصلاحية TFE التحويلات المالية الالكترونية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي)crédit et débit(آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر، أجهزة المودم، عوضا عن استخدام الأوراق وتنفذ عمليات التحويل عن طريق دار المقاصة الآلية التي تمثل شبكة تعود ملكيتها وتقنية تشغيلها إلى البنوك المشتركة في نظام التحويلات المالية الإلكترونية

وتميزت هذه الخدمة عن النظام القديم (النظام الورقي) بأنها أسرع وأكثر قدرة على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل: خدمات إيداع الشيكات لتحصيلها عند استحقاقها، وخدمة تحصيل الاقساط[2].

- **الدفع عبر الهاتف المحمول:**

يتطلب استخدام خدمات الدفع من المستخدم فتح حساب في مصرفه وتلقي وسيلة دفع (بطاقة ، وما إلى ذلك) مرتبطة بالحساب من البنك المصدر للدفع للتجار عبر الإنترنت أو دون الاتصال بالإنترنت،يجب على التجار الذين طلبوا الدفع تبادل معلومات الدفع مع المؤسسة المالية لتلقي الأموال مع توفير خدمة دفع ثابتة من مختلف المؤسسات المالية .لذلك يرسلون معلومات الدفع المستلمة من المستخدم إلى المشتري بشكل آمن من خلال معالج الدفع دون إرسالها مباشرة إلى المؤسسة المالية، يقوم المشتري بإعادة توجيه معلومات الدفع إلى المؤسسات المالية ذات الصلة بحيث يمكن السداد للتجار في المستقبل، تسمى هذه السلسلة من عمليات الدفع عبر الأجهزة المحمولة خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول. من خلال تحليل خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول

[1]– بشرى مذكور، **أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء المالي للبنوك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2017/2016، ص 14.

[2]– عرابة رابح، ***دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري***، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 08، السنة 2012، ص ص 17.

المستخدمة حاليًا ، يمكن تقسيم مزودي خدمة الدفع للتكنولوجيا المالية على الأجهزة المحمولة إلى صانعي HW وصانعي أنظمة التشغيل ومو فري منصات الدفع والمؤسسات المالية كما هو موضح في الشكل [1] :

رسم توضيحي 3-9: تصنيف خدمات الدفع المالية عبر الهاتف المحمول

المصدر: **Kang, (2018), Mobile payment in Fintech environment trends, security challenges, and services**

الموزع الآلي للأوراق (D.A.B): هي آلات أوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة الكترونية، بسحب مبلغ من المال دون الحاجة للجوء إلى فرع.

الشباك الآلي للأوراق(G.A.B): هو آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدا وتنوعا، فالإضافة إلى خدمة السحب النقدي تقدم خدمات أخرى، كقبول الودائع، طلب صك، عمليات التحويل من حساب إلى آخر...إلخ، وكل ذلك والشبابيك الاوتوماتيكية للأوراق متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك[2].

<u>العمليات المصرفية المنزلية (Home Banking)</u> : بعد انتشار الانترنت و استخدامها في البنوك ، اتجهت هذه الأخيرة نحو التوسع في إنشاء مقراتها على الانترنت بدلا من إنشاء مقرات و مباني جديدة. و يوفر البنك على الانترنت خدمات مثل :

- شكل بسيط من أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية على الخدمات المصرفية.
- إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف.

[1] -Kang, (2018), **Mobile payment in Fintech environment trends, security challenges, and services ,Human-centric Computing and Information Sciences volume 8 , Article number: 32, pp**

[2]– إياد منصور حسن، **إدارة العمليات البنكية والنقدية**، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة اولى، سنة 2019، ص 205–206.

– تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا.

– طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة، القدرة على القيام بمقابلة على شاشة الكمبيوتر مع موظف المصرف، هذا لتقديم النصائح المالية و استقبال الردود عن الأسئلة[1].

نهائي نقطة البيع الالكترونية : (T.P.V)يوضع في المحلات حيث يسمح للعميل بتسوية عملياته التجارية بالبطاقات أثناء التسديد، فإذا كان الزبون يحمل بطاقة ائتمان، فبإمكان موظف نقطة البيع أن يمرر البطاقة على القارئ الالكتروني الخاص ببطاقات الائتمان، و الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك المعني، والذي بدوره يقوم بالتأكد من كفاية الرصيد و خصم القيمة من الرصيد الخاص بالزبون بعد أن يدخل الزبون رمزا أو رقما سريا خاصا به، والذي يعرف برقم التعرف الشخصي السري . (**P.I.N**) يقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافة القيمة لرصيد حساب المتجر . يتم كل هذا في جزء من الثانية. ويهدف هذا الجهاز الالكتروني إلى حل مشاكل نقل الأموال بتوفير عنصر الأمن[2].

الوساطة المالية للبنوك:

هناك العديد من التعاريف الواردة بشأن الوساطة المالية، و ارتأينا أخذ جملة منها نراها أكثر تعبيرا عن هذه الوساطة، وهي التعريف التالي :

يعرف الوسيط المالي على أنه: "مؤسسة تتوسط بين المقترضين النهائيين و المقرضين النهائيين، فالوساطة المالية تسمح لعملية الإقراض و الاقتراض بأن تنقسم إلى معاملتين منفصلتين عن بعضهما، فيقترض الوسيط المالي من الدائنين النهائيين، و هكذا تتضمن عملية الوساطة مبادلة ثنائية من الحقوق المالية، حيث يعرض الوسيط حقا على نفسه تجاه دائنيه بمقابل نقدي، مستعملا النقود التي حصل عليها من ذلك في خلق حقوق مالية على المقترضين النهائيين، و بذلك يمكن تعريف الوسطاء الماليين بأنهم وحدات اقتصادية وظيفتها الأساسية هي شراء الأوراق المالية من المقترضين النهائيين، وإصدار دين غير مباشر على نفسها لصالح المقرضين النهائيين[3].

[1]- مزريق عاشور، معموري صورية، **عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية بالجزائر**، اطلع عليه يوم 2020/09/02، سا 20:00 على الرابط : https://bit.ly/2QOUP6W

[2]- مزريق عاشور، **المرجع السابق**.

[3]– بن عزوز عبد الرحمن، **دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص 72.

تقوم البنوك بدور الوساطة المالية النقدية من خلال عدة قنوات أهمها تعبئة الموارد في شكل ودائع أو ادخار لفترات مختلفة، والتي يتوقف عليها الكثير من عمليات هذه الوساطة كمنح القروض، ويمكن للوساطة المالية البنكية تحقيق الأهداف التالية:

- تجنب تكلفة المعاملات وعدم تكافؤ في المعلومات: حيث أن الميزة المعلوماتية للمؤسسة البنكية تكمن في جمع المعلومات الصحيحة على المؤسسات الممولة لتحليلها وتقييم الوضعية المالية لها من أجل التأكد من قدرتها على القيام بالاستثمارات، ومن ثم القدرة على مراقبة نشاطها ومتابعتها. فهذا الدور للبنوك يسمح للمقرضين من حل مشكل جمع المعلومات وتخفيض التكاليف الكبيرة لمراقبة المقترضين، ومن جية أخرى فان استخدام التكنولوجيا في معالجة ونشر المعلومات وسن القواعد التي تؤدي الى التنظيم الجيد للوساطة المصرفية سيساهم في ازالة مشكلة عدم تماثل المعلومات.
- التحفيز والتشجيع على الادخار خاصة لذوي الدخل المحدود، وذلك بتوفير وسائل لتنمية المدخرات من خلال استثمارها، ضف الى ذلك توفير السيولة اللازمة في الوقت المطلوب.
- تعمل على التخصيص الأمثل والكفء للموارد المالية: فهي تعمل على تجميع الموارد المالية لمقابلة مختلف احتياجات الأعوان الاقتصاديين بما فيها احتياجات اسواق رأس المال والموازنة بين هذه المطالب .
- توفير وسائل الدفع: فتقديم القروض و التسهيلات الائتمانية يشجع الأفراد والمؤسسات على اقتناء السلع والخدمات عن طريق استخدام مختلف وسائل الدفع التي تضعها البنوك تحت تصرفهم.
- مصداقية الوسيط التي تزيل أو تقلل المخاطر المتنوعة كمخاطر الاحتيال مثلا[1].

3.4 تحليل حجم التكنولوجيات المالية في السوق المالي والمصرفي.

حققت الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية نموا سريعا في الخمس سنوات الماضية، وتشير التوقعات إلى استمرار نموها بقوة، فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية بما يزيد على عشرة أضعاف في الفترة بين 2012 و2015 ورغم أن دمج المؤسسات العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة أدى إلى حدوث تراجع في الاستثمارات العالمية في 2016 ، فقد استمر النمو في مناطق أخرى، ومنها منطقة الشرق

[1]- بلعيد ذهبية، مزاور أمال، **مؤشرات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر في ظل الإصلاحات النقدية والمالية -دراسة تحليلية-**،2019، ص 04، على الرابط:http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/10727

الأوسط وشمال إفريقيا، وسجلت الاستثمارات ارتدادا إيجابيا قويا في النصف الأول من عام 2017 ، نلاحظ هذا في الشكل البياني التالي[1] :

رسم توضيحي 3-10: الاتجاهات العامة العالمية في التكنولوجيا المالية(حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية)

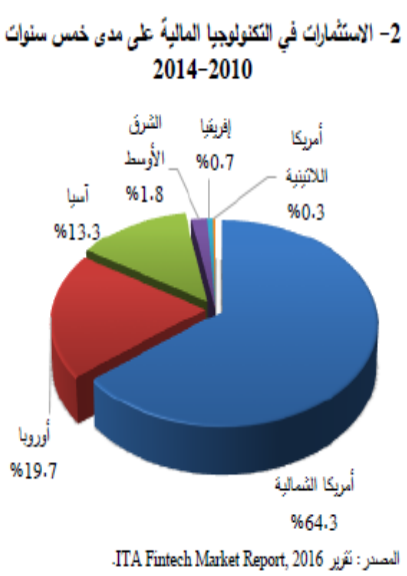

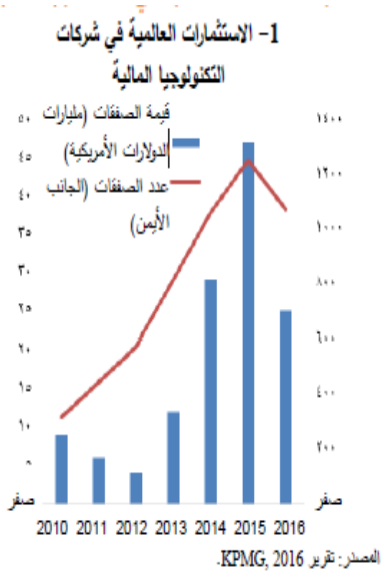

المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي ، إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى ، التكنولوجيا المالية "إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و أفغانستان و باكستان و القوقاز و أسيا الوسطى" ، أكتوبر 2017، ص ص 1.

إن قوة البنوك التي بنتها على مر السنين تخولها إما تبني ميزة شركات التكنولوجيا المالية عن طريق الاستثمار بكثافة في التكنولوجيا أو الاستحواذ على الشركات الناشئة لإزالة المنافسة.

في ظل ظهور التكنولوجيا المالية تقوم البنوك بتوسيع استراتيجياتها الابتكارية، حيث من المرجح أن البنوك التي تحسن من مشاريعها الابتكارية ستبقى واقفة أثناء الهجرة على التكنولوجيا الرقمية، فصرح ما يقارب ثلاثة أربعا (73%) من المديرين التنفيذيين في البنوك أن لديهم الآن استراتيجية الابتكار، مقارنة مع 50% في عام 2011 و60% عام 2013 مما يدل على اعتراف المصارف بضرورة الاستثمار في الابتكار والشعور بخطر الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية[2]. شكل البياني :

[1]- آفاق الاقتصاد الإقليمي ، إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى ، التكنولوجيا المالية "إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و أفغانستان و باكستان و القوقاز و أسيا الوسطى" ، أكتوبر 2017، ص ص 1.

[2]- وهيبة عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 28-29.

رسم توضيحي 3-12: نسبة البنوك مه خيار تبني استراتيجيات الابتكار

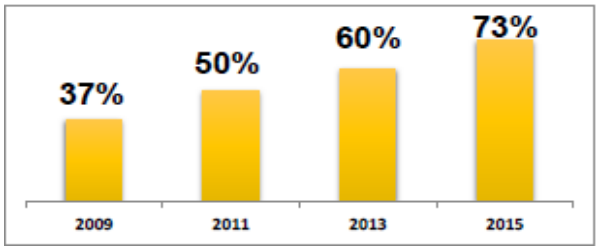

المصدر: وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، *توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة*، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 30.

و شهدت الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية ارتفاعا ملحوظا، من 928 مليون دولار عام 2008 ، إلى 4 مليارات دولار عام 2013 ، ثم نمت تلك الاستثمارات إلى 20 مليار دولار عام 2015 وذلك وفقًا لشركة البحوث" فاليو أد."

ومن المتوقع أن تصل الاستثمارات إلى 46 مليار دولار بحلول عام 2020 ، بفضل التقدم التكنولوجي والمنتجات المالية المبتكرة ، كما وتساهم شركات رأس المال الاستثماري ، بنسبة 24 % من إجمالي الاستثمارات، وشركات الأسهم الخاصة بنسبة 15% والمستثمرون المغامرون بنسبة 12% ، وغير ذلك من الجهات الاستثمارية بنسبة 49% وهو ما يوضحه الشكل الموالي[1]:

رسم توضيحي 3-11:حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية عبر العالم من 2008 إلى 2020

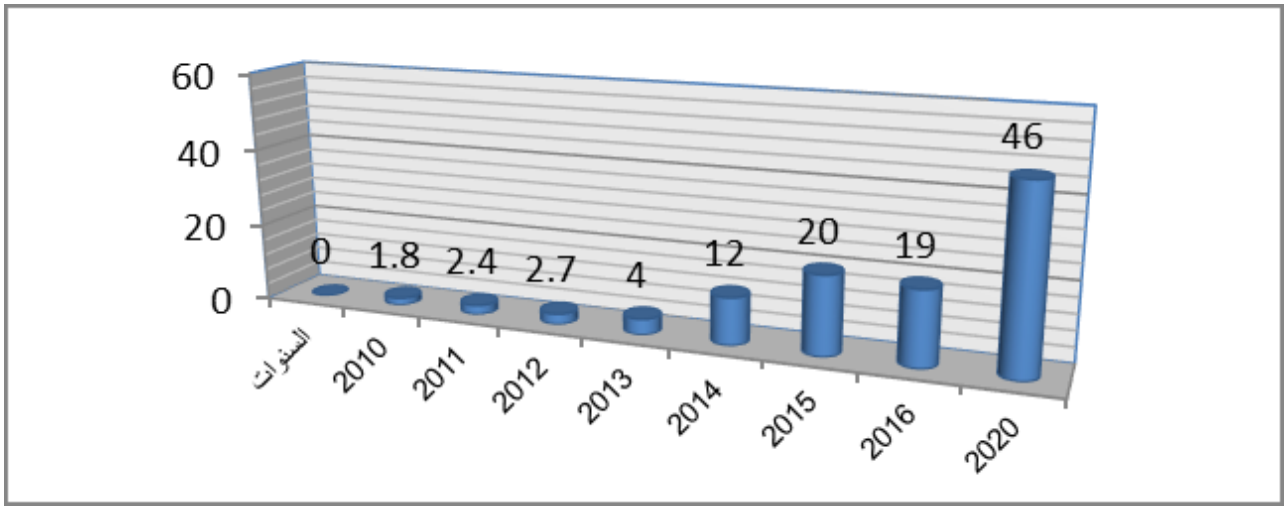

المصدر: حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، *مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية*، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره ،ص ص 402

[1]– حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 402.

3.5 مخاطر سوء استخدام التكنولوجيات المالية.

على الرغم مما تحققه التكنولوجيا المالية والمصرفية من مزايا متعددة خدمت القطاع المالي والمصرفي بشكل كبير، إلا أنه وجدت مخاطر مصاحبة لاستخدام هذه التكنولوجيا من قبل المصارف والمؤسسات المالية.

اختلف الكتّاب والباحثون في تصنيف المخاطر التي تنجم عن استخدام الأتمتة المالية والمصرفية، فمنهم من صنفها إلى مخاطر داخلية وخارجية، ومنهم من صنفها إلى مخاطر مادية متمثلة بالأضرار المحتملة، والتي تُصيب الممتلكات المادية وغير المادية والمتمثلة بالأضرار المحتملة التي تُصيب العمليات، وما يهمنا تلك المخاطر غير المادية كونها ترتبط بموضوع الدراسة، وقد تجسدت هذه المخاطر في الآتي[1]:

- **سهو وخطأ معين:**

والذي يتمثل بقيام العاملين على الأنظمة الآلية اقتراف أخطاء ناجمة عن عدم المعرفة أو عن السهو فتؤدي إلى إحداث أضرار بالمعلومات والأنظمة المبرمجة.

- **الخيانة من قبل العاملين على الأجهزة الإلكترونية:**

ويتمثل ذلك من خلال قيام العاملين على الأجهزة التابعة للمصرف أو المؤسسات المالية سواء الأجهزة الموجودة داخل أو خارج المصرف بأعمال تخريبية خاصة إذا لم تتوفر أنظمة أمنية لحماية النظم الآلية مما يوفر مجالات عديدة لاختراق هذه الأنظمة التكنولوجية من قبل المجرمين.

- **الاختراق من قبل أشخاص خارجيين:**

ويتمثل ذلك بمحاولة بعض الأشخاص باختراق الأنظمة المالية والمصرفية بهدف العبث والارقة وانجاز عمليات مالية ومصرفية غير مشروعة لا توافق المؤسسات المالية والمصارف على تقديمها أو تكون بحاجة إلى أخذ موافقات عليها.

[1]– لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، ***التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي...الواقع والآفاق***،، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد03، س 2018، ص ص 68–69.

الخلاصة:

تناولنا من خلال هذا الفصل المدرج تحت عنوان الإطار النظري لأعمال البنوك التجارية والخدمات الإلكترونية، تناولنا لفته عن البنوك التجارية من ماهية وآليات العمل كمبحث أول، أما بالنسبة للخدمات الالكترونية فجمعت بين التكنولوجيا المالية من مفهوم ومراحل دورتها وقطاعات وخدمات جاءت بها وشركات ناشئة في هذا المجال كمبحث ثاني مع واقع التكنولوجيا المالية في دورها واهميتها في تطوير الخدمات البنكية والابتكارات ووسائل الدفع الحديثة والوساطة المالية، الى جانب تحليل حجم التكنولوجيا في السوق المالي وأخيرا مخاطر سوء استخدامها كمبحث ثالث.

فاستخلصنا من هذا الفصل أن البنوك التجارية تعتبر من أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة التي تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع الجارية والآجلة وودائع التوفير للأفراد، ثم إعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والعمليات المالية الأخرى، بالإضافة إلى وظائف حديثة مواكبة للتطورات، ومع كل هذا جاءت التكنولوجيا المالية بعدة تغيرات قلبت موازين البنوك، محاولة تقنين سلوك العميل وجذبه إليها بتوفير خدمات تسهل حياة الافراد وتوفير الوقت والجهد وهذا من خلال شركات ناشئة تقدم مجموعة كبيرة من الخدمات إلى القطاع الخاص والشركات من القطاع الحكومي فتبنت القطاعات التي تخدمها البنوك التجارية اضافة الى إدارة الثروات والتأمينات وخلق عملات رقمية مشفرة للتعاملات المالية عبر الانترنيت والفرق بينها وبين البنوك انها تعتمد بصورة اكبر على التكنولوجيا وشبكات التواصل الاجتماعي واستخدامات الهواتف الذكية، فبهذا اعتبرت منافس قوي للبنوك التجارية فحاولت المنظومات المصرفية باستدراك النقص الحاصل وذلك بالاستثمار في هذه الشركات الناشئة وتوفير بيئات حاضنة مناسبة لها من أجل التطور وعدم فقدان سمعتها ومكانتها المالية .

II. الفصل الثاني:

استخدامات التحليل الرباعي (SWOT) لقياس أثر التكنولوجيات المالية على البنوك المدروسة

تمهيد :

تجد اغلب منظمات الأعمال نفسها تعمل في ظل بيئة تنافسية معقدة وسريعة التغيير، تواجه فيها العديد من التحديات الاقتصادية والعالمية الجديدة مثل العولمة المالية و التكتلات الاقتصادية، والمنافسة الدولية، التي تفرض على هذه البنوك تبني أفضل الممارسات للوصول إلى أهدافها، وهذه المفروضة عليها بفعل التغيرات و التحولات الحادة و الهامة التي تحدث في بيئتها الداخلية و الخارجية، مما زاد أكثر فأكثر من تعقيد عملية الإدارة الاستراتيجية في المنظمة، و توجيه أنظار المسيرين إلى إعطاء أهمية متزايدة لوضعية المنظمة الداخلية والخارجية.

ومن أهم أدوات التشخيص الاستراتيجي هو تحليل SWOT حيث يعتبر من الأدوات المفيدة في المواقف المعقدة والتي تتسم طبيعة القرارات الاستراتيجية، و يساعد البنوك بتحليل و تقييم كافة العوامل الداخلية والخارجية، وبذلك يعتبر فإن تحليل SWOT يساعد بتحليل وقياس أثر التكنولوجيا المالية على البنوك . ومنه في هذا الفصل نقوم بتحليل دراسات سابقة والتي تساعدنا في فهم دراستنا ومن ثم القاء نظرة عامة حول نموذج SWOT من مفاهيم أهداف وأهمية وفي الأخير تحليل البيئة الداخلية والخارجية للبنوك وذلك من خلال تحليل أثر التكنولوجيا المالية على البنوك.

1 المبحث الأول: تحليل الدراسات التجريبية السابقة.

تمهيد:

يكون الهدف من استعراض الدراسات السابقة" Review of Literature " هو تعريف القارئ بكافة الدراسات التي سبق إجرائها في موضوع البحث، مع عرضها بطريقة منطقية وأمينة تأخذ في الحسبان أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين نتائجها، ومحاولة لبيان أسباب أوجه الاختلاف بينها إن وجدت.

يتضمن هذا الفصل عرضا للبحوث والدراسات السابقة العربية والاجنبية التي أتيح للطالبة الاطلاع عليها، والتي تتناول المتغيرات التي لها صلة وثيقة بالدراسة الحالية، مرتبة ترتيبا زمنيا تصاعديا من الأحدث إلى الأقدم، وبعد عرضها ومن أجل معرفة علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة، سيتم تحليل هذه الدراسات من حيث الموضوعات والأهداف، والعينة، والإجراءات المنهجية، والأدوات والنتائج والتوصيات.

1.1 الأعمال التي حددت طبيعة عمل التكنولوجيات المالية:

الدراسات العربية:

- **دراسة عماني لمياء، وفاء حمدوش (2017):**

بعنوان: نموذج الأعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية

Business model and value creation infinancial technology companies

أ- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا الرقمية في تعديل نموذج الأعمال لشركات التكنولوجيا المالية، خاصة أن هذه الاخيرة تعتبر شركات ناشئة تعتمد على الابتكار وتركز على الزبون بدل المنتج.

ب- منهج الدراسة:

استخدمت الباحثتان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من اجل معرفة الى أي مدى تسهم التكنولوجيا المالية في تحقيق المردودية وخلق القيمة.

أ- نتائج الدراسة:

من خلال العرض الذي جاءت به الدراسة ومحاولة قراءة نموذج الاعمال الالكتروني المعمول به في شركات التكنولوجيا المالية، وتغطية هذه الاخيرة لكل المنتجات والخدمات التي كانت حكرا على البنوك وشركات التأمين وصانعي السوق، يمكن القول أن المالية تمر بالفعل بتغيرات هيكلية سريعة يحتاج الكثير منها إلى الإضاءة عليه، دراسة ونقدا وتحليلا لما يترتب عليه من آثار قوية على المفاهيم الأساسية الشائعة.

من حيث المبدأ يبقى نجاح نموذج الأعمال، كنموذج اقتصادي او نموذج للعوائد، مرهونا بقدرته على تحقيق العوائد، التوازن، وتحقيق المردودية، وهو المنطق الاقتصادي الذي تعمل به كل المنظمات الربحية وتبقى قوته مرهونة بقدرته على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على بيئة الاعمال، ولذلك فإن الأبعاد الديناميكية لنموذج الأعمال لنموذج الأعمال تشمل التنافسية، التغير التنظيمي والقدرة على خلق القيمة اي ريادة السوق من خلال خلق ميزة تنافسية والابقاء عليها من خلال الابتكار والسبق، التركيز على الزبون وعلى سياسة قوية للاتصال والبحث عن مصادر بديلة للعائد مع التخفيض المستمر للتكاليف .

ب- توصيات الدراسة:

جاءت الدراسة بعدة توصيات كانت التالي :

- الاستمرار في رصد التغيرات الديناميكية التي تحصل في عالم صناعة التكنولوجيا المالية ، واستخدام أدوات التحليل الاستراتيجي لفهم التغير في سلسلة القيمة ، وهو التغير الذي يفرض تبني نموذج أعمال المناسب لبيئة الأعمال التي تتنقل فيها الروابط والعلاقات بين التنافسية والتكامل.

العمل على إجراء دراسات ميدانية لتحليل الفروق بين المردودية والقيمة في شركات التكنولوجيا المالية والبنوك، لمعرفة مدى استمرار صمود هذه المؤسسات المالية التقليدية أمام الطابع الابتكاري المخاطر لشركات التكنولوجيا المالية.

- **دراسة وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور(2018):**

بعنوان: توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة

The Trends of Financial technology In The Light of Successful Experiences 'companies

أ- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفهوم حديث يتعلق بمجال التكنولوجيا المالية المستقطب للشركات الناشئة التي باتت تنافس باقي المؤسسات المالية والبنوك خاصة باعتمادها بين البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية، متضمنة المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الاموال، سوق الإقراض للتمويل الجماعي، إدارة الثروة وإدارة المخاطر وحتى التأمين.

ب- منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل معرفة التوقعات المستقبلية لهذا النوع من الشركات حديثة النشأة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ت-عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من تجربة مجموعة من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ث-أدوات الدراسة:

قامت الباحثتان باستخدام الأعمدة البيانية كنموذج إحصائي في الدراسة لمعرفة السنوات التي كانت فيها نسبة الاستثمار في التكنولوجيا المالية مرتفعة من طرف عدة دول.

ج-نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج هذه الدراسة :

- ظهور شركات التكنولوجيا المالية وتحقيقها نجاح أمر لا مفر منه ولابد من الاعتراف به على غرار تبنيها من مختلف دول العالم وحتى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- شركات التكنولوجيا المالية ستواجه عدة تحديات كونها المنافس الرئيسي لأضخم وأقدم مؤسسات الاقتصاد، على رأس هذه التحديات عامل الأمن، سرية المعلومات، المعاملات الالكترونية المخادعة، تقنين وتحويل سلوك العميل الوفي للمؤسسات التقليدية ومحاولة جذبه.
- المصارف بدأت تعترف بالخطر عند إدراكها لوجود شريحة من العملاء المتعطشين للتكنلوجيا والاستخدام الرقمي، كذلك للدعم الذي حظيت به الشركات الناشئة من قبل أكبر مؤسسات العالم كفايسبوك.

حتى ولو أخفقت كل الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية وزال الخطر عن المؤسسات المالية وهذا ما تعتقده أبرز المصارف المالية، فإن توجه أكبر مؤسسات العالم لتقديم خدمات مالية تكنلوجية مثل Google، يوحي باستمرارية العملية مثلها مثل التجارة الإلكترونية ...إلخ.

- **حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع (2018):**

بعنوان: التكنولوجيا المالية ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الاوسط وشمال إفريقيا)

(Financial Technology A New Economic Revolution – A Case Study of the Middle East and North Africa –)

أ- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على مجال التكنولوجيا المالية، هذا المجال الجديد الذي سيصبح واقعا اقتصاديا محتما، وجب التعامل معه والتعرف على مزاياه والتحديات التي يطرحها.
- التعرف على تطور حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي، وبصفة خاصة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- دول الامارات العربية نموذجا –

ب-منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتماشيه مع طبيعة الموضوع، والذي يعتبر أكثر ملاءمة لهذا النوع من الدراسات.

ت-عينة الدراسة:

اجريت الدراسة على مجموعة من الدول وبالأخص منطقتي الشرق الأوسط _الإمارات العربية_ وشمال إفريقيا، لعرض تجارب تطبيق التكنولوجيا المالية (استثمارات) .

ث-أدوات الدراسة:

استخدمت الباحثتان في الدراسة مجموعة من الجداول، البيانات و التحليلات.

ج-نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج هذه الدراسة :

- تسمح التكنولوجيا المالية الوصول إلى شريحة كبيرة من الأفراد الذين لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي كما أنَها تعتبر وسيلة في يد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على مصادر تمويلية بديلة.
- تسهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقوانين التنظيمية وإدارة المخاطر.

- تحتل دول امريكا الشمالية المرتبة الاولى بنسبة 64,3% (حسب احصائيات 2015) في عدد الشركات الناشئة في العالم، وهذا التفوق راجع إلى عدة عوامل أهمها الامتيازات النوعية وكذا تعزيز الابتكارات المالية.
- تعد منطقة الشرق الأوسط أرضا خصبة لاستقبال الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، فهي تستحوذ حوالي 88% من هذه الشركات في المنطقتين (حسب إحصائيات 2015) نظرا لتوفر البيئة الحاضنة الاكثر تقدما.
- يعد قطاع المدفوعات القطاع الأكثر جاذبية للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يسيطر على 50 % من المعاملات ثم يأتي قطاع الإقراض في المرتبة الثانية وفي الأخير قطاع الموجة الثانية.
- توفر الدعم الاستراتيجي والبنية التحتية والقوانين المنظمة وعوامل أخرى وراء صدارة الإمارات في استقبال الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية حيث تستحوذ على 28% .

ح- توصيات الدراسة:

قامت الباحثتان بإعطاء مجموعة من التوصيات كانت كالآتي :

- إجراء تغييرات في الأطر القانونية والممارسات التنظيمية لمى يتماشى ويتناول المنتجات المالية الرقمية ومعالجة المخاطر التي تنشأ عن هذه الممارسات.
- العمل على تحسين البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات والاتصال مما يسمح للمؤسسات من الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة.
- زيادة التوعية المالية يهدف إلى زيادة الاستفادة من الخدمات الرقمية واستخدامها.
- فتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية بهدف توفير رؤوس الأموال وتسهيل زيادتها من خلال دخول شركات التكنولوجيا المالية.
- إعداد خطة عمل التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الاوسط وشمال إفريقيا من شأنها أن توحد الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات والمستثمرين.

تسعى 88% من الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في عقد شراكات مع كبرى الشركات بسبب صعوبة الانطلاق وذلك بسبب القوانين الصارمة وعدم توافر الكفاءة (حسب مختبر ومضة)، لذلك وجب التخلص من الاحتكارات وتشجيع المنافسة والتعاون بين الشركات الكبرى والشركات الناشئة.

- **لزهاري زواويد، حجاج نفيسة (2018):**

بعنوان: التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي.. الواقع والآفاق

(Financial Technology Revolution of Financial Payment .. Reality and Prospects)

أ- **أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى معرفة أحدث التطورات التي مست التكنولوجيا المالية اليوم، ومعرفة الآفاق المستقبلية لها في ظل البيئة العالمية الجديدة وشدة المنافسة التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي في العالم من خلال الابتكارات المالية والمصرفية الحديثة.

ب-منهج الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بغية الوصول إلى النتائج المرجوة.

ت-عينة الدراسة:

أجريت الدراسة على مجموعة من الشركات الرائدة في التكنولوجيا المالية المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S.A).

ث-أدوات الدراسة:

استخدم الباحثين مجموعة من البيانات والتحليلات في هذه الدراسة

ج- نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج هذه الدراسة :

- التكنولوجيا المالية هي الأداة الأنسب لتقديم خدمات وحلول مبتكرة فيما يخص الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات التقليدية، البنوك وشركات التأمين في عالم ميزته السرعة والتغيير.
- خدمات التمويل الجماعي من بين أكثر فروع تكنولوجيات المال تطورا، وهي تمكن من توفير مصادر تمويل لأصحاب المشاريع، في حين توفر للمستثمرين فرصة المشاركة في شركات قد تعرف مستقبلا زاهراً.

- بالرغم ما تحققه التكنولوجيا المالية والمصرفية من مزايا متعددة تخدم القطاع المالي والمصرفي بشكل كبير، إلا أنه وجدت مخاطر مصاحبة لاستخدام هذه التكنولوجيا من قبل المصارف والمؤسسات المالية والتي من شانها ان تلحق الضرر الكبير بهذه المؤسسات إذا لم يتم اكتشافها ومعالجتها في الوقت المناسب.
- معظم الشركات الرائدة في قطاع التكنولوجيا المالية هي شركات ناشئة متواجدة بالولايات المتحدة الامريكية، وإن هذا ذل على شيء فإنه يدل على التطور الكبير والسريع في المعاملات المالية والمصرفية فيها، وأيضا استحواذ الولايات المتحدة الامريكية على معظم المعاملات التجارية والمالية العالمية.
- الإقبال الكبير على التكنولوجيا المالية يكمن في قدرتها على تقديم نمط أعمال مختلف، وتوفير تجربة عملاء معززة ومخصصة، والاستفادة من القوة الرقمية بغية تحقيق قيمة أعمال متكاملة للمؤسسات المالية والبنوك.
- التكنولوجيا المالية ظاهرة عالمية متكاملة أثارتها استثمارات استراتيجية ثابتة ونمو هائل.
- تكامل المصارف التشاركية الإسلامية مع شركات التكنولوجيا المالية مستقبلا يعزز استخدام الابتكارات التكنولوجية المالية، يدفع البنوك في جميع أنحاء العالم إلى الأمان لتقديم خدمات مصرفية رقمية لتلبية الاحتياجات المتنوعة لهذه الشريحة من العملاء.

ح- توصيات الدراسة:

اوصى الباحثين في هذه الدراسة إلى:

- ضرورة انفتاح المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين الجزائرية على ابتكارات التكنولوجيا المالية وتبنيها بغية تجويد الخدمات المقدمة للعملاء من جهة، ورفع القدرة التنافسية من جهة أخرى.
- وجب تظافر الجهود العالمية لمختلف المؤسسات المالية والبنكية مع الشركات المختصة في الأمن المعلوماتي للحد من التهديدات المتعلقة ببرامج انتزاع الفدية، كونها تمثل الهاجس الذي يحول بينه وبين تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية في الدول التي لازالت مؤسساتها المالية والبنكية تعتمد على الطرق التقليدية في معاملاتها وتقديم خدماتها للعملاء .
- ضرورة الاستفادة من تجربة الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة الامريكية والوقوف على عوامل النجاح فيهان مع قيام المؤسسات المالية والمصرفية المحلية

بعقد اتفاقيات مع هذه الشركات فيما يخص تكوين الإطارات العاملين أصحاب الكفاءات والخبرة في المجال.

- تخصيص ميزانيات معتبرة للمؤسسات المالية والمصرفية بالجزائر من قبل الحكومة موجهة خصيصا للتدريب والتكوين في مجال التكنولوجيا المالية وإبرام اتفاقيات دولية مع كبرى الشركات العالمية المختصة في ذلك لمواكبة التغيرات والابتكارات المالية والمصرفية الجديدة في العالم وهذا من خلال نقل المعارف.
- تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا المالية في الجزائر وتقديم الدعم اللازم لولوج المؤسسات المالية والمصرفية ثورة الدفع المالي بغية مواكبة الابتكارات المالية العالمية وإدخال أحدث التقنيات الحديثة في المجال بهدف تحقيق الكفاءة والفاعلية للخدمات المقدمة للعملاء والمتعاملين والشركاء، ومنه ضمان زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية والبنكية وشركات التأمين.

- **عمام ريم، عبد الحمان رزق الله (2018)**

بعنوان: العملات الافتراضية: النظرة التنظيمية والتحديات في التكنولوجيا المالية الناشئة

(Virtual Currency : Regulatory Overview and challenges in Emerging Financial Technology)

ت-أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على خلفية تطور العملات الافتراضية والتهديدات والمبادرات القانونية والتنظيمية الرئيسية التي تعالج التحديات المتصلة بالعملات الافتراضية ،ومراعات التنظيم المبكر ومشاكل تنفيذ القانون.

ث-منهج الدراسة:

استخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي من أجل معرفة التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية.

ج- عينة الدراسة:

أجريت الدراسة على عدة دول الأتحاد الأوروبي ،المملكة المتحدة "UK"، لجنة الرقابة المصرفية، الصين، اليابان، الجزائر.

ح- نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة الآتي:

- يجب إنشاء بيئة تنظيمية تضمن حماية المستهلك وتحافظ على سلامة النظام المالي ونظام السلامة الضريبي.
- إ]جاد توازن بين مخاطر وفوائد استخدام العملة الافتراضية من خلال المزيد من التعامل بين الوكالات لمكافحة الجريمة الرقمية وفي الوقت نفسه إنشاء خطوط وإرشادات قضائية واضحة لصناعة العملات الافتراضية.
- يجب على السلطات الحكومية إنفاذ القانون في مراقبة استخدام العملات الافتراضية، ومن الأهمية بمكان أن تقوم الوكالات ذات المعرفة المتخصصة في السوق بمهمة حماية أمن الدولة وتعزيز مصالحها الاقتصادية.
- تحديد الثغرات في المعايير الدولية المتعلقة بالعملات الافتراضية.
- تنسيق القانون الموضوعي الجنائي والإجرائي (بما في ذلك أطر الأدلة الإلكترونية) في مجال الجريمة السيبرانية والتحقيق الرقمي على المستوى الدولي .
- التنفيذ السليم للمعايير والأطر القانونية الدولية المتعلقة بالمستوى الوطني.
- بناء القدرات، لاسيما في البلدان النامية من أجل زيادة فعالية الأطر القانونية والتنظيمية.
- بذل الجهود لرفع مستوى الوعي بين الحكومات والهيئات التنظيمية وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة.
- تحديد المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا العملات الافتراضية من أجل وضع نهج قائم على المخاطر لمنع وكشف ورصد التدفقات المالية غير المشروعة.
- بناء القدرات التقنية بين أجهزة إنفاذ القانون وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة.

خ- التوصيات:

نظرا لأهمية التعاملات المالية للأفراد والمجتمعات ،ولأن هذه النقود المستحدثة قد تكوم مغرية للبعض نظرا لمزاياها المتعددة والجديدة ،فإن الدراسة تقترح:

- يجب أن يكون لدى شركات التكنولوجيا المالية الناشئة سياسات محددة بشكل جيد بشأن التحكم في المخاطر التكنلوجية الجديدة وإدارتها.
- مراكز المعرفة ومراكز الابتكار هي نقطة اتصال رئيسية للشركات التكنولوجيا المالية الناشئة والصناعة لتبادل وجهات النظر المشتركة وجمع المشورة لتحسين الفصل في القضايا القانونية.
- يجب على شركات التكنولوجيا المالية الناشئة العمل على زيادة المعرفة وقدرة موظفيها فيما يتعلق بالابتكار الرقمي، وكذا تطوير عقلية تعاونية .
- باختصار يجب التعامل مع كل قرار يتخذه أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص من الآن فصاعداً بشعور كبير بالمسؤولية، مع الأخذ في الاعتبار ثلاثة مبادئ توجيهية رئيسية:

اولا: يجب وضع العميل في مركز أي مبادرات ذات طموح لتحقيق النجاح.

ثانيا: لاتزال التطورات في التكنولوجيا والمشهد التنافسي غير مؤكدة ، فإننا إلى إيلاء اهتمام خاص لصعود تحديات جديدة ،وفي الأخير :يد التعاون والتواصل بين جميع أصحاب المصلحة أمراً حيويا لتحقيق أقصى استفادة من رقمنة التمويل، مع المحافظة على الاستقرار المالي وضمان حماية المستهلك الكافية.

- **دراسة:** وهيبة عبد الرحيم، أمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم (2018).

بعنوان: شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

Financial Technology Companies in the Middle East and North Africa

أ- أهداف الدراسة:

إن أهم الأهداف التي يرمي هذا البحث بلوغها هي:

- تسليط الضوء على هذا النوع من الشركات التي ابتكرت مجالا جديدا لاستثمار يرتكز على مجالي التكنولوجيا والمالية.
- الأرباح التي حققتها هذه الشركات ونجاحها على المستوى العالمي تجعل تجربتها تستحق الدراسة لجعلها قدوة لاقتصادياتنا الغافلة عن هذا النوع من المجالات.

- التعرف على ردة فعل المؤسسات المالية التقليدية إزاء ظهور شركات منافسة لها تعتمد على تقنيات أكثر تطورا.
- نزوح هذه الشركات إلى منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، يستوجب علينا فهمها، دراستها من أجل التعامل معها بالشكل المطلوب.

ب- **منهج الدراسة:**

استخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي من أجل معرفة مدى انتشار شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ح- عينة الدراسة :

تمثلت عينة الدراسة من مجموعة من الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في عدة دول تمس منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

خ- أدوات الدراسة :

استخدم الباحثين في الدراسة مجموعة من الجداول، البيانات و التحليلات.

د- نتائج الدراسة:

وجاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- اهتمام رواد الأعمال بالتكنولوجيا المالية بات أمرا محتما من خلال المبادرات التي مست قطاع الخدمات المالية باستغلال أحدث التقنيات، ونجاح هذه المبادر أطلق مخاوف المؤسسات المالية التقليدية العريقة ذات الخبرة والمسيطرة على القطاع، مما جعل البعض منها يبني استراتيجيات وخطط مستقبلية إزاء التعامل مع هذا المنافس الحديث النشأة.
- الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تفتقد إلى ثقة العملاء كونها حديثة النشأة لذلك تتخذ من هذه النقطة ركيزة تعمل على معالجتها، إما باعتماد على عامل الوقت واستخدام تقنيات التسويق عالية الجودة للظفر بثقة شريحة جديدة من العملاء محبي التقنيات التكنولوجية، إما باللجوء للتعاون مع الشركات المالية التقليدية ذات الشريحة الواسعة من العملاء.

- لجأت بعض الهيئات بمشاركة أكبر المؤسسات المالية والبنكية إلى دراسة الموضوع بجدية ومحاولة التنبؤ بمستقبل تتنازع فيه هيئتان مختلفتان على نفس المجال، لذلك ظهرت نظرية لحل الموضوع إما بالتعاون معا أو المنافسة والبقاء سيكون الأقوى، فشركات التكنولوجيا المالية ينقصها الخبرة وثقة العملاء والمؤسسات المالية التقليدية ينقصها استحداث تقنياتها والاعتماد الكلي على التكنولوجيا في كل عملياتها.

الدراسات الأجنبية:

- **دراسة Liudmila Zavolokinaو Mateusz Dolata و Gerhard Schwabe (2016)**

بعنوان: ظاهرة التكنولوجيا المالية: أسلاف ينظر الابتكار المالي من قبل صحافة شعبية

The FinTech phenomenon antecedents of financial innovation perceived by the popular press.

أ- أهداف الدراسة:

تساهم هذه الدراسة في البحث بثلاث طرق. أولا ، يساهم في المالية الابتكار والابتكار الرقمي من خلال توسيع المعرفة المتاحة على محركات الابتكار ووضع FinTech في سياق القائمة ابحاث، هذا بمثابة أساس للدراسات المستقبلية حول ظاهرة التكنولوجيا المالية. علاوة على ذلك، نقدم نظرة عامة على كيفية تطور هذه الظاهرة وتطورها عبر زمن.

نكشف عن "اللبنات الأساسية" لشركة FinTech نسلط الضوء على أهمية وجدة التكنولوجيا المالية للعلماء في مختلف المجالات (المالية والمعلومات النظم والدراسات الاجتماعية).

ب-منهج الدراسة:

استخدم الباحثين في هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستكشافي.

ت- عينة الدراسة:

اعتمد في هذه الدراسة تقدم لمحة عامة عن المواقع والأشخاص ودوافعهم ونواياهم والمنظمات والعلاقات (وسائل الإعلام).

ث- ادوات الدراسة:

اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على جداول وبيانات احصائية

ج-نتائج الدراسة:

- نتائج هذه الدراسة تظهر أن FinTech هو مفهوم ناشئ في صناعة ولكن نادرا ما يذكر عنها في بحث IS.
- انفجار FinTech كما يشير موضوع التركيز على وسائل الإعلام إلى أن مجموعة من المعارف مطلوبة بشدة ولا ينبغي أن يقتصر على الجوانب التكنولوجية.
- لذلك ، نقدم الأول خطوة نحو فهم FinTech ، وكشف النقاب عن إمكاناتها وتوفيرها التطبيقات العملية لأبحاث نظم المعلومات.

➢ دراسة ***Svetlana Saksonova*** و ***Irina Kuzmina-Merlino (2017)***

بعنوان: التكنولوجيا المالية كإبتكار مالي – إمكانيات ومشاكل التنفيذ

Fintech as Financial Innovation, The Possibilities and Problems of Implementation.

أ- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة إلى تقييم مستوى تطور التكنولوجيا المالية في لاتفيا مقارنة بأوروبا ، وتحدد الورقة الخدمات المالية باستخدام التقنيات المبتكرة التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية ، وتحلل مزايا وعيوب هذه الخدمات مقارنة بالخدمات التي تقدمها شركات القطاع المالي التقليدية (البنوك ، شركات التأمين ، والمؤسسات المشاركة في إدارة الأصول والاستثمار ، وما إلى ذلك) ، وتقييم مدى استعداد المستهلكين لاستخدام خدمات fintech.

ب- منهج الدراسة:

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي من أجل معرفة مدى تبني المجتمع للتكنولوجيا المالية في لاتيفيا.

ت- عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من 378 شخصًا (مستهلكين)اخذو بطريقة عشوائية من مجتمع البحث المتكون من ممثلو الكيانات القانونية المهتمة باستخدام الابتكارات في مجال الخدمات المالية.

ث- أدوات الدراسة:

تم إجراء البحث من خلال تلخيص تقديرات العلماء والخبراء حول هذا الموضوع الجديد قليل البحث نسبيًا من الناحية النظرية والجوانب التاريخية. للوصول إلى هدف البحث والتحقق من الفرضية والبيانات تمت معالجتها وجمعها بمساعدة استطلاع رأي المستهلكين.

ج-نتائج الدراسة:

قدمت هذه الورقة لمحة عامة عن الاتجاهات في تطوير صناعة fintech. كان تطوير fintech بسبب العولمة التي أعطت فرصة المؤسسات الصغيرة ولكن المتطورة لتطوير الخدمات المالية دون مساعدة البنوك، من خلال الجمع بين التمويل وتكنولوجيا المعلومات ، وتقديم أداء أسرع للعمليات المصرفية النموذجية الموجهة للمستهلكين. كان تطورها في لاتفيا بطيئًا نسبيًا ، بما في ذلك بسبب الائتمان القيود التي تواجهها جميع الشركات الشابة في لاتفيا. طرحت هذه الورقة فرضية أن المجتمع في لاتفيا غير مستعد لاستخدام خدمات التكنولوجيا المالية مفضلاً الخدمات المصرفية في حين أن وجدت الدراسة الاستقصائية لرواد الأعمال الشباب بعض الأدلة الداعمة لذلك. والجدير بالذكر أن المجتمع في لاتفيا غير مطلع بشكل صحيح على الابتكارات الجديدة والجديدة للمنتجات المالية ، لأن الكثير من المستجيبين لم يكونوا على دراية بخدمات التكنولوجيا المالية في لاتفيا.

بعد تحليل وتلخيص اتجاهات تطوير قطاع التكنولوجيا المالية ، فإن المؤلفون على يقين من أن تقنيات fintech الجديدة جنبًا إلى جنب مع التقنيات التقليدية خدمات وإنجازات البنوك (قاعدة عملاء كبيرة ، فرصة لجذب كميات كبيرة من الموارد المالية الرخيصة ، وثقة العملاء) هي أساس تشكيل شركات مالية رقمية من جيل جديد. لذلك ، فإن تطوير fintech ضروري لكل من القطاعات المالية العالمية واللاتفية ، نظرًا لأن

هذا سيسمح للعملاء باستخدام الفرص والمزايا لكل من النظام المصرفي التقليدي وشركات التكنولوجيا المالية. يمكن للمرء أن يتوقع تلك التكنولوجيا المالية التقنيات ستغير النشاط التقليدي للبنوك – ستتبنى البنوك تقنيات تكنولوجيا المعلومات المبتكرة ، وشركات التكنولوجيا المالية يجب أن تعمل في ظروف إشراف أكثر صرامة لضمان سلامة عمليات العميل. هذه التقارب يمثل بداية حقبة جديدة في تطوير القطاع المالي.

ح- توصيات الدراسة:

وجه الباحثان عدة توصيات لمديري شركات التكنولوجيا المالية وكانت كالتالي:

- تعد لوائح الترخيص شديدة الصرامة في لاتفيا من أهمها عيوب تمنع تطوير التكنولوجيا المالية. تشير التجربة العالمية إلى ذلك ساعد تعزيز الضغط والتعاون مع مؤسسات الدولة في مجال التكنولوجيا المالية الشركات المبتدئة لدخول السوق واكتساب ثقة المستهلكين والهيئات التنظيمية وجذب المستثمرين. قد تكون هذه التجربة مفيدة في ظروف لاتفيا.
- يجب على اتحاد الشركات المبتدئة أن يطلع السكان على ذلك خدمات fintech المتوفرة بالفعل للاستخدام.
- صناديق رأس المال المخاطر تحتاج إلى دعم الشركات الجديدة في هذا المجال لأنها لديها إمكانات كبيرة للتطور والنمو ليس فقط في لاتفيا ولكن أيضًا في دول البلطيق والأسواق الدولية الأوروبية.
- يتعين على شركات التكنولوجيا المالية إنشاء حملات تسويقية مؤثرة تعمل على تعزيز وعي الجمهور.
- خيرا ، ينبغي للحكومة لاتفيا تحفيز تنفيذ المالية الخدمات على الأقل في ثلاثة اتجاهات:

- من خلال إنشاء منصة (رمل) تسمح بالتقنيات المالية المبتكرة لدخول السوق والتحقق من سلامتهم.
- من خلال إنشاء نظام إشراف مفهوم وشفافأنشطة شركات التكنولوجيا المالية ، وخاصة منصات إقراض P2P وB2B .
- من خلال إنشاء برنامج الحوافز الضريبية تحفيز الاستثمار فيالقطاع المالي.

➢ **دراسة Yue Ma و De Liu (2017)**

بعنوان: مقدمة في العدد الخاص حول التمويل الجماعي والتكنولوجيا المالية

Introduction to the special issue on Crowdfunding and FinTech.

أ- أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة غلى سد بعض الفجوات بين تطوير صناعة التكنولوجيا المالية / التمويل الجماعي والبحث الأكاديمي ، وفي نفس الوقت لفت الانتباه إلى العديد من القضايا الأكثر إلحاحًا والجديدة التي تستحق المزيد من البحث الأكاديمي، وذلك من خلال دراسة اوراق بحثية .

ب-منهج الدراسة:

استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

ت-عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في 7 اوراق بحثية تركز على قضايا البيانات الضخمة في أسواق رأس المال من 3 مجلات عالمية

- **دراسة Annamaria Lusard (2019)**

بعنوان: محو الأمية المالية والحاجة إلى التثقيف المالي: الأدلة والآثار

Financial literacy and the need for financial education evidence and implications.

أ- أهداف الدراسة:

في سياق التغيرات السريعة والتطورات المستمرة في القطاع المالي والاقتصاد الأوسع ، من المهم أن نفهم ما إذا كان الناس مجهزين بشكل فعال للتنقل في متاهة القرارات المالية التي يواجهونها كل يوم .لتوفير الأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية أفضل ، يجب على المرء ليس فقط تقييم ما يعرفه الناس ولكن أيضًا ما يحتاجون إلى معرفته ، ثم تقييم الفجوة بين هذه الأشياء.

ب-منهجية البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي لقياس محو الأمية المالية في جميع انحاء العالم.

ت-**عينة الدراسة:**

تكونت عينة الدراسة من مجموعة من 16000شخص في 15 دولة اجري عليهم المسح

ث-أدوات الدراسة:

تم طرح ثلاثة أسئلة أساسية (منذ ذلك الحين أطلق عليها اسم "الثلاثة الكبار") لقياس محو الأمية المالية في العديد من الاستطلاعات في الولايات المتحدة الأمريكية ، بما في ذلك دراسة القدرة المالية الوطنية (NFCS) ومؤخرًا مسح تمويل المستهلك (SCF) ، و في العديد من الدراسات الاستقصائية الوطنية حول العالم .كما أنها أصبحت الطريقة القياسية لقياس محو الأمية المالية في المسوح التي يستخدمها القطاع الخاص، والاسئلة كانت (1) الحساب من حيث صلته بالقدرة على القيام بحسابات أسعار الفائدة وفهم تراكم الفائدة ؛ (2) فهم التضخم .و (3) فهم تنويع المخاطر.

ج- نتائج الدراسة:

يعد الافتقار إلى المعرفة المالية ، حتى في بعض الأسواق المالية الأكثر تطورًا في العالم ، مصدر قلق بالغ ويحتاج إلى اهتمام فوري .الأسئلة الثلاثة الكبرى التي تم تصميمها لقياس المعرفة المالية تقطع شوطًا طويلاً في تحديد الاختلافات الإجمالية في المعرفة المالية وتسليط الضوء على نقاط الضعف داخل السكان وعبر الموضوعات ذات الاهتمام ، وبالتالي تسهيل تطوير البرامج المصممة .العديد من هذه البرامج لتوفير التعليم المالي في المدارس والكليات وأماكن العمل والمجتمع الأكبر قد أخذت الأدلة الموجودة في الاعتبار لخلق حلول صارمة .من المهم الاستمرار في اتخاذ خطوات واسعة في تعزيز محو الأمية المالية ، من خلال تحقيق الحجم والكفاءة في البرامج المستقبلية أيضًا.

1.2 الأبحاث التي ركزت على دور التحليل الاستراتيجي الرباعي في تحسين أداء المؤسسات:

الدراسات العربية:

- **دراسة زكريا محمد زكريا هيبة، محمود علي أحمد السيد (2016)**

بعنوان: التحليل البيئي باستخدام نموذج سوات SWOT في التعليم " مفهومه وآليات تطبيقه".

أ- أهداف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم خطوات إجرائية يمكن بموجبها للباحثين والدارسين في مجال التربية الاستفادة من تطبيق أسلوب سوات في مؤسساتهم ودراساتهم.

ب- **منهج الدراسة :** استخدم في الدراسة المنهج الوصفي .

ت-عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من مجموعة من المؤسسات التعليمية الجامعية وقبل الجامعة في مصر.

ث- أدوات الدراسة :

تمثلت أدوات الدراسة في جدول توضيحي لاختيار الاستراتيجية المناسبة لكل مؤسسة تعليمية.

ذ- نتائج الدراسة:

- يعتبر نموذج تحليل سوات من أشهر وأدق النماذج والاساليب المستخدمة لرصد هذه المؤسسات التعليمية الجامعية منها وقبل الجامعة.
- ويعتبر التحليل البيئي خطوة مفصلية في عضد الخطة الاستراتيجية التي تمثل القاطرة التي تتحرك المؤسسة بموجبها.
- والمدفق لحركة المؤسسات التعليمية، وما تشهده من حراك يسير في سياق الجودة والتطور المستمر، يلحظ أن هذه الخطوة – التحليل البيئي باستخدام نموذج سوات – حضرة بكل قوة وزخم، لكنه في الوقت نفسه يتبين لخبراء التخطيط الاستراتيجي أثناء متابعتهم لسير عمل هذه المؤسسات في تطوير العمل بها أن هنالك تخطيطا واضحا في كيفية تطبيق هذا النموذج الأمر الذي يبين ان الخطة بنيت عاى غير أساس.
- وبملاحظة الباحث لآليات تطبيق هذا النموذج SWOT في بعض الجامعات التي عمل بها بمصر وكذا في بعض مدارس التعليم قبل الجامعي التي كان يقدم لها الدعم الفني، تبن أن كثيرا من الذين يتصدون لتطبيق هذا النموذج غير قادرين على تطبيقه كما ينبغي، الأمر الذي يوقعهم في اخطاء منهجية كبيرة، مما ينعكس سلبا على مستقبل المؤسسة ككل.

- **دراسة جغويبي فادية، حجازي إسماعيل (2016)**

بعنوان: دور التحليل الاستراتيجي SWOT في تحسين أداء المنظمة

أ- أهداف الدراسة:

سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها محاولة التأكد من صحة الفرضيات و إبراز ما يلي:

- محاولة الإلمام بالمفاهيم الأساسية المتعلقة لتشخيص الاستراتيجي، مع إبراز أهميته في المنظمة.
- الوقوف على التحليل الاستراتيجي SWOT و أهميته في المنظمة محل الدراسة.
- تعميق الأفكار المتعلقة بمفهوم الأداء و إبراز سبل تقييمه و قياسه.
- إيجاد العلاقة بين التحليل الاستراتيجيSWOT وزيادة كفاءة و فعالية أداء المنظمات.

ب-منهج الدراسة :

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي بالتطرق للمفاهيم الاساسية للأداء ونموذج سوات SWOT في الجاني النظري ،والمنهج الاستكشافي والاختباري في الجانب التطبيقي عن طريق SPSS.

ت-عينة الدراسة :

تكونت عينة هذه الدراسة في 12 عامل في مطاحن الزيبان القنطرة – بسكرة-

ث- أدوات الدراسة:

استخدم الباحثان 12 استمارة ومقابلة، وباستخدام اختبار ،(Kolmogorov-Smirnov) وهو اختبار ضروري في حال اختبار الفرضيات.

ج-نتائج الدراسة:

توصل الباحثان في هذه الدراسة ككل بجانبيها النظري والتطبيقي إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

1 نتائج الجانب النظري :

- يساعد التحليل الاستراتيجي المنظمة في تحديد رسالتها وأهدافها.
- تعمل المنظمة دائم على تطوير و تحسين أداءها، و تعتبر عملية تقييم الأداء من أهم اساليب تحسن الاداء حيث تعتبر عملية تقييم الأداء ضرورية بالنسبة للمنظمة وذلك من خلال مساعدتها في كشف

الأخطاء و الانحرافات في الأداء و تصحيحها، وتوضيح مدى تحقيق أهداف المنظمة، و هذا يؤدي الى رفع مستوى أداء المنظمة.

- يعتبر تحليل swot ركيزة مهمة من ركائز التحليل الاستراتيجي و نقطة البداية لوضع أي خطة على مستوى المنظمات و حتى الأفراد في اتخاذ قرارات حياتهم اليومية، وهي من أدوات التحليل الاستراتيجي السهلة و شديدة الأهمية و التي لا يجب إغفالها أو تجاهل أهميتها.
- يساهم تحليل swot في تحديد نقاط القوة المتاحة التي يمكن تفعيلها لمواجهة العقبات، و استغلال الفرص، وتقليل أو السيطرة على الجوانب الضعف و مواجهة التهديدات المحتملة.

2 نتائج الجانب التطبيقي:

من خلال الدراسة الميدانية توصل الى مجموعة من النتائج التالية:

- لمس من خلال المقابلة و الاستمارة عدم إدراك المسيرين في المنظمة بمفهوم تحليل الاستراتيجي swot.
- تنشط مؤسسة مطاحن الزيبان في محيط تنافسي، لكن هذا يؤثر بنسبة طفيفة على نشاطها وأداءها.
- تتوفر مؤسسة مطاحن الزيبان على موارد مالية و مادية و بشرية معتبرة.
- تتبنى مؤسسة مطاحن الزيبان تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات في ممارسة أعمالها.
- تقوم المؤسسة بمتابعة اللوائح والقوانين التي تتعلق بمختلف انشطتها والتعديلات المناسبة.
- تملك مؤسسة مطاحن الزيبان الدعم المالي الكافي لممارسة جميع نشاطاتها.
- تعمل مؤسسة مطاحن الزيبان على إيجاد و توسيع من نقاط توزيع.
- تتميز منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان لقيمة و جودة العالية.
- تملك مؤسسة مطاحن الزيبان افراد ذوي الخبرة مما يساهم في زيادة مستوى أدائها.

ح- توصيات الدراسة:

من خلال جملة النتائج المتوصل إليها لا سيما في الجانب النظري تمكن الباحثان من عرض بعض التوصيات المتمثلة في ما يلي:

- ضرورة الاهتمام وتفعيل التحليل الاستراتيجي داخل المؤسسة.
- الاعتماد على تحليل SWOT كونه الجزء الحيوي من عملية تطوير الأعمال و إدارة المنظمة.

- الاهتمام أكثر بتحليل المحيط الخارجي للمنظمة فهو ضروري لديمومتها ومواجهة المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها كوسيلة دفاعية وقائية، واستغلال الفرص لتقوية وتحسين وسائلها الدفاعية، ومساعدة المنظمة في عملية التقييم و ذلك لتحسين أداءها.
- يوصي أيضا من خلال هذا البحث محاولة توظيف إداريين متخصصين في الأساليب الكمية أو السعي نحو التعامل مع أهل الاختصاص.

1.3 الدراسات التي اختبرت أثر التكنولوجيات المالية على الأعمال المصرفية:

الدراسات العربية:

- **دراسة بن علقمة مليكة، سائحي يوسف (2018).**

بعنوان: دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية

(The Role of financial technology in supporting the financial and Banking services sector)

أ- أهداف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم التكنولوجيا المالية واهميتها وكيفية استفادة البنوك والشركات الناشئة من الشراكة والتعاون القائم بينهما بما يخدم مصالح الطرفين.

ب-منهج الدراسة:

استخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة وتحليل علاقة القطاعات المالية والمصرفية مع التكنولوجيا المالية.

ت-عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من مجموعة من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في مطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبالأخص البحرين.

ث-نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة :

- استقطاب البحرين للتكنلوجيا المالية عن طريق حاضنات تنظيمية لدعم هذه المبادرات ودون انتهاك القوانين المفروضة ,
- تعد البحرين هي السباقة في قطاع الخدمات المالية الإسلامية .
- تطبيق انظمة تسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين وبالمنطقة بالحصول على التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال التمويل الجماعي.
- خلق بيئة تنظيمية متطورة على مستوى العالم من أجل نظام متكامل لدعم خدمات الشركات الناشئة FINTECH.

ج- التوصيات:

- وضع نماذج فعالة لإدارة المخاطر المصاحبة لابتكارات التكنولوجيا المالية وهو ما يتطلب المراقبة المستمرة لتحديد المخاطر خاصة التي تهدد الاستقرار المالي.
- وضع نظم للحماية خاصة ما تعلق بالحماية ضد أي نوع من الهجمات الإلكترونية وهو ما يتطلب أطر تنظيمية للأمن المعلوماتي وتبادل المعلومات .
- تحسين البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات والاتصال.
- تحسين بيئة الأعمال عن طريق تخفيف القيود على الاستثمارات الأجنبية من أجل توفير المزيد من رؤوس الأموال من خلال شركات التكنولوجيا المالية .
- السعي للزيادة من التوعية المالية والتي ستسمح بزيادة الاستفادة من الخدمات الرقمية.

- **دراسة مراد محبوب، قرقب مبارك (2018).**

بعنوان: التحويلات المالية عبر الهواتف المحمولة، بين المتطلبات والتحديات

(Mobile money transfers, between the requirements and challenges)

أ- أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي تقوم به الشركات المصنعة للهواتف الذكية في مجال تطوير أساليب تحويل الأموال عبر المحافظ الرقمية وتحديد المتطلبات التي يحتاجها نظام التحويلات المالية عبر الهواتف المحمولة.

ب-منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من أجل معرفة المتطلبات والتحديات التي تواجه التحويلات المالية عبر الهواتف.

د- نتائج الدراسة:

وأظهرت نتائج الدراسة أن:

- انتشار التحويلات المالية عبر الهواتف المحمولة في مختلف الدول المتقدمة والنامية في معظم المجالات ،كتجارة التجزئة ووسائل النقل وأماكن الترفيه ودفع الفواتير.. وغيرها.
- تعتبر إمارة دبي من أولى الدول في مجال جاهزيتها للدفع عبر الهواتف المحمولة.
- طورت الشركات المصنعة للهواتف المحمولة من برامجها من أجل دعم عمليات الدفع .
- توفير مجموعة من الشروط لنظام التحويلات عبر الهواتف الذكية ومع ارتفاع عمليات الدفع عبر الهاتف وجب عليها التغلب على جملة من التحديات.

ت-توصيات الدراسة:

- تشجيع أفراد المجتمع على استخدام خدمة الدفع عبر الهواتف، وذلك عن طريق تقديم شركات الاتصال والبنوك عروضا تلبي احتياجات عملائها في مجال التسوق وتحويل الأموال، وتزويد هواتفهم المحمولة ببرامج تساعد على استخدام المحفظة الإلكترونية بشكل سهل وآمن، والاستماع إلى شكاويهم من اجل التوصل إلى الحلول المناسبة للمشاكل التي قد تواجههم.
- يجب أن تكون قيمة النقود الإلكترونية المتداولة عبر الهواتف الذكية مساوية لعملة الدولة وتحت قواعد البنك المركزي بهدف الحفاظ على عملة الدولة، وأن لا يتم العبث بها بسبب إصدار النقد الإلكتروني من قبل جهات غير معنية بالسياسة النقدية أو بالتأثير على قيمة العملة.

- على شركات الاتصال أن تحسن من نوعية الخدمات التي تقدمها للجمهور، وعليها أن تتحمل مسؤوليتها القانونية اتجاه النقود الإلكترونية التي تصدرها، خاصة فيما يتعلق بحماية حسابات العملاء من السرقة والاختراق الإلكتروني.
-
- فتح المجال أمام مقدمي الخدمات والمراكز التجارية للحصول على تراخيص للتعامل مع زبائنهم عن طريق المحافظ الإلكترونية، وتوجيههم من طرف السلطات المعنية في مجال إدارة التكنولوجيا الرقمية الخاصة بعمليات البيع والشراء.

- **دراسة زيد أيمن، بودراع أمينة (2018)**

بعنوان: التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار تجربة المصارف الثلاثة ALGO Bahrain

Technology Islamic finance and the need for innovation

(The experience of the three banks)

أ- أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز اهمية ودور التكنولوجيا المالية الإسلامية وعرض تجربة البحرين والمصارف الثلاثة في مجال تكنلوجيا المالية الإسلامية بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف التي سعت إلى تحقيقها:

- توضيح ماهية التكنولوجيا المالية
- شرح بعض المصطلحات المرتبطة بالتكنولوجيا المالية الإسلامية
- إبراز التجربة البحرينية في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية واتحاد المصارف الثلاث.

ب-منهج الدراسة :

اعتمد الباحثين في الدراسة على النهج الاستنباطي.

ت- **عينة الدراسة :**

تمثلت عينة الدراسة في ثلاثة مصارف رائدة في تقديم التمويل الإسلامي واقع تطبيق للتكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية.

ث-أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات الدراسة في الرجوع إلى المراجع الأجنبية والعربية وأخذ منها ما يخدم مصالح الدراسة.

ج-نتائج الدراسة :

- تعد التكنولوجيا كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين ضوابط الشريعة واعتبارات الكفاءة الاقتصادية .
- إن الهندسة الإسلامية المالية، تستطيع أن تنتج سيلا من الأدوات والحلول الفعالة والمشروعة في عالم التمويل والتجارة الحقيقية.
- أن مستقبل المصارف الإسلامية يتوقف على مدي استغلال أحدث الطرق والابحاث وابتكار صيغ جديدة للمفهوم المصرفي، وتطور الصيغ الموجودة حاليا لتتلاءم وتواكب التطورات المصرفية.
- إن الأدوات المالية الإسلامية المتبعة وجدت كبديل للأدوات المالية التقليدية المعتمدة على سعر الفائدة ، لكن حتى تكون قادرة على تغطية كافة أوجه التمويل في الاقتصاد الوطني عليها عدم الاكتفاء بطرح البديل بل يجب أن تبادر غلى وضع استراتيجية لابتكار وتطوير القائم لديها، لأن السعي لكسب المزيد من السوق المصرفية العالمية يتطلب ذلك.
- تعتبر التجربة البحرينية ALGO Bahrain للتكنلوجيا المالية هي اول تجربة على مستوى العالم وهي تعتبر اتحاد بين المجموعة المصرفية البركة وبيت التمويل الكويتي_ البحرين وبنك البحرين للتنمية.

ح-توصيات الدراسة:

- ضرورة إنشاء مراكز لتطوير المنتجات والأدوات المالية الإسلامية تشترك في رأسماله جميع المؤسسات المالية الإسلامية والنوافذ الإسلامية.
- تعزيز المنافسة في سوق الصناعة المالية الإسلامية، وضرورة التحديث التكنولوجي للمنتجات والخدمات.
- تطوير الموارد البشرية لضمان توفر مجموعة من المتعاملين ذوي الخبرة والموهبة اللازمة لدعم التطور والنمو للصناعة المصرفية الاسلامية.
- أخذ التجربة البحرينية كقدوة للنجاح في المؤسسات المالية وخاصة الناشئة.

الدراسات الأجنبية:

- **دراسة Jui-Long Hung و Binjie Luo (2016)**

بعنوان: التكنولوجيا المالية في تايوان: دراسة حالة للبنك التخطيط الاستراتيجي للاستثمار في شركة التكنولوجيا المالية.

FinTech in Taiwan: a case study of a Bank's strategic planning for an investment in a FinTech company

أ- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الاعتبارات الاستراتيجية في عملية البحث عن أهداف الاستثمار في التكنولوجيا المالية.

ب-منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل دراسة حالة واحدة من أهم- 5 بنوك في تايوان.

ت-عينة الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة دراسة حالة دراسة لأحد البنوك الخمسة الكبرى في تايوان .تشمل مصادر البيانات الرئيسية ملاحظات الاجتماع الخاصة بفريق العمل المعني بالاستثمار في FinTech والمقابلات مع أعضاء الفريق .تم تبني نظرية Co-opetition كإطار نظري وتم اشتقاق أسئلة المقابلة من استراتيجيات PARTS في نظرية الالتماس المشترك.

ث-نتائج الدراسة:

هذه الدراسة لها عدة نتائج:

- اللوائح والسياسات تشكل تطور التكنولوجيا المالية.
- البنوك وشركات التكنولوجيا والعملاء ليسوا "جاهزين للتكنولوجيا المالية".
- باستراتيجيات المقارنة من أعلى إلى أسفل من أسفل إلى أعلى نرى أن علاقة البنوك وشركات التكنولوجيا المالية معقدة.
- البنوك وشركات التكنولوجيا المالية لديها علاقات معقدة.

- من غير المحتمل أن تنتج تايوان عوامل معطلة للتكنولوجيا المالية في المستقبل القريب.

➢ **دراسة: Zhuming_Chen ،Yushan Li ، Yawen Wu و Junjun Luo(2017).**

بعنوان: الانتقال من الخدمات المصرفية التقليدية إلى تمويل الإنترنت عبر الهاتف المحمول: منظور الابتكار التنظيمي – دراسة مقارنة بين Citibank و ICBC

The transition from traditional banking to mobile internet finance: an organizational innovation perspective – a comparative study of Citibank and ICBC

أ- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاستراتيجيات والمنظمات وأنظمة الموارد البشرية وابتكارات المنتجات التي اعتمدها هذان البنكان استجابة لتأثير التكنولوجيا المالية. تقترح هذه الورقة وضع "السيارة الكهربائية" لـ ICBC و "وضع الطائرة" لسيتي بنك. علاوة على ذلك ، فإنه يصف الصعوبات التي تواجه الصناعة المصرفية الصينية ويقترح بعض الطرق الممكنة للترقية. ستصبح "قوة التكنولوجيا" المفهوم التنافسي الأساسي للمؤسسات المالية في المستقبل.

ب-منهج الدراسة :

استخدم الباحثون في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مدى انتقال البنوك المدروسة من الخدمات التقليدية الى المعاملات والخدمات المالية الحديثة.

ت-عينة الدراسة :

تمثلت عينة الدراسة في بنكين في الصين البنك الصناعي والتجاري الصيني **ICBC** و **Citibank** .

ث-ادوات الدراسة:

تتبنى هذه الدراسة طريقة دراسة حالة مقارنة لمقارنة وتحليل البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC) وسيتي بنك

ج- نتائج الدراسة:

- ان دمج تدفق المعلومات في منصة ICBC عبر الإنترنت ليس أمرًا سلسًا.
- واصلت القناة عبر الإنترنت التفكير الجمود في انتظار زيارة العملاء شخصيًا .
- من الصعب أخذ زمام المبادرة لجذب العملاء والاحتفاظ بهم .
- هناك العديد من المشكلات العاجلة التي يجب حلها في توجيه الأعمال غير المتصلة بالإنترنت عبر الإنترنت .في البداية ، ستعتمد الأعمال التجارية عبر الإنترنت بالتأكيد على الأعمال غير المتصلة بالإنترنت ، وقد تؤدي التكاليف المتزايدة إلى حدوث صراعات مع موظفي الخطوط الأمامية .علاوة على ذلك ، فإن بناء ولاء العملاء يستغرق أيضًا وقتًا.

ح- توصيات الدراسة:

- إعادة تعريف تمويل الإنترنت عبر الهاتف المحمول. لقد كسر الإنترنت عبر الهاتف المحمول قيود الزمان والمكان ، وسوف تتغير البيئة المالية التقليدية. يمكن الحد من عدم تناسق المعلومات الخطير في الماضي من خلال تطوير .FinTech يمكن لتقنية Blockchain إعادة بناء شكل البنوك التجارية. في المستقبل ، قد لا تكون هناك بنوك. وبالتالي ، فإن تمويل الإنترنت عبر الهاتف المحمول هو مستقبل الخدمات المصرفية. الإنترنت عبر الهاتف المحمول ليس مجرد منصة بل هو أيضًا وسيلة للتنمية.
- عد فحص الإستراتيجية العامة للبنك .لا ينبغي أن يهدف البنك إلى إنشاء تمويل خاص به عبر الإنترنت ولكن يجب أن يقوم بتحويل ICBC بالكامل إلى بنك يومي .هذا تحول شامل وثورة للأعمال التجارية بأكملها ، يشمل الإستراتيجية والتنظيم والتكنولوجيا والشؤون المالية والموارد البشرية والمنتجات.
- حافظ على ذهن منفتح .تعظيم تخصيص الموارد الخارجية ، وخاصة الموارد الفنية والبشرية الخارجية .يجب أن يهدف البنك إلى امتلاك التقنيات الأساسية الخاصة به في هذه الموجة من تطوير FinTechلاختراق الحاجز التكنولوجي وقيادة تحول الصناعة .قد تصبح قوة التكنولوجيا القوة الرئيسية للبنوك في المستقبل.
- إنشاء هيكل تنظيمي وموظف يتوافق مع الابتكار والخدمات المصرفية اليومية.
- إعادة بناء نموذج عمل البنك لإنشاء أهداف من وجهة نظر استراتيجية .سيؤدي استغلال مزايا الإنترنت عبر الهاتف المحمول بعمق إلى بناء كفاءات جديدة – على وجه الخصوص ، نظام دفع آمن ومريح مع تقارب كبير.

- إعادة فحص وظائف المالية والبنوك .قيادة عملية إنشاء نظام بيئي مالي شامل وتحسين سلسلة الصناعة المالية.
- بناء نظام جديد للقيمة المصرفية يعتمد على الإنترنت عبر الهاتف المحمول.
- تجديد معرفة العميل ودمج الموارد بشكل كامل .استخدم البيانات الضخمة والحوسبة السحابية والتسويق الدقيق لإنشاء نماذج جديدة منفصلة لخلق قيمة للعملاء .تحسين قدرات استخراج البيانات.
- تحسين التقنيات وتحسين مستويات التحكم في المخاطر والتكيف مع بيئة الإنترنت المفتوحة والوضع التنظيمي الجديد.

- **دراسة Yinqiao LI ، Renée Spigt وLaurens Swinkels (2017)**

بعنوان: تأثير الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على أسعار أسهم بنوك التجزئة الحالية.

The impact of FinTech start-ups on incumbent retail banks' share prices

أ- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور شركات الخدمات المصرفية الرقمية الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية.

ب-منهج الدراسة:

استخدم الباحثون في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة تأثير الشركات المصرفية الرقمية الأمريكية الناشئة على أداء بنوك التجزئة الأمريكية.

ت- عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في الشركات الناشئة لـ47 بنك تجزئة أمريكي قائم للفترة من 2010 إلى 2016.

ث-ادوات الدراسة :

لوقوف على أهمية الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ، نستخدم بيانات عن حجم التمويل بالدولار وعدد الصفقات ويربطها الباحثون بإرجاع المخزون باستخدام طرق انحدار بيانات اللوحة.

ج-نتائج الدراسة:

- تشير نتائجنا إلى وجود علاقة إيجابية بين النمو في تمويل أو صفقات التكنولوجيا المالية وعائدات الأسهم المعاصرة لبنوك التجزئة الحالية.
- على الرغم من أن هذه النتائج تشير إلى التكامل بين FinTech والخدمات المصرفية التقليدية ، إلا أننا نلاحظ أن نتائجنا على مستوى الصناعة المصرفية ليست ذات دلالة إحصائية ، وأن علامات المعامل لنحو ثلث البنوك سلبية ، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية. نظرًا لأن صناعة FinTech صغيرة وفترة العينة قصيرة ، لا يمكننا استبعاد أن نتائجنا زائفة.

- **دراسة Jungho Kang (2018)**

بعنوان : الدفع عبر الهاتف المحمول في بيئة التكنولوجيا المالية: الاتجاهات والتحديات الأمنية والخدمات

Mobile payment in Fintech environment: trends, security challenges, and services

أ- أهداف الدراسة:

وضعت الدراسة هدفها في وصف الاتجاهات الحالية والمساعدة في تطوير خدمة دفع أفضل للتكنولوجيا المالية عبر الهاتف المحمول في المستقبل من خلال تحليل مدفوعات Fintech عبر الهاتف المحمول.

ب-منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بالدفع عبر الهاتف المحمول في البيئة التكنولوجية المالية ومدى اعتمادها .

ت-عينة الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة سوق الدفع عبر الهاتف المحمول في بيئةFintech كعينة لدراسته

ث-أدوات الدراسة:

وضحت الدراسة البنية التحتية للدفع عبر الهاتف المحمول التي تقارن خدمات الدفع الحالية لإظهار العلاقة بينها ، ثم قامت بتحليل الاتجاهات الحديثة في خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول لتصنيفها في شكل تقديم خدمة الدفع وتنظيم المتطلبات التي يجب أن تتوفر في خدمات الدفع المالية عبر الهاتف المحمول. كما قامت الدراسة بتحليل وتصنيف التحديات الأمنية التي تواجهها خدمات الدفع المالية عبر الهاتف المحمول من خلال اقتراح متطلباتها.

ج- **نتائج الدراسة**:

خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول التي كانت تقدمها المؤسسات المالية حصريًا حتى وقت قريب تطورت إلى خدمات دفع متنوعة للتكنولوجيا المالية عبر الهاتف المحمول بسبب التطور السريع لتكنولوجيا تكنولوجيا المعلومات وزيادة الاحتياجات لطرق الدفع الملائمة. على عكس خدمات الدفع التقليدية ، يمكن استخدام خدمات الدفع بكلمة مرور بسيطة أو مصادقة بيومترية ، ومن خلال تقديم خدمات الدفع بشكل مستقل دون الحاجة إلى خدمات دفع مختلفة لكل خدمة مالية ، فقد مكّن الدفع بواسطة الهاتف المحمول من خلال خدمة دفع واحدة. على وجه الخصوص ، يوفر البساطة إلى المتجر عبر الإنترنت / غير المتصل الذي يبيع البضائع ، بدلاً من تقديم الخدمات مع مراعاة مستخدمي الدفع فقط. ومع ذلك ، على الرغم من إجراء الكثير من الأبحاث حول المدفوعات عبر الهاتف المحمول ، على حد علمنا ، لا توجد دراسات تلخص متطلبات الأمان من خلال التحليل النسبي لخدمة الدفع عبر الهاتف المحمول مع خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول الحالية.

وحددت الدراسة كل خاصية وفقًا لنوع مقدم خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول المصنف إلى صانعي HW ، وصانع نظام التشغيل ، ومزود منصة الدفع ، والمؤسسة المالية ، والمتطلبات المحددة التي يجب أن تلبيها خدمات دفع Fintech المتنقلة بشكل مختلف عن خدمات الدفع التقليدية. أيضًا من خلال تنظيم خدمات Fintech للجوال المستخدمة حاليًا مثل Samsung pay ، و Apple pay ، و Android pay ، و Starbucks ، و Alipay ، و Wechatpay ، و PayPal ، و Stripe ، والدفع عبر الهاتف المحمول باستخدام Visa .

تعليق على الدراسات السابقة:

بعد استعراض مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا " قياس أثر التكنولوجيا المالية على البنوك الجزائرية باستخدام نموذج **swot**" والبالغ عددها عشرون دراسة (20)، أجريت بين الأعوام (2016-2019) والتي تم تقسيمها الى ثلاث أقسام، فقد تناونا في القسم الأول دراسة كل من دراسة: عماني لمياء (2017)، عبد الرحيم وهيبة (2018)، حيزية بنية(2018)، لزهاري زواويد(2018)، عمام ريم(2018)، وهيبة وآخرون. (2018)، كدراسات عربية ،أما الدراسات الاجنبية : Zavolokina et al, (2016)، Lusardi, (2019) , Yue Ma and De Liu, (2017) , Saksonova, Merlino. (2017) فساعدتنا هذه الدراسات على معرفة الأعمال التي حددت طبيعة عمل التكنولوجيات المالية، أما القسم الثاني جاءت دراسة كل من : زكريا (2016)، جغوبي (2016)، كدراسات عربية، أما الدراسة الأجنبية : Gurel. (2017) ,فكانت هذه الدراسات هي الأبحاث التي ركزت على دور التحليل الاستراتيجي الرباعي في تحسين أداء المؤسسات ، بالنسبة للقسم الثالث جاءت دراسة كل من: بن علقمة مليكة (2018)، مراد محبوب (2018)، زايد أيمن (2018)، كدراسات عربية، أما الدراسات الاجنبية: Chen et al, , Hung & Luo, (2016) (2017) , Yinqiao Li et al, (2017) , Kang, (2018) , فساعدتنا في معرفة الدراسات التي اختبرت أثر التكنولوجيات المالية على الأعمال المصرفية.

2 المبحث الثاني: تحديد مكونات بيئة عمل البنوك باستخدام نموذج سوات (SWOT).

تمهيد:

إن أحد مقاييس التطور الاقتصادي لأي بلد ينعكس من خلال مدى تطور الصناعة المصرفية فيه، فتجد أغلب منظمات الأعمال نفسها تعمل في ظل بيئة تنافسية معقدة وسريعة التغيير، تواجه فيها تغيرات الاقتصادية والعالمية الجديدة مثل العولمة والتكنولوجيات الجديدة، والمنافسة الدولية، وفي هذا السياق تعتمد البنوك استراتيجيات لمواجهة التهديدات و تتبنى أفضل الممارسات للوصول إلى أهدافها واستغلال الفرص المتاحة، وتحدث تغيرات وتحولات حادة وهامة في بيئتها الداخلية و الخارجية، مما زاد أكثر فأكثر من تعقيد عملية الإدارة الاستراتيجية. فيعد تحليل SWOT من أهم الأدوات الخاصة بالتحليل الاستراتيجي، ويعتبر المرحلة الأولى من مراحل إعداد وتصميم الخطط داخل المنشآت، كما يساعد الأشخاص على اتخاذ وصناعة القرارات المُؤثرة في حياتهم، وعدّ أيضا من الطرق السهلة وذات الأهمية الكبيرة؛ حيث لا يجوز تجاهله أو عدم استخدامه في بيئة العمل.

2.1 نشأة وتعريف التحليل الاستراتيجي الرباعي سوات (SWOT):

يعتبر أسلوب سوات SWOT من الأدوات المفيدة في المواقف المعقدة والتي تتسم بها طبيعة القرارات الاستراتيجية، وتهتم منظمات الأعمال بتحليل وتقييم كافة العوامل الداخلية، وذلك بغرض رئيسي يتمثل في بيان نقاط القوة و الضعف التي يتسم بها كل عامل من العوامل الداخلية ، مع الاستعانة بنتائج تحليل العوامل الخارجية علي اتخاذ قراراتها الاستراتيجية، واختيار البدائل المناسبة لها.

أ- نشأة التحليل الاستراتيجي الرباعي سوات (SWOT):

تعود نشأة وظهور تحليل SWOT من خلال مجموعة من الأبحاث الصادرة عن معهد ستانفورد خلال الفترة الزمنيّة بين سنوات 1960م و1970م، إذ في نهايات الخمسينيات من القرن العشرين للميلاد فشلت العمليات الاستثمارية لمجموعة من المنشآت في الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق التخطيط الاستراتيجي الخاص بأعمالها الإنتاجية، فحرصت هذه المُنشآت في مطلع سنة 1960م على تطوير استراتيجية تساعدها على التخطيط لتجنب الفشل، فتمكنت من الوصول إلى فكرة تحليل SWOT[1]. و عندما عرض البحث لأول مرة قدم باسم SOFT و هو اختصار Satisfactory مرضية، Opportunity فرصة، Fault خطأ، Threat التهديد . و في عام 1964 تم تغييره إلى تحليل SWOT[2].

وتعود فكرة SWOT في كونه اداة لتحليل واقع بيئة المنظة للكاتب " **Philip Sielznich**" لعام 1957والتي تقوم على أساس وجود مواءمة بين نقاط القوة والضعف في بيئة المنظمة الداخلية، والفرص والتهديدات في بيئة المنظمة الخارجية. وطور من قبل أساتذة مدرسة هارفرد وهم كل من (**Learned & Andrews**) وبإضافة مصطلح الاستراتيجي إلى تحليل SWOT وبما يحمله هذا المصطلح من معاني يكون استراتيجية نقاك القوة والضعف والفرص والتهديدات وأصبح الآن يمثل مفتاح عملية الإدارة الاستراتيجية، واستمر التطور لهذا الأسلوب حتى أصبح المرتبة الأولى لمساعدة المديرين في وضع وتطوير الاستراتيجيات بما يتلاءم مع المتغيرات والتطورات في البيئة الداخلية والخارجية[3].

---

[1]- موضوع، **تحليل swot**، اطلع عليه يوم 2020/06/15، سا 15:33، على الرابط https://mawdoo3.com/تحليل_swot .

[2]- جغوبي فادية، **دور التحليل الاستراتيجي swot في تحسين أداء المنظمة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 58.

[3]-طلال محمد الججاوي، سكنة السلطاني، ***توظيف التحليل الاستراتيجي SWOT لتقييم أداء المصارف التجارية***، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ،المجلد09، العدد35، ص ص 35.

ب-تعريف التحليل الاستراتيجي الرباعي لسوات SWOT :

تحليل **SWOT** هو أداة تستخدم للتخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية في المنظمات. إنه يمكن استخدامها بشكل فعال لبناء استراتيجية تنظيمية واستراتيجية تنافسية. وفقا لنهج النظام ، المنظمات هي جامعات تتفاعل مع بيئاتها وتتكون من مختلف النظم الفرعية. بهذا المعنى، توجد منظمة في بيئتين، واحدة في حد ذاتها والأخر الآخر خارج. من الضروري تحليل هذه البيئات لممارسات الإدارة الاستراتيجية. هذه عملية فحص المنظمة وبيئتها تسمى تحليل **SWOT**[1].

تعود (S) و(W) إلى العناصر الاستراتيجية في البيئة الداخلية للمؤسسة، حيث (S) هي عناصر القوة (Strengths) بينما (W)هو عوامل الضعف (Weaknesses) اما O و T تمثلان العناصر الاستراتيجية في البيئة الخارجية للمؤسسة، حيث (O) هي الفرص المتاحة (Opportunities) بينما (T) فهي المخاطر والتهديدات (Threats) التي تعمل ضد محاولات المؤسسة [2].

يطلق على تحليل سوات بالتحليل الرباعي لكونه يتكون من 4 عناصر تسترشد بها المنظمة لصياغة استراتيجياتها واختيار الأفضل من بين البدائل التي تتوافر لدى المنظمة بناءا على نتائج تحليل سوات SWOT.

رسم توضيحي 2-1:نموذج سوات (swot) الرباعي

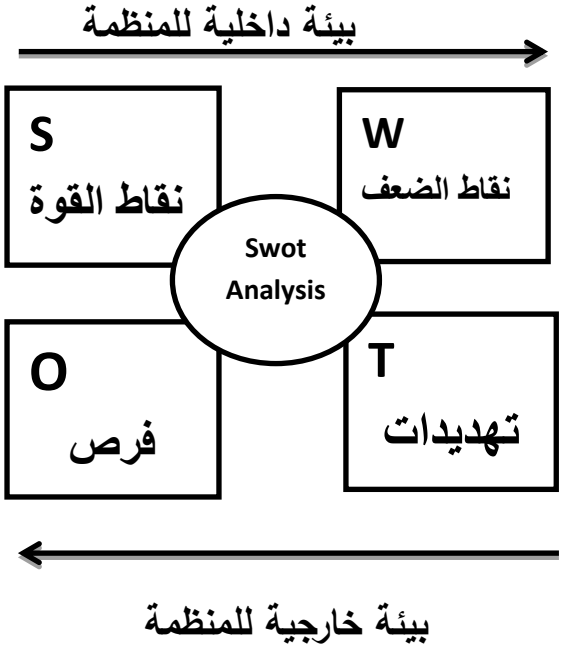

المصدر: من إعداد الباحثة

[1] -Gurel. (2017), **SWOT Analysis a Theoretical Review,** The Journal of International Social Research, 10 (51), pp.995.

[2] – زكريا محمد زكريا هيبة، محمود علي أحمد السيد، ***التحليل البيئي باستخدام نموذج سوات SWOT في التعليم مفهومه وآليات تطبيقه***، مجلة العلوم التربوية، المجلد01، العدد 04، س2016، ص ص 123.

نقاط القوة (Strengths): وهي المزايا والإمكانات التي تتمتع بها المنظمة بالمقارنة بما يتمتع به المنافسون، أو أنها عبارة عن موارد وقدرات محورية تمثل مجالات للتمكن وسمات إيجابية متاحة يمكن للمنظمة أن تبني عليها، فتبحث عن الفرص التي يمكن اقتناصها والاستفادة منها بتوظيف هذه القوة. إن تحديد نقاط القوة يجب أن يشتمل كلا من عملائك الداخليين والخارجيين، ويجب على المنظمة أن تسأل نفسها:

-هل هناك أي ميزات فريد أو ميزة تجعل المنظمة قادرة على الصمود في المنافسة السوقية؟

-ما الذي يجعل العملاء يختارون منظمتنا على حساب المنظمات المنافسة؟

-هل هناك أي منتجات أو خدمات لا يمكن أن تقلدها المنظمات المنافسة الآن أو في المستقبل؟[1]

نقاط الضعف (Weaknesses): يقصد بها الجوانب السلبية والضعف، وجوانب القصور في الامكانات والمهارات أو الموارد داخل المنظمة، والتي تأثر تأثيرا سلبيا على الاداء داخل المنظمة والذي يعوقها عن أهدافها المستقبلية المرجوة[2]. إن تحديد نقاط الضعف يجب أن يتم ليس فقط من وجهة نظر المنظمة، بل كذلك والأهم من وجهة نظر عملاء المنظمة، وعلى الرغم من أنه لربما يكون من الصعب على المنظمة أن تعترف بنقاط ضعفها، غير أنه من الأفضل أن تعالج هذه الحقيقة من دون تسويف، ولهذا على المنظمة أن تسأل نفسها[3]:

- هل هنالك أي عمليات أو إجراءات يمكن جعلها انسيابية؟

- بماذا، ولماذا تعمل الجهات المنافسة أفضل من منظمتنا؟

-هل هناك أي جوانب يجب أن تكون منظمتنا حذرة منها؟

الفرص (Opportunities): هي الأحداث الظاهرة في بيئة المنظمة التي إذا ما تم اغتنامها ستؤدي إلى أداء اقتصادي طبيعي، وهي مواقف في البيئة التي قد تساعد المؤسسة لبلوغ أهدافها أو تفوقها. والفرصة حسب Kotler تتمثل في تلبية حاجات المستهلكين بطريقة تؤدي إلى تحقيق الربح (الحاجة يمكن أن تخلقها المنظمة) و عليه فالفرصة مرتبطة بالسوق، و عندئذ نطرح مجموعة من الأسئلة[4]:

---

[1]- بخدة شهرزاد، ***استخدام بطاقة الأداء المتوازن وتحليل سوات Swot في تطوير التخطيط الاستراتيجي: دراسة حالة قطاع الهاتف النقال بالجزائر***، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد4، العدد3، السنة2019، ص ص 53.

[2]- زكريا محمد زكريا هيبة، **مرجع سابق**، ص ص 124.

[3]- بخدة شهرزاد، **مرجع سابق**، ص ص 53.

[4]- جغوبي فادية، **مرجع سبق ذكره**، ص 41-42.

-هل هذه الفرصة مرتبطة بنشاط المنظمة؟

-هل بإمكان المنظمة أن تلبيها؟

-هل هذه الفرصة تؤدي إلى تغيير في أهداف المنظمة وغايتها؟

-هل تتطلب هذه الفرصة تحويل نشاط المنظمة؟

التهديدات (Threats):

هي عبارة عن مشكلة أو اضطراب البيئة، وفي حال عدم وجود تسويق أو استجابة المناسبة تؤدي إلى تدهور مكانة الشركة، لأنها كذلك تحدد على أنه ضعف لمنظمة ولكن تم تحديده على أنه قوة المنافس، وهذا يعني أن المؤسسة لا تؤدي أداءً جيدًا مثل المنافس في تقديم هذه السمة ، مما يعني أن المنظمة لديها عيب تنافسي ،ومن ثم يجب أن تكون المنظمة على علم بها وتقبلها وإجراء فوري لتحسين أداء هذه السمة في من أجل منع الخسارة المحتملة للأرباح[1].ويتضمن التهديد الخطوات التالية[2]:

-اختيار المتغيرات البيئية الرئيسية .

-اختيار المصادر الرئيسية للمعلومات البيئية.

-التنبؤ بالمتغيرات البيئية الرئيسية .

-تقييم الفرص والتهديدات المتاحة أمام المنظمة.

ويسمى تحليل swot بالتحليل الاستراتيجي حيث اختزلت بعض الأدبيات الإدارية التحليل الاستراتيجي بمصطلح سوات swot وتحليل swot يلخص القضايا الأساسية الموجودة في بيئة العمل والقدرة الاستراتيجية للمنظمة والأكثر احتمالا في التأثير على تطوير استراتيجياتها وهو ما يتم الاعتماد على مسارات التحرك المستقبلي وكذا تحديد ارتباط نقاط القوة والضعف الحالية وقدرتها على التعامل مع المتغيرات التي تحدث في بيئة العمل وتحليل سوات يعني التحليل الاستراتيجي من خلال مقارنة نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية مع الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، ويعد حجر الزاوية لما يوفره من بيانات تستطيع الإدارة الاستراتيجية أن

[1] – Phadermrod, B., Crowder, R. M., & Wills, G. B. (2019). **Importance-performance analysis based SWOT analysis**. *International Journal of Information Management*, *44*, pp.13.

[2] – جغوفي فادية، **مرجع سابق** ، ص 42.

تعتمد عليها في إكمال بقية مراحلها[1]. وتعرف الاستراتيجية بأنها خطط وانشطة المؤسسة التي يتم وضعها بطريقة تتضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة المؤسسة وأهدافها وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة وذات كفاءة عالية[2].

فالتحليل الاستراتيجي SWOT: يعني فهم المنظمة لبيئتها الداخلية والخارجية تحديد أفضل سبل الاستجابة للمتغيرات السريعة واستغلالها باتجاه تحقيق أفضل أداء .

فمن الناحية العملية يمكن استخدام تحليل SWOT في مجال التحليل الاستراتيجي بأكثر من صورة لعل أكثرها شيوعا هو استخدامه كإطار منطقي للتحليل المتعمق لموقف المنظمة والبدائل الاستراتيجية التي يمكن التصدي لها والتي يمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

رسم توضيحي 2-2:نموذج تحليل SWOT

الفرص **((Opportunité)**	الخلية رقم 01 استغلال نقاط القوة للشركة للاستفادة من الفرص المتاحة في البيئة	الخلية رقم 03 تقليل نقاط الضعف للشركة لاستغلال الفرص المتاحة في البيئة
التهديدات **(Threads)**	الخلية رقم 02 استغلال نقاط القوة للشركة لمواجهة التهديدات البيئية	الخلية رقم 04 تقليل نقاط الضعف للشركة لمواجهة التهديدات البيئية
	القوة **(Strenghs)**	الضعف **(Weakenesses)**

المصدر: بطاهر بختة، مخفي أمين، ***دور تحليل SWOT في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسات، دراسة ميدانية لمؤسستي متيجي وسونلغاز بمستغانم*، a-، المجلد 07، العدد 13، س 2017، ص ص 221.**

[1]- طلال الججاوي، سكنة السلطاني، **SWOT تقييم المصارف التجارية**، دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص 4-5.

[2]- عائشة يوسف الشميلي، **الإدارة الاستراتيجية الحديثة " التخطيط الاستراتيجي، البناء التنظيمي، القيادة الإبداعية، الرقابة والحوكمة "**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2017، ص 22.

الخلية رقم 01 الاستراتيجية الهجومية O/S: وهي المجموعة التي تبين نقاط قوة المنظمة وفرصها، فيجب أن تسعى المنظمة إلى الاستفادة من الفرص الجديدة وتعظيم نقاط قوتها، مما يجعل المنظمة تتبع استراتيجية ذات توجه نحو النمو أو استراتيجيات هجومية للحصول على أفضل موقع في السوق[1].

الخلية رقم02 الاستراتيجية المتنوعة T/S: تلجأ المنظمة لهذه الاستراتيجية عندما تكون لديها نقاط قوة داخلية كثيرة ، لكنها تواجه تهديدات كثيرة في بيئتها الخارجية لذلك تتبع استراتيجية متنوعة في توجيه نشاطاتها لغرض تجنب النشاطات التي تواجهها تهديدات فيها للمحافظة على استغلال نقاط قوتيا لغرض الاستمرار بتحقيق الأرباح وكسب ثقة الزبائن[2].

الخلية رقم 03 استراتيجية التدوير أو التحول(علاجية)W/ O: إن المنظمة تتوافر أمامها فرص مناسبة لكنها تعاني نقاط ضعف قد تمنعها من استغلال تلك الفرص المتاحة .وعليه ينبغي على الإدارة الاستراتيجية في المنظمة القيام تخاذ استراتيجية لمعالجة وتصحيح ما تعانيه المنظمة من نقاط ضعف داخلية، سواء أكانت في الأنشطة الإدارية أم الأنشطة(الإنتاجية والتسويقية والأفراد والمالية) تمكنها من استثمار الفرص المتاحة أمامها[3].

الخلية رقم 04 الاستراتيجية الدفاعيةT/W: إذا كانت هذه لاستراتيجية هي القائمة بالنسبة للمنظمة فهذا يعني أنها في وضع لا تحسد عليه ويتعين عليها التقليل من نقاط الضعف والتهديدات وتحارب للبقاء[4].

2.2 أهداف وأهمية نموذج SWOT :

تظهر عدة دراسات على أهمية استخدام نموذج سوات swot في فهم طبيعة المنظمة، ووضع أهداف استراتيجية سليمة للتحرك قدما نحو المستقبل. لدى تعتبر عملية التحليل الاستراتيجي سوات swot احدى المراحل الأساسية لعملية الادارة الاستراتيجية في المصارف كوسيلة وباستمرار عن التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف.

أ- أهداف نموذج سوات SWOT:

- هو نموذج يهدف إلى مقارنة نقاط القوة والضعف في بيئة المنضمة الداخلية بالفرص والتهديدات الموجودة في البيئة الخارجية

---

[1]- بطاهر بختة، مخفي أمين، ***دور تحليل SWOT في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسات، دراسة ميدانية لمؤسستي متيجي وسونلغاز بمستغانم***، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 07، العدد 13، س 2017، ص ص 220.

[2]- طلال محمد الجحاوي، سكنة السلطاني ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 39.

[3]- جغوبي فادية، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[4]- زكريا محمد زكريا هيبة، محمود علي أحمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 132.

- يلخص القضايا الأساسية الموجودة في بيئة العمل والقدرة الاستراتيجية للمنظمة والأكثر احتمال في التأثير على تطوير استراتيجياتها[1].
- الهدف الأساسي للتحليل SWOT في إيجاد مجموعة من البدائل الاستراتيجية والتأثير والتحكم فيها، التي تتلاءم مع موارد و قدرات المنظمة مما يجعلها تعمل بكفاءة، و تحقق الفعالية المطلوبة، وذلك بالنظر إلى متطلبات البيئة التي تعمل فيها
- يهدف الى الحصول على نظرة عامة من الوضع الحالي أو المشروع المستقبلي أو القطاع أو المنظمة ، ويسمح بالتشخيص الاستراتيجي بما في ذلك.
- يمكن استخدام نموذج سوات SWOT على سبيل المثال في سياق انشاء منتج جديد، أو إطلاق منتج جديد أو تنفيذ خطة عمل تجارية، أو ببساطة التفكير في مشاريع ريادة الأعمال[2].

ب-أهمية نموذج سوات SWOT:

وتتمثل أهمية نموذج سوات SWOT في لبرز نقاط تتمثل في :

- يساهم تحليل سوات في في تحديد نقاط القوة المتاحة التي يمكن تفعيلها لمواجهة العقبات، واستغلال الفرص، وتقليل أو السيطرة على الجوانب الضعف و مواجهة التهديدات المحتملة.
- يساعد نموذج SWOT على تنظيم ومراجعة المعلومات و للانتقال أفضل للنظم.
- ان تحليل SWOT مهم لاستكشاف حلول جديدة للمشاكل، و تحديد الحواجز و اتخاذ قرار بشأن التوجه الذي سيكون أكثر فعالية، و لتبادل الأفكار وجهاز تسجيل كوسيلة للتواصل، ولتعزيز مصداقية لقادة أو الداعمين الرئيسيين[3].
- يُقدّم تحليل SWOT معلومات عن جميع عناصره التي تشمل التهديدات، وعناصر القوّة، والفرص، وعناصر الضعف؛ من أجل تطبيق تحليل مفيد للمُنشأة.
- يوفّر تحليل SWOT التوصيات المناسبة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصاديّة للمشروعات.
- يُساهم تحليل SWOT في تقديم العلاجات المُناسبة للحالات الاستراتيجيّة التي تتميّزُ بالتعقيد؛ من خلال تقليل حجم المعلومات للمساهمة في تطوير عملية اتّخاذ القرارات.

---

[1]- طلال الجحاوي، سكنة السلطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

[2] - Les grandes techniques de vent, **L'analyse SWOT : méthode et exemple de matrice SWOT marketing, 05aout, https://www.les-grandes-techniques-de-vente.fr/analyse-swot-matrice-exemple/**

[3]- جغوبي فادية، **مرجع سبق ذكره** ، ص 62.

- يُوفّر تحليل SWOT للمُنشآت القُدرة على اختيار أفضل النُظم، ومراجعة جميع البيانات والمعلومات[1].

2.3 تحليل الوضعية المالية لمجموعة من البنوك الجزائرية:

يتكون النظام المصرفي الجزائري من:

20بنكا تجاريا منها 06 بنوك عمومية، وبنك مختلط و 13 بنك خاص؛ 08 مؤسسات مالية، منها مؤسسة مالية واحدة خاصة؛ 07 مكاتب تمثيل.

فمن خلال دراسة **(شريفة جعدي ومحمد الخطيب، 2019)** قام بدراسة تحليل الوضعية المالية لمجموعة من البنوك وهي كالتالي:

-البنك الوطني الجزائري ؛ بنك القرض الشعبي الجزائري؛ بنك سوسيتي جنرال الجزائر؛ ترست بنك الجزائر؛ بنك المجموعة المصرفية العربية الجزائر؛ بنك الخليج الجزائر؛ بنك البركة الجزائري.

حيث تم اختيار هذه العينة لعدة اعتبارات والمتمثلة فيما يلي:

البنك الوطني الجزائري باعتباره أول بنك تجاري وطني عمومي، وبنك البركة الجزائري هو بنك مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص، يعمل وفق الشريعة الاسلامية، بنك المجموعة المصرفية العربية باعتباره أول بنك خاص. أما البنوك الاخرى والمتمثلة في بنك سوسيتي جنرال الجزائر، ترست بنك الجزائر، بنك الخليج الجزائر، بنك القرض الشعبي الجزائري، فقد تم ضمها لدعم حجم العينة بأكبر عدد ممكن من البنوك العاملة بالجزائر لتعطي مصداقية أكثر، وهذا في ظل توفر المعطيات اللازمة للدراسة[2].

فكان التحليل كالتالي:

معدل العائد على حقوق الملكية:

من خلال الجدول رقم(2-1) يتضح أن بنك البركة الجزائري حقق أعلى متوسط للعائد على الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة بنسبة 32.69 % ،ثم يليه البنك الوطني الجزائري بنسبة29.71%، ثم بنك سوسيتي جنرال الجزائر بنسبة% 24.57 ثم القرض الشعبي الجزائري بنسبة% 18.12 ، ثم بنك المجموعة العربية

[1] -موضوع، **تحليل swot**، يوم 2020/06/25، سا 11 :30، على الرابط https://mawdoo3.com/تحليل_swot#cite_note-wHvuxtMxqo-4

[2] - شريفة جعدي ، محمد الخطيب نمر ، ***تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2011-2017)***، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية : المجلد 06، العدد 01، السنة 2019، الجزائر :جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 74.

المصرفية الجزائر ب% 16.23 ،ثم بنك الخليج الجزائر ب % 15.07 ، بينما حقق ترست بنك الجزائر بنسبة أقل متوسط عائد على الأموال الخاصة بنسبة14.0%

جدول 2-1: معدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2011-2017)

البنك	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	28.84%	28.68%	25.40%	30.17%	30.76%	31.23%	32.87%	29.71%
القرض الشعبي الجزائري	16.27%	18%	18.81%	17.13%	16.78%	19.95%	%19.87	%18.12
بنك البركة الجزائري	29.35%	36.42%	28.58%	34.14%	31.01%	32.92%	36.41%	%32.69
ترست بنك الجزائر	7.18%	6.36%	8.98%	12.14%	16.28%	13.21%	14.03%	%14.03
بنك الخليج الجزائر	13.99%	8.64%	12.45%	18.21%	15.19%	15.84%	11.02%	%15.07
سوسيتي جنرال الجزائر	28.42%	29.52%	28.36%	23.17%	23.54%	21.87%	24.57%	%24.57
المجموعة العربية المصرفية	6.81%	24.54%	20.41%	13.08%	8.14%	19.00%	21.65%	%16.23

المصدر: استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة وباستخدام برنامج Excel إصدار 2007

المصدر: شريفة جعدي ، محمد الخطيب نمر ، *تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2011-2017)*، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية : المجلد 06، العدد 01، السنة 2019، الجزائر :جامعة قاصدي مرباح ورقلة

معدل العائد على الأصول:

انطلاقا من خلال الجدول رقم (05) يتبين أن ترست بنك حقق أكبر متوسط عائد على الأصول خلال فترة الدراسة بنسبة قدرة ب4.25 % ، ثم يليها بنك الخليج الجزائر بـ % 3.13، ثم بنك البركة الجزائري ب 2.98 %، ثم يليه بنك المجموعة المصرفية العربية الجزائر ب% 2.93 ، ثم بنك سوسيتي جنرال ب% 2.40 ، ثم يليه البنك الوطني الجزائري ب% 1.76 ، بينما حقق بنك القرض الشعبي الجزائري أقل متوسط لمعدل العائد على الأصول بنسبة1.41% .[1]

جدول 2-2: معدل العائد على الأصول لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2011-2017)

[1]- - شريفة جعدي ، محمد الخطيب نمر، **المرجع السابق**، ص ص 74.

البنك	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	1.14%	1.97%	1.18%	2.33%	2.10%	2.47%	1.13%	1.76 %
القرض الشعبي الجزائري	1.33%	1.32%	1.25%	1.47%	1.23%	1.12%	2.15%	1.41 %
بنك البركة الجزائري	2.84%	2.65%	3.10%	2.98%	3.14%	3.22%	2.91%	2.98 %
ترست بنك الجزائر	3.12%	2.82%	5.63%	3.18%	4.15%	6.62%	4.21%	4.25 %
بنك الخليج الجزائر	3.10%	2.67%	3.20%	3.36%	2.55%	3.19%	3.86%	3.13 %
بنك سوسيتي جنرال الجزائر	2.60%	2.55%	2.14%	2.04%	2.34%	3.21%	1.95%	2.40 %
المجموعة العربية المصرفية	2.20%	3.40%	2.71%	2.98%	3.24%	3.02%	2.68%	2.93 %

المصدر: استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة وباستخدام برنامج Excel إصدار 2007

المصدر:

شريفة جعدي ، محمد الخطيب نمر ، ***تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2011-2017)***، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية : المجلد 06، العدد 01، السنة 2019، الجزائر :جامعة قاصدي مرباح ورقلة

مضاعف حق الملكية:

يبين الجدول رقم (2-3) مضاعف حق الملكية لعينة البنوك خلال فترة الدراسة، حيث حقق البنك الوطني الجزائري أكبر متوسط لمضاعف حق الملكية ب 15.04 مرة، ثم يليه بنك سوسيتي جنرال الجزائر ب 13.41 مرة، ثم بنك القرض الشعبي الجزائري ب 11.91 مرة، ثم بنك البركة الجزائري ب 10.62 مرة، ثم يليه بنك الخليج الجزائر ب 5.96 مرة، ثم بنك ا□موعة المصرفية العربية الجزائر ب 5.64 مرة، بينما ترست بنك الجزائر حقق أقل قيمة لمتوسط مضاعف حق الملكية قدر ب 3.45 مرة.

يتمثل دور مؤشر مضاعف حق الملكية في مقارنة الأصول مع حقوق الملكية، فهو يقيس الرفع المالي وتعود القيمة الأكبر لهذا المؤشر للتمويل بالديون بدرجة أكبر من التمويل بحقوق الملكية .وفي دراستنا هاته حقق ترست بنك الجزائر عائد على حقوق الملكية اعتمادا على العائد على الأصول، ولم يعتمد على مضاعف حق الملكية، أما باقي بنوك العينة فكلها اعتمدت على مضاعف حق الملكية لتحقيق العائد على حقوق الملكية.

جدول 2-3: مضاعف حق الملكية(الرافعة المالية) لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2011-2017)

البنك	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	13.42	14.53	20.15	15.24	13.04	13.18	15.74	15.04
القرض الشعبي الجزائري	12.16	13.66	11.84	11.52	10.17	12.69	11.38	11.91
بنك البركة الجزائري	10.33	11.08	9.13	10.78	10.84	11.09	11.14	10.62
بنك سوسيتي جنرال الجزائر	10.9	11.56	15.24	12.21	11.57	15.14	17.26	13.41
ترست بنك الجزائر	2.29	2.25	4.04	3.59	3.84	2.85	5.33	3.45
بنك الخليج الجزائر	7.08	3.23	8.17	7.16	6.11	6.85	3.15	5.96
المجموعة العربية المصرفية	3.09	7.2	6.25	6.36	4.21	4.84	7.54	5.64

المصدر: استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة وباستخدام برنامج Excel إصدار 2007

المصدر: شريفة جعدي ، محمد الخطيب نمر ، ***تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2011-2017)***، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية : المجلد 06، العدد 01، السنة 2019، الجزائر :جامعة قاصدي مرباح ورقلة

معدل منفعة الأصول:

يمثل الجدول رقم (2-4) منفعة الأصول لعينة البنوك خلال فترة الدراسة، حيث حقق ترست بنك الجزائر أكبر متوسط قدر ب حيث قدر أعلى معدل لهذا البنك ب % 12.62 سنة 2016 ، ثم يليه بنك سوسيتي جنرال الجزائر ب% 7.34 ، ثم بنك البركة الجزائري ب% 6.23 ، ثم يليه بنك الخليج ب% 5.66 ، ثم بنك المجموعة المصرفية العربية الجزائر ب% 5.60 ، ثم البنك الوطني الجزائري ب% 3.45 ، بينما حقق بنك القرض الشعبي الجزائري أقل متوسط معدل لمنفعة الأصول قدر ب[1]% 2.7 .

جدول 2-4: منفعة الأصول لعينة البنوك خلال فترة الدراسة(2011-2017)

البنك	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	2.66%	2.52%	3.14%	3.84%	4.18%	4.68%	3.14%	%3.45
القرض الشعبي الجزائري	2.33%	1.93%	2.16%	3.52%	3.48%	3.16%	2.57%	%2.74
بنك البركة الجزائري	5.87%	4.38%	6.25%	7.84%	7%	6.18%	5.88%	%6.23
بنك سوسيتي جنرال الجزائر	8.47%	5.40%	9.27%	8.31%	5.65%	7.42%	6.87%	%7.34
ترست بنك الجزائر	12.84%	6.99%	11.33%	8.74%	10.35%	13.62%	12.07%	%10.85
بنك الخليج الجزائر	5.82%	4.89%	7.11%	5.61%	5.18%	5.85%	5.14%	%5.66
المجموعة العربية المصرفية	5.82%	4.34%	6.22%	4.12%	6.74%	6.76%	5.18%	%5.60

المصدر: استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة وباستخدام برنامج Excel إصدار 2007

المصدر: شريفة جعدي ، محمد الخطيب نمر ، *تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2011-2017)*، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية : المجلد 06، العدد 01، السنة 2019، الجزائر :جامعة قاصدي مرباح ورقلة

معدل هامش الربح:

[1] - شريفة جعدي ، محمد الخطيب نمر ،***مرجع سابق*** ، ص ص 75.

يمثل الجدول رقم (2-5) معدل هامش الربح لعينة البنوك خلال فترة الدراسة، حيث حقق بنك الخليج الجزائر أعلى متوسط لمعدل هامش الربح قدر ب% 61.58 ، ثم بنك القرض الشعبي الجزائري ب % 57.07، ثم بنك الوطني الجزائري ب% 56.31 ، ثم يليه بنك البركة الجزائري ب% 54.09، ثم ترست بنك الجزائر ب 55.64 %، ثم بنك المجموعة العربية المصرفية الجزائر ب % 41 حيث حققت هذه البنوك معدلات متقاربة، بينما حقق بنك سوسيتي جنرال الجزائر أقل متوسط لمعدل هامش الربح ب32% .

جدول 2-5: معدل هامش الربح لعينة البنوك خلال فترة الدراسة(2011-2017)

البنك	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	61.07%	78.10%	48.12%	46.17%	48.28%	50.32%	62.11%	%56.31
القرض الشعبي الجزائري	57.32%	68.46%	48.54%	50.47%	56.18%	56.84%	61.65%	%57.07
بنك البركة الجزائري	48.41%	60.61%	52.16%	57.49%	47.25%	49.18%	63.55%	%54.09
بنك سوسيتي جنرال	30.77%	47.26%	20.00%	46.38%	24.16%	21.28%	34.12%	%32.00
بنك الخليج الجزائر	53.38%	54.65%	46.17%	51.46%	76.21%	76.18%	72.98%	%61.58
المجموعة العربية المصرفية	38%	40.38%	38.14%	36.87%	42.26%	46.85%	42.65%	%41

المصدر: شريفة جعدي ، محمد الخطيب نمر ، ***تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2011-2017)***، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية : المجلد 06، العدد 01، السنة 2019، الجزائر :جامعة قاصدي مرباح ورقلة

فاستنتج أن البنوك الخاصة صغيرة الحجم أفضل أداء من البنوك العمومية كبيرة الحجم رغم سيطرتها على السوق المصرفية الجزائرية. ففي ظل واقع السوق المصرفية الجزائرية وما توصلنا إليه في دراسة (شريفة جعدي،2019)، قدم مجموعة من التوصيات تهدف لتحسين أداء البنوك الجزائرية:

- على البنوك استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في مجال الصيرفة .
- التقليل من سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية من خلال خوصصة بعض البنوك مما يزيد من المنافسة وبالتالي تحسين أداء البنوك وتقديم افضل المنتجات.
- فتح المجال أكثر امام البنوك الخاصة وخاصة البنوك الاسلامية منها، والتي يكون عليها إقبال كبير وبالتالي زيادة المنافسة وتقديم منتجات إسلامية بكفاءة عالية.

- تفعيل الدور الرقابي والاشرافي ووضع قوانين وإجراءات صارمة من طرف البنك المركزي على البنوك، وإلزامها بنشر قوائمها ومؤشراتها المالية بصفة دورية على مواقعها الالكترونية ما يعزز الشفافية والحصول على المعلومات بكل سهولة.[1]

2.4 تحليل مدى تأثير التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية:

من أجل تعزيز الدراسات السابقة والمساهمة في البحث العلمي، اعتمدنا في منهجية دراستنا على التحليل الرباعي(SWOT) ، وذلك لتقييم مدى تأثير التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية الجزائرية، معتمدين في ذلك على تحليل نقاط القوة (Strengths) بتطوير خدماتها وتبني التكنولوجيا المالية، ونقاط الضعف (Weaknesses)من تخلف تكنولوجي ، وكذا الفرص (Opportunities) التي يمكن أن تأتي من بيئة خارجية للمنظمة من استثمارات في شركات ناشئة لتطوير الخدمات البنكية مع مراعات تحليل اهم المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تسبب للمنظمة(بنوك) اضطرابات أو فشل مستقبلا كونها تأتي من البيئة الخارجية لها. وفي الجدول أدناه قمنا بجمع بعض النقاط من قوة وضعف، فرص وتهديدات وتقسيمها لبيئة داخلية وخارجية وتحليلها بالنموذج الرباعي(SWOT) .

جدول 2-6: يبين مجموعة من العناصر حسب تحليل swot والتي تبين مدى أثير التكنولوجيا المالية في البنوك

– تبني البنك التكنولوجيا المالية الجديدة لتحسين الخدمات. – قوة البنوك التي بنتها على مر السنين تخولها تبني ميزة الشركات الناشئة أو الاستحواذ على الشركات الناشئة لإزالة المنافسة. – تحظى بانتماء وولاء العميل. – الاهتمام بالزبون يكون بشكل شخصي. – الاستثمار في التكنولوجيا المالية والشراكة مع الشركات	قوة	– محدودية استعمال الانترنيت واقتصارها على صفحات تحمل معلومات على البنك بإحصائيات قديمة. –ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الاموال المخاطر. – علامات تجارية ضعيفة مقارنة بالمنتوجات المالية التكنولوجية. – ضعف تسيير البنوك	ضعف

[1]- شريفة جعدي، **مرجع سبق ذكره** ص ص 76.

الناشئة. – قوة مركزها المالي يجعلها منافس قوي للتكنلوجيا المالية. – سرية معلومات العملاء. – يتم الترويج لموقع البنك على الأنترنت من خلال شبكات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث. – يوفر البنك خدماته للعملاء عبر أجهزة الهاتف النقال. – يوفر البنك خدمة بطاقات الدفع الإلكتروني – يتوفر البنك على معدات وتجهيزات متطورة.		– ضعف الكفاءات التي تزيد من قوة البنك مقارنة بالشركات لناشئة – عدم تبني الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية (ضعف البيئة الحاضنة) . – الاكتفاء بالمعاملات المالية التقليدية . – تخوف العمال من التكنولوجيا الجديد. – كثرة الإجراءات لتقديم الخدمات وطول الوقت. – ضعف السيولة	
–تدريب الاطارات القائمة على الجهاز المصرفي وتنمية قدراتهم. – تطوير انظمة حماية العميل من الغش والاحتيال والاختراق غير الشرعي لشبكة الانترنيت العالمية (السلامة والأمن). – التركيز على جانب الخدمات وتحسينه. – العمل على تحسين البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات والاتصال مما يسمح للمؤسسات من الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة. – فتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية بهدف توفير رؤوس الأموال وتسهيل زيادتها من خلال دخول شركات التكنولوجيا المالية. – والاستفادة من القوة الرقمية بغية تحقيق قيمة أعمال متكاملة للمؤسسات المالية والبنوك. – ضرورة انفتاح المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين الجزائرية على ابتكارات التكنولوجيا المالية .	فرص	–سمعة البنك (تغير نظرة العميل للمعاملات). – استخدام المعاملات الالكترونية المالية. – التحول الرقمي (انتشار الهواتف الذكية، العملة المشفرة، تنوع التطبيقات التي اصبح المستخدم يستعملها دون الحاجة الى كيان مركزي للقيام بالدفع والتحويل). – استغناء العميل عن استخدام الخدمات المصرفية التقليدية. – التكنولوجيا الحديثة في البنوك الجزائرية لم ترقى الى مستوى رضا الزبون – بعض البنوك ترى ان التكنولوجيا الجديدة هي عبء عليها. – عدم الثقة بالتقنيات الحديثة وذلك لتفهم الكاملة بالعمل المنجز يدويا. – التكنولوجيا المالية لبت احتياجات جديدة غير موجودة في البنوك.	تهديدات

– السعي للزيادة من التوعية المالية والتي ستسمح بزيادة الاستفادة من الخدمات الرقمية. – يجب وضع العميل في مركز أي مبادرات ذات طموح لتحقيق النجاح. – توفير بيئة حاضنة لشركات الناشئة ودمجها مع البنوك. –تعزيز الشمول المالي		– تقنين وتحويل سلوك العميل الوفي للمؤسسات التقليدية ومحاولة جذبه من طرف الشركات الناشئة(تعطش فئة من العملاء للتكنولوجيا). – المنافسة العالية في مجال الصناعة المالية والمصرفية	

من اعداد :الباحثة

تتدرج عناصر القوة والضعف في البيئة الداخلية للمنظمة أما بالنسبة للفرص والتهديدات فهي تدخل تحت البيئة الخارجية للمنظمة، وسوف نقوم بتحليل كل بيئة وما جاءت به مستوى البنوك وما ارتقت إليه.

2.4.1 تحليل البيئة الداخلية للبنوك :

ضمت البيئة الداخلية للبنوك عناصر الضعف والقوة والتي من خلال تحليل بعض النقاط نوضح حالة البنوك في ظل التكنولوجيا المالية ومدى قوتها لمواجهة التغيرات وتحليل ما جعل البنوك ضعيفة في المنظومة المصرفية العالمية.

أ- تحليل نقاط القوة:

تبنت البنوك التكنولوجيا المالية الجديدة لتحسين الخدمات فكانت دفعة قوية لتطوير عدة مجالات (مدفوعات، الاستثمار والتمويل، خدمات مقدمة للبنوك والشركات، وتعبئة رؤوس الاموال) لقد أدت القوى التي مهدّت لنشوء التكنولوجيا المالية إلى إعادة النظر في الطبيعة الجوهرية للخدمات المالية، كعامل تمكين أكثر منه مجرد مقدم بسيط للمنتجات المالية والخدمات ذات العلاقة . ومع تنامي تأثير التكنولوجيا المالية على السوق المالية، أصبحت المؤسسات المالية الحالية أو التقليدية مجبرة على المسارعة إلى اعتماد جوانب التغيير التي تتيحها التكنولوجيا المالية وإنشاء شراكات في سعيها إلى رفع كفاءتها التشغيلية وزيادة قدرتها على الاستجابة المتفاعلة لطلب المستهلكين تزويدهم بخدمات مالية أكثر ابتكارًا[1].

رسم توضيحي 2-3: الاتجاهات العامة وخصائص الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا

[1]- – تقرير شركة مارمو مينا إنتليجنس(ش،خ،م) "مارمو" **حول فينتك الابتكارات المالية التقنية**، مرجع سبق ذكره، ص10.

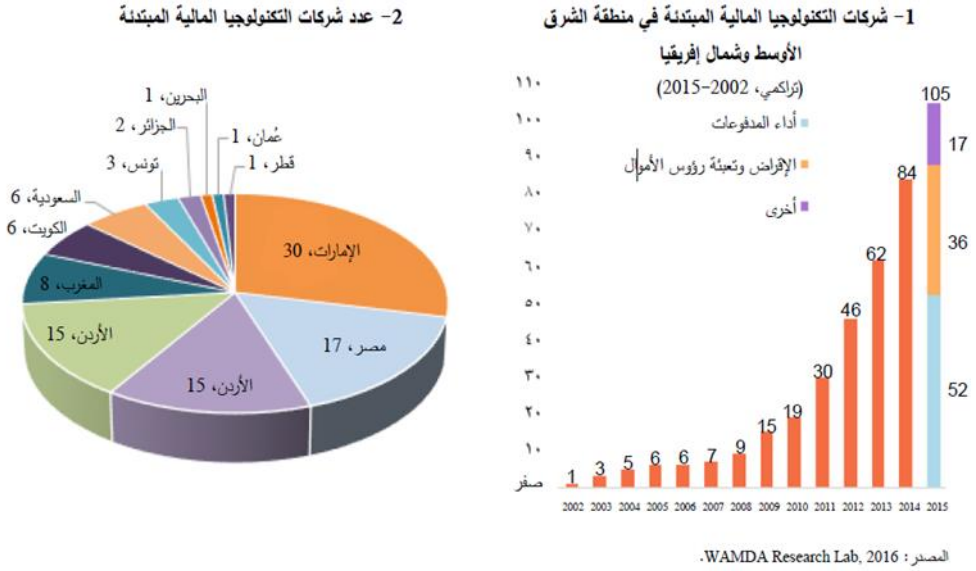

المصدر : آفاق الاقتصاد الإقليمي ، إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى ، التكنولوجيا المالية "إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و أفغانستان و باكستان و القوقاز و أسيا الوسطى" ، أكتوبر 2017، ص ص02.

يمكن رؤية تأثير هؤلاء الوافدين الجدد في الشكل 2-4 ، والذي يظهر التبني عبر فئات مختلفة من "فنتك"، كانت خدمات التحويل والمدفوعات ، ولا تزال ، هي أكثر خدمات التكنولوجيا المالية شيوعًا ، حيث نمت من 18٪ في 2015 إلى 50٪ في عام 2017. وفي الوقت نفسه ، انتقل التأمين من كونه الأقل خدمة شائعة الاستخدام في عام 2015 إلى المرتبة الثانية الأكثر شعبية الخدمة هذا العام ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إدراج التأمين خدمات مقارنة متميزة.[1]

رسم توضيحي 2-4:مقارنة فئات التكنولوجيا المالية المرتبة حسب معدل التبني في 2015 و 2017

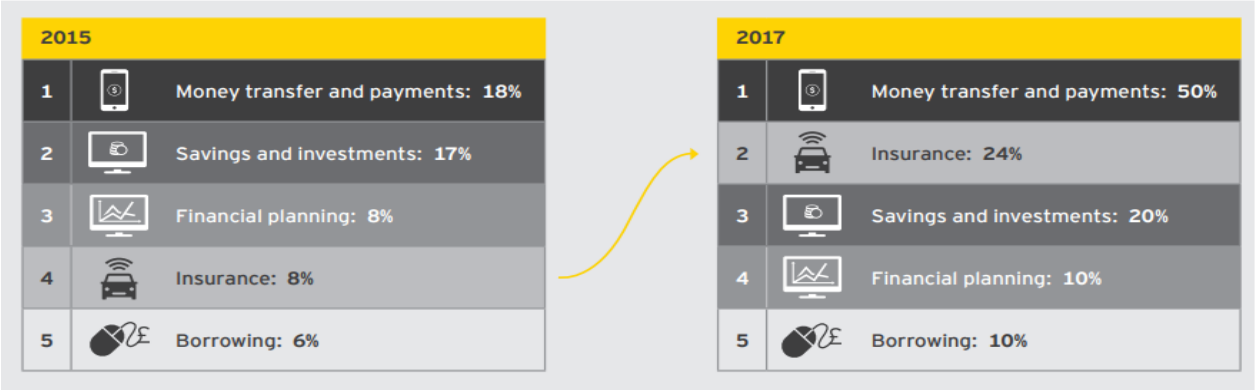

[1] -Ey Building a better working world, **Ey Fintech adoption index 2017,p14, online: https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/ey-fintech-adoption-index-2017/$FILE/ey-fintech-adoption-index-2017.pdf**

فقوة البنوك التي بنتها على مر السنين وهيكلها التنظيمي، تخولها تبني ميزة الشركات الناشئة أو الاستحواذ على الشركات الناشئة لإزالة المنافسة فأصبحت التكنولوجيا المالية التعاونية أكثر انتشاراً ومحلّ ثقة لدى المستثمرين ارتفعت **الاستثمارات الدولية في الشركات الناشئة** في مجال التكنولوجيا المالية التعاونية بنسبة % 18بين عامي 2014 و 2015 ، مقارنة بنسبة 23 % في مجال التكنولوجيا المالية التنافسية، تستضيف 4 دول من أصل 12 دولة 73 % من جميع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمثل هذه الدول الأربعة المراكز المحتملة للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .يعكس التركيز على هذه المراكز الأربعة حقيقة أن هذه المناطق تمتلك البيئات الحاضنة الأكثر تقدّماً للشركات الناشئة، والتي نمت بشكل كبير بفضل الدعم الحكومي، وانخراط القطاع الخاص، ومستوى الثقافة الجيّد، والاستقرار السياسي.[1]

رسم توضيحي 2-5: المراكز الأربعة الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (عدد الشركات الناشئة بحسب الدولة، 2015)

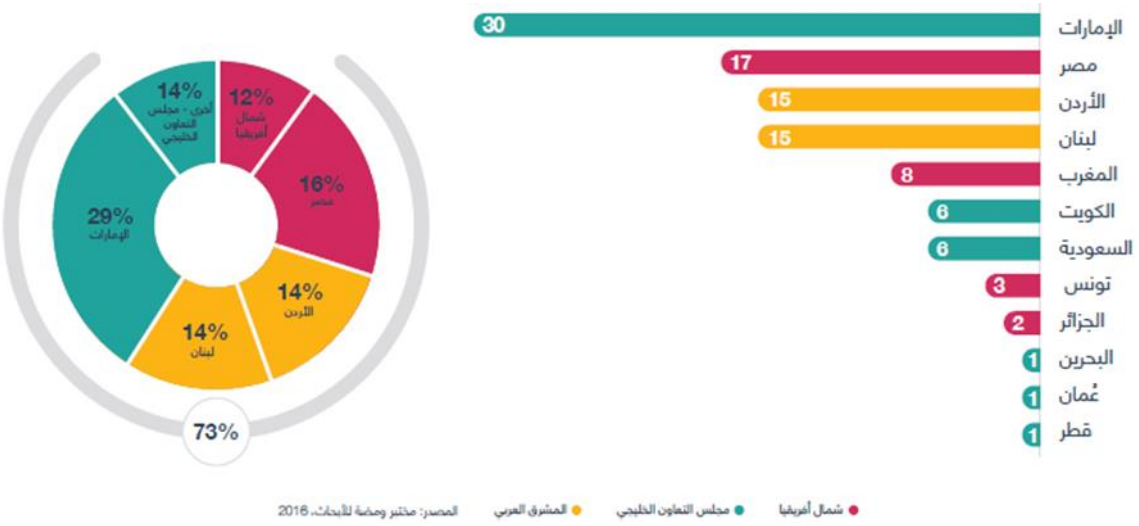

المصدر: تقرير التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (توجهات قطاع الخدمات المالية)، تم إعداده بين مختبر ومضة للأبحاث وشركة بيفورت، 2017، ص 14.

و قد أكد تقرير كل من شركة Capgemini و Linkedin و Efma أن المؤسسات المالية التقليدية بدأت في دراسة استراتيجياتها المستقبلية، فمعظم الشركات التقليدية % 60 أصبحت متفتحة أكثر لاحتمالية بناء

[1]– تقرير التكنولوجيا المالية، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

شراكة مع شركات التكنولوجيا المالية في حين أن% 59.2 تعمل بنشاط لتطوير قدراتها الداخلية لقدرتها على المنافسة، في حين البعض الآخر فضل حلولا أخرى كما هو مبين في الشكل التالي[1]:

رسم توضيحي 2-6: الاستراتيجيات المستقبلية المحتملة للمؤسسات التقليدية إزاء التكنولوجيا المالية

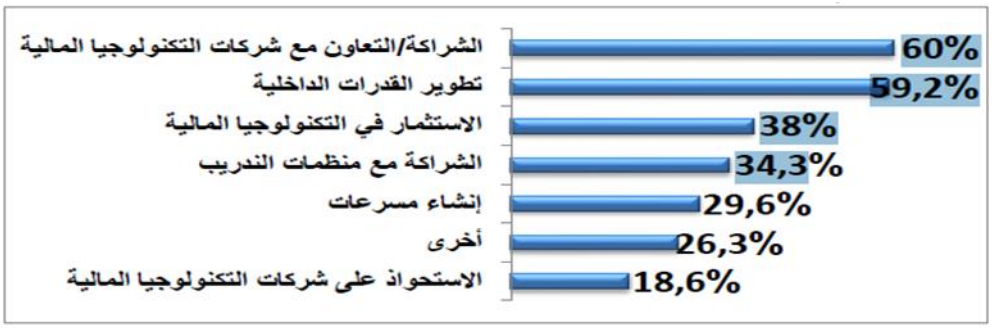

Source: Capgemini and Linkedin and Efma, Op.Cit, p25.

المصدر: وهيبة عبد الرحيم، وآخرون، ***شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا***، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 04، العدد 01، السنة 2018، ص ص41.

قال كريس بريندلر، كبير مديري الأبحاث المالية في الشركة الامريكية سي بي انسايتس ، إن إمكانية تشكيل البنوك شراكات استراتيجية مع الشركات الناشئة لاستخدام تكنولوجيتها تعد حافزاً رئيسياً للاستثمار في تلك الشركات، حيث أن الاستثمارات في الأسهم هي وسيلة للتأكد من مستقبل ناجح، حيث تتطلع البنوك إلى تنويع إيراداتها لتخفيف والاستفادة من خيارات التكنولوجيا الجديدة مثل Square و PayPal و Wealthfront و Betterment و Robinhood لأول مرة في العديد من الخدمات ذاتها بدون رسوم[2].

انتماء وولاء العميل: إن نجاح المؤسسات الخدمية يعتمد على قدرتها وامكانياتها في ضمان قاعدة متينة من العملاء الموالين له. والعميل الأكثر ولاء هو الأقل تأثيرا بالسعر من العميل العادي، إن الحفاظ على العلاقات مع العملاء يعتمد على القدرة على خلق الولاء من خلال تقديم خدمات تتناسب واحتياجاتهم المتغيرة[3]، يثق أكثر من 3 أرباع العملاء بمصارفهم، حيث أعرب 76% من المشاركين في النسخة الخامسة من مؤشر الثقة لعام 2019 الذي أصدره اتحاد مصارف الإمارات عن ثقتهم العالية بالقطاع المصرفي، مقارنة مع 74% في العام

[1]– وهيبة عبد الرحيم، وآخرون، ***شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا***، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 04، العدد 01، السنة 2018، ص ص41.

[2]– البورصة، **البنوك العالمية تسرع وتيرة الاستثمار في التكنولوجيا المالية**، يوم 2020/08/27، سا 20:00، على الرابط https://alborsaanews.com/2020/08/10/1372878

[3]– دردور أسماء، ***أثر تكنولوجيا المعلومات على ولاء العميل في المؤسسات المصرفية (تجارب بعض المصارف العالمية)***،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية(جامعة الوادي)، المجلد 01، العدد 08، ص ص 125.

2018. وكشف المؤشر الذي تم إعداده بالتعاون مع «مجموعة آر إف آي» المتخصصة بالبيانات وأبحاث السوق، أن المصارف التقليدية هي موضع ثقة أكبر لدى العملاء لإيداع وحفظ أموالهم مقارنة بغيرها من المؤسسات المزودة للخدمات المصرفية. وحصلت المصارف التقليدية على 7.2 درجة على مقياس من 1- 10 فيما يتعلق بقدرتها على حفظ أموال العملاء بشكل آمن، تلتها خطط وبرامج البطاقات المصرفية التي حصلت على 6.6 درجة، ثم البنوك الرقمية والتقنيات المالية التي حصلت على 5.2 درجة[1].

وهذا ايضا راجع إلى الاهتمام بالزبون يكون بشكل شخصي: فالموظفون هم وجه كل شركة، يقوم العملاء بالتفاعل معهم عند البحث عن منتجات أو بث شكاوى أو إجراء عملية شراء، تتم ترجمة تجربة العملاء الداخلية الرائعة إلى مواقف إيجابية تجاه العملاء الخارجيين، ومن المحتمل أن يشعر العملاء بالارتياح عند رؤية موظفين ودودين ومتعاونين أكثر ، بدل سماع الموظفين يتذمرون خلف ظهرك[2].

فقام البنك بتوفير خدماته للعملاء عبر أجهزة الهاتف النقال: وتتمثل هذه الخدمة بالدفع عبر الهاتف بتكوين علاقة بين المصارف وشركات الهاتف المحمول من خلال الاستفادة من قدرات كل طرف وخبرته مع الأخذ بالاعتبار القوانين المنظمة لكل منهما، ويكون المصرف هو المسؤول عن فتح الحساب وتلقي الإيداعات، بينما تكون شركة المحمول مسئولة عن إدارة الوكلاء وتوفير البنية التحتية للنظام الخاص بعمليات الدفع والتحويل ،فتعد المدفوعات عبر الهاتف المحمول طريقة شائعة بشكل كبير لأنها آمنة وسريعة ومريحة. في الواقع من المتوقع أن يزداد حجم الأجور عبر الهاتف المحمول إلى 503 مليار دولار بحلول عام 2020[3].

جدول 2-7: عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال عبر العالم خلا الفترة 2010-2017

الوحدة مليون مستخدم (*المتوقع)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016	*2017
عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال	142	288	480	696	914	1121	1310	1476

[1]- الرؤية، **ارتفاع ثقة عملاء المصارف في الإمارات إلى 76%.. ومستويات رضى تفوق الدول المتقدمة**، اطلع عليه يوم 2020/08/28، سا 20:44، على الرابط : https://bit.ly/2QVs1d3

[2]- خمسات، ترقية خدمة العملاء في 4 خطوات، يوم2020/08/28،سا21:00، عل الرابط :
https://blog.khamsat.com/upgrade-customer-service/

[3]-
https://squareup.com/us/en/townsquare/mobilepayments?fbclid=IwAR2lYuwQM2QM8KO66lxa1m8lps_BeSEEsyhxej2qhTBUk7CjI_4LNuBb5sM

المصدر: العياطي جهيدة، محمد بن عزة، ***تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر***، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 03، ص ص 4

يتضح من خلال الجدول السابق أن عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال في العالم في تزايد مستمر حيث بلغ سنة 2013 ما يقدر ب 696 مليون مستخدم بعدما كان 142 مليون مستخدم سنة 2010 ، كما نلاحظ ان هناك توقعا لارتفاع هذا العدد في السنوات الأخيرة2016 ، 2017و هذا دليل على قبول و رضا المتعاملين على هذه الخدمة[1].

حاليا تتجه الجزائر نحو اعتماد الدفع بواسط الهاتف المحمول، وهذا يمكن أن يشجع أكثر على أكثر على اعتماد الدفع الالكتروني بين الجزائريين شريطة تقديمه بطريقة بسيطة وعلمية للمستخدمين والمتعاملين الاقتصاديين.

يوفر البنك خدمة بطاقات الدفع الإلكتروني: تم برمجة جملة من الاجتماعات واللقاءات مع مختلف البنوك والهيئات المصرفية لمناقشة ملف توسيع عملية الدفع بالبطاقة الإلكترونية في الجزائر، التي دخلت حيز التنفيذ منتصف 2016 و بداية 2017 و ستصل عدد بطاقات الدفع الإلكتروني التي يرتقب توزيعها في المرحلة الأولى حوالي 15 مليون بطاقة، حيث أكد الوزير المنتدب لدى وزارة المالية المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية السيد "معتصم بوضياف"، أنه تم تسجيل 5000 معاملة تجارية عبر نظام الدفع الالكتروني منذ انطلاق هذه الخدمة في أكتوبر الفارط، مشيرا إلى أنه يوجد 930.000 كلمة سر لم تسلم بعد لحاملي هذا النوع من البطاقات.[2]

شهد الدفع الإلكتروني تطورا هاما في الجزائر حيث تم إجراء 202480 معاملة في عام 2019 من خلال بطاقة الدفع CIB والذهبية مقارنة بـ 7366 معاملة تم إجراءها في عام 2016 وفقا لمجمع GIE monetique، تبدو أرقام العام الحالي 2020 واعد، خاصة مع إجراءات الحجر الصحي المفروضة بسبب وباء Covid-19 والذي وضع الجزائر في أزمة سيولة خانقة، حيث أصبحت زياد في نسبة اللجوء إلى الخدمات البنكية ضرورة اساسية[3].

[1]- العياطي جهيدة، محمد بن عزة، ***تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر***، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 03، ص ص 04

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 12.

[3] -https://jiljadid.org/2020/06/14/الدفع-بالهاتف-المحمول-لتطوير-الدفع/?fbclid=IwAR16UcGONhZSLQ9l3w_wQ46qBuyFEXlBexxKjK6MJUl44cs4Np1VEcTm8VQ

سرية المعلومات: وهذا الجانب يشمك كافة التدابير اللازمة لمنع اطلاع الاشخاص غير المصرح لهم على المعلومات الحساسة او السرية ومن امثلة المعلومات التي يحرص على حفظ سريتها :

- المعلومات الشخصية والمالية للأفراد.
- الموقف المالي لمؤسسة ما وخاصة قبل.
- المعلومات العسكرية والامنية.
- اية معلومات تنافسية تخص المؤسسات والدول.[1]

ب-تحليل نقاط الضعف:

.

ضعف تسيير البنوك: فرض قانون النقد والقرض على النظام المصرفي الالتزام ببعض القواعد التي يجب احترامها من قبل جميع الهيئات المالية، حيث أنها تضع حد دو أمام البنوك فيما يخص منح القروض وتؤثر بشكل واضح وعميق على كل ما يصدر من قرارات تتعلق بمجال التسيير البنكي، ويتميز التسيير في البنوك بما يلي

- ضعف مناهج تحليل درجة الخطر.
- نظام تفويض الصلاحيات خاضع لترتيب سلمي مفرط .
- تباطؤ في طرق العمل والإجراءات .
- ضعف عمليات المراقبة.

وفي مجال تحليلها للأخطار تواجه البنوك نقص الشفافية والدقة للحسابات المقدمة إليها ولضعفها في التحكم في تقنيات الهندسة المالية، وعدم احترام معايير تسيير القروض البنكية،- فعلى سبيل المثال تنص إحدى هذه النسب على أن مبلغ السحب على المكشوف لمؤسسة ما لا يتجاوز شهرا من رقم أعمالها، في حين أن بعضها يعاني سحب على المكشوف هيكليا يوافي السنة من رقم أعمالها أضف إلى ذلك النقص الكبير للمؤونات الموجهة لمخاطر القرض وهذا ما يفسر هامشية درجة المخاطر، وكون عدم تسديد المؤسسات العمومية لديونها يدخل ضمن تقاليد التسيير في الجزائر[2].

---

[1]- فهد بوزيد، **أثر تكنولوجيا المعلومات على استخدامات البنوك التجارية في ظل الاتجاهات المصرفية الحديثة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، سنة 2016/2015، ص 59.

[2]- **تمجغدين نور الدين، عراية الحاج، تحديث القطاع المصرفي في الجزائر –الاستراتيجية والسياسة المصرفية**، يوم 2020/08/29، سا13:15،على الرابط https://bit.ly/2ECG0Ss

محدودية استعمال الانترنيت واقتصارها على صفحات تحمل معلومات على البنك بإحصائيات قديمة:

إن معظم البنوك الجزائرية لها مواقع على شبكة الأنترنت، فالنسبة لبنك الجزائر موقعه على الأنترنت تظهر فيه مجموعة من المعطيات و البيانات عن السياسة النقدية و المالية و إحصائيات مختلفة و لكنها غير متجددة ، و هو لا يقدم أي خدمة معلوماتية إلكترونية ، بعكس مواقع البنوك المركزية في العالم و التي بعضها يشرف على أنظمة الدفع الإلكترونية لمصارف تلك الدول إنطلاقا من موقعه الإلكتروني .

الاكتفاء بالمعاملات المالية التقليدية: عدم تطور العادات المصرفية لدى المواطنين تطورا كافيا اذ تزال معظم المعاملات تتم على أساس الدفع النقدي المباشر فالغالبية العظمى من المعاملات لا تزال تتم بمنأى عن الجهاز المصرفي لدى تحل العملة المتداولة في الجزائر المركز المالي تحتله الودائع لدى الجهاز المصرفي في البلدان المتقدمة، ولربما كان سبب هذه الظاهرة يكمن من ناحية في عدم ثقة الجمهور بالنظام المصرفي ومن ناحية اخرى في عدم سعي المصارف نفسها لتقديم الخدمات التي تقدمها البلدان المتقدمة.[1]

ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطر: التي يرتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة، على سبيل المثال، قيمة كل استثمارات حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حالة الركود، عند حوالي مليار دولار وقد تراجعت أكثر في ظل انخفاض أسعار النفط، كذلك يلاحظ أن الاستثمارات لا تزال مركزة في الإمارات العربية المتحدة بينما توجد عدة عوامل مقيدة للنمو بما فيها القواعد التنظيمية التي تفرض القيود.[2]

رسم توضيحي 2-7: استثمارات حصص الملكية ورأس المال المخاطر

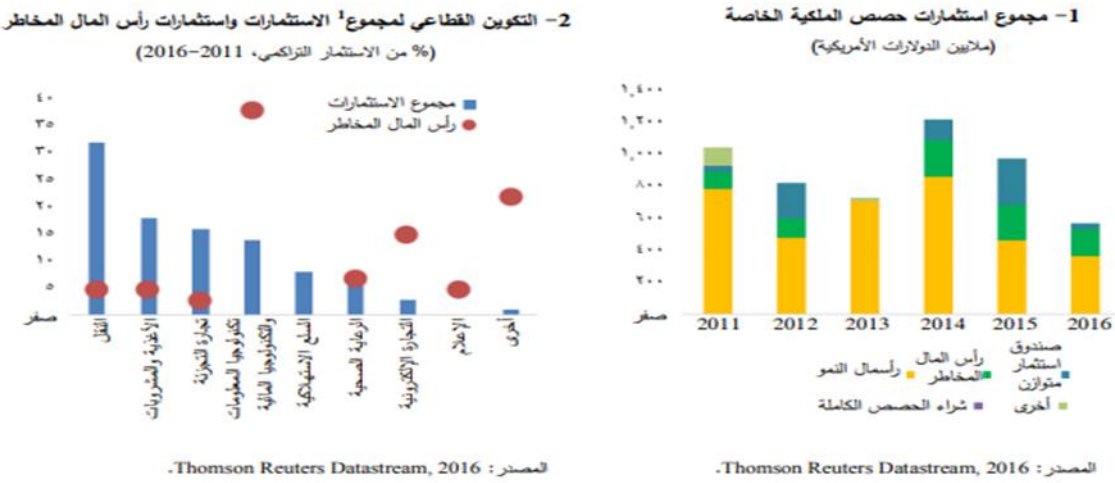

[1]- ستارتايمز ، البنوك الجزائرية والتغيرات الالمستجدة، يوم 2020/09/01، سا 19:06، على الرابط:https://bit.ly/3jOKdBh

[2]- حيزية بنية، بتسام عليوش قربوع، ***تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرقالاوسط وشمال إفريقيا)***، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، سنة 2018، ص ص52.

المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي ، إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى ، التكنولوجيا المالية "إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و أفغانستان و باكستان و القوقاز و أسيا الوسطى" ، أكتوبر 2017، ص ص04.

نقص السيولة ادى الى تراجع استثمار في الشركات الناشئة والاستثمارات بصفة عامة يرى المحلل الاقتصادي مراد ملاّح، أن إشكالية السيولة في الجزائر هي ترجمة مباشرة لعبثية الهندسة المالية بالبلد، وتساءل: "هل يُعقل أنه وبعد 60 سنة من الاستقلال ونحن في القرن الـ21، لا يزال الملايين من الجزائريين مجبرين على سحب أموالهم نقداً من البنوك ومراكز البريد لتدبير أبسط شؤون حياتهم؟"، مشيراً إلى أن التعاملات التجارية بما فيها المشتريات الضخمة للشركات "لا تزال تتم باستخدام السيولة التي وصلت إلى مرحلة خطيرة من عدم التحكّم فيها وتتبعها".

وأوضح، "المواطن بات يزن النقود ولا يعدّها، بسبب تهاوي قيمة عملته المحلية الدينار"، مرجعاً أسباب أزمة السيولة إلى "غياب ثقافة الادخار، وعدم وجود بورصة قوية فاعلة ناظمة وممتصة رؤوس الأموال وداعمة السوق بالسيولة، منعاً لتلاعبات التجار والأفراد والمضاربين". وختم قائلاً، "هذا الواقع يسيء لسمعة الجزائر، ويؤثر بشكل سلبي في ملف الاستثمار"[1].

2.4.2 تحليل مكونات البيئة الخارجية

ضمت البيئة الخارجية للبنوك عناصر الفرص والتهديدات والتي من خلال تحليل بعض النقاط نوضح حالة البنوك في ظل التكنولوجيا المالية ومدى استغلال البنوك للفرص المتاحة من أجل النهوض بالمنظومة البنكية، ومواجهة التحديات والعقبات التي تقوم في وجه تطور معاملات وخدمات البنوك وتراجعها.

أ- تحليل نقاط التهديدات:

مخاطر تشغيلية مثلا: ادارة البنية التحتية التكنلوجية المناسبة لدعم عمليات البنوك الالكترونية ضعيفة او مشبه منعدمة: نظرا لاعتماد كل نشاطات البنوك الإلكترونية على التكنولوجيا ، فإن المخاطر التشغيلية تشكل أهم المخاطر التي تواجهها المصارف . والمخاطر التشغيلية لها مصادر متعددة ، فهناك ما يرتبط بحقيقة أن الكثير من المصارف يعتمد على طرف ثالث لإدارة البنية التحتية التكنولوجية المناسبة لدعم عمليات البنوك الإلكترونية ، بحيث ترتبط أنظمته بأنظمة هذا الطرف الثالث . وهكذا ، فإن المصارف يمكن أن تتعرض إلى أخطاء ، على صعيد تشغيل العمليات ، في حال كانت أنظمة ـ البنوك الإلكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب من هنا يتعين على المصارف أن تتأكد من أن هذه المعطيات يتم مراقبتها والتحكم بها بشكل ملائم ، كما يتعين على السلطات الرقابية تقييم مدى القدرة المتواصلة . لإدارة المصرف على تحقيق ذلك[2] .

[1]- اندبندنت عربية، **الحكومة الجزائرية أمام ضغوط مالية متزايدة في ظل تراجع عائدات النفط، اطلع عليه يوم 2020/09/02، على الرابط:** https://bit.ly/3II4XMW

[2]- بيت.كوم، **ما هي أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك من جراء العمليات المصرفية الالكترونية؟**، اطلع عليه يوم 2020/09/20، على الرابط: https://bit.ly/3lOwBbf

" لقد تأخّرَت الجزائر فيما يتعلّق بإنشاء الشركات الناشئة،" يقول كريم سيدي سعيد، الشريك المؤسِّس في منصّة التعليم "دراستي" Dirassati، ويوافقه في ذلك الكثير من رواد الأعمال الذين قابلناهم مشيرين إلى أنّ التمويل هو التحدّي الأوّل. يذكر سيدي سعيد أنّ تمويل الشركة الناشئة ما زال يُعتبَر مهمّةً مستحيلة، إذ "لا وجود لرعاة الأعمال، والبنوك حذرة جداً، والبرامج الحكومية لا تغطّي هذا النوع من الاستثمارات". أمّا اللوم، فيلقيه روّاد الأعمال إلقاء على البيروقراطية وأيضاً القوانين والتشريعات القديمة، بحسب سيدي سعيد الذي يؤكّد لـ"ومضة" انّ "الإجراءات الروتينية تتطلّب الكثير من الوقت، وتطويع القانون التجاري لتلائم أنشطة 'مركز التجارة الدولية' ITC بطيء للغاية، ما يمنع تطوير الشركات الناشئة"[1].

سمعة البنك:

إن مخاطر السمعة تكون نتيجة طبيعية لعدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها البنك، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالإحتياطات الأمنية سواء بسبب الإعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في إنتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.[2]

التكنولوجيا المالية لبت احتياجات جديدة غير موجودة في البنوك: توفر التكنولوجيا المالية فرصا هائلة، كانخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء، و الدفع الفوري، وتوفير مزيد من الخيارات، وتيسير الخدمات. و من شأن التكنولوجيا المالية تيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان. و بوسع الحكومات استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الايرادات والدفع ،وبهذا غير المتعاملون وجهتهم واستغنوا عن المعاملات المصرفية التقليدية .

المنافسة العالية في مجال الصناعة المالية والمصرفية:

إن التطور والنجاح الذي حققته بعض شركات التكنولوجيا المالية مثل WorldPay، Square، PayPal التي حققت مليارات الدولارات سنة 2015 أكبر بكثير من رؤوس الأموال للمؤسسات المالية القائمة .فهذا النوع من الشركات استطاعت جذب 19 مليار دولار من الاستثمارات عام(2015 بزيادة قدرها 12 مليار دولار عام

[1]– ومضة، **هل تنشأ بيئة حاضنة للشركات الناشئة في الجزائر أخيراً؟**، اطلع عليه يوم 2020/09/02، على الرابط: https://bit.ly/32X1y4d

[2]– كلية المجتمع بالخرج، **المخاطر التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية**، اطلع عليه يوم 2020/09/20، على الرابط: https://bit.ly/2DraG8z

) 2014، وتتوقع دراسة بأن أكثر من 4.7 تريليون دولار أمريكي من إيرادات الخدمات المالية للشركات التقليدية معرضة لخطر الاضطراب بسبب دخول شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. لذلك تزايدت نسبة من يعتقد بأن أعمالهم ستكون معرضة للخطر مستقبلا بسبب شركات التكنولوجيا المالية التي تنافسها في مجال عملها بين سنتي 2016 و 2017 كما يوضحه الشكل الموالي، ماعدا منطقة إفريقيا نلاحظ انخفاض النسبة لعدم الانتشار الواسع لهذا النوع من الشركات المستحدثة وبالتالي الشعور بالخطر مازال مستبعدا[1].

رسم توضيحي 2-8: تزايد نسبة معتقدي أن أعمالهم معرضة للخطر بسبب شركات التكنولوجيا المالية

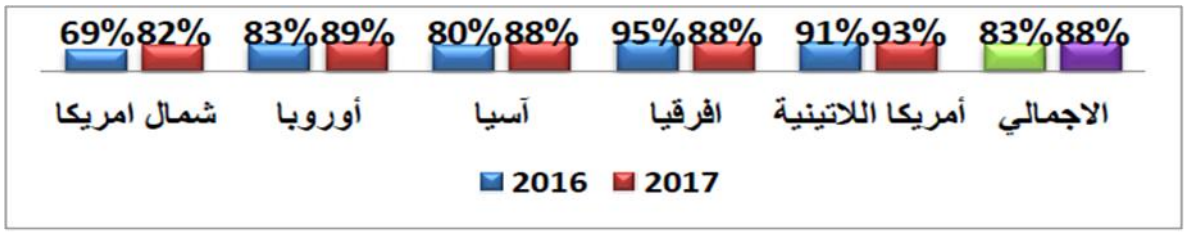

المصدر: وهيبة عبد الرحيم، وآخرون، *شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*، مرجع سبق ذكره، ص ص 40

تقنين وتحويل سلوك العميل الوفي للمؤسسات التقليدية ومحاولة جذبه من طرف الشركات الناشئة(تعطش فئة من العملاء للتكنولوجيا): حسب ما جاء في تقرير ومضة قد يكون اكتساب العملاء صعباً ولكن إمكانية نجاحه كبيرة جداً، فقد أظهر استطلاع شمل عملاء البنوك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن افتقار عملاء البنوك إلى ما يكفي من المعرفة عن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وعدم فهم الخدمات المتاحة جزئياً توضح الدراسة أنّ نصف عملاء البنوك مهتمّون بالتكنولوجيا المالية، ولكن أقلّ من 5 % منهم يستعملون الخدمات المقدّمة حتّى اليوم .وبالرغم من إشارة روّاد الأعمال إلى أنّ اكتساب العملاء يعتبر من التحديات الصعبة، إلّا أنّ نتيجة هذه الدراسة توضح أنّ هناك إمكانات كبيرة غير مستغلة.[2]

رسم توضيحي 2-9: هل تعرف أي شركات جديدة تقدّم خدمات الدفع أو الاستثمار أو فرص الاقتراض

[1]- وهيبة عبد الرحيم، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 40.
[2]- تقرير التكنولوجيا المالية، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

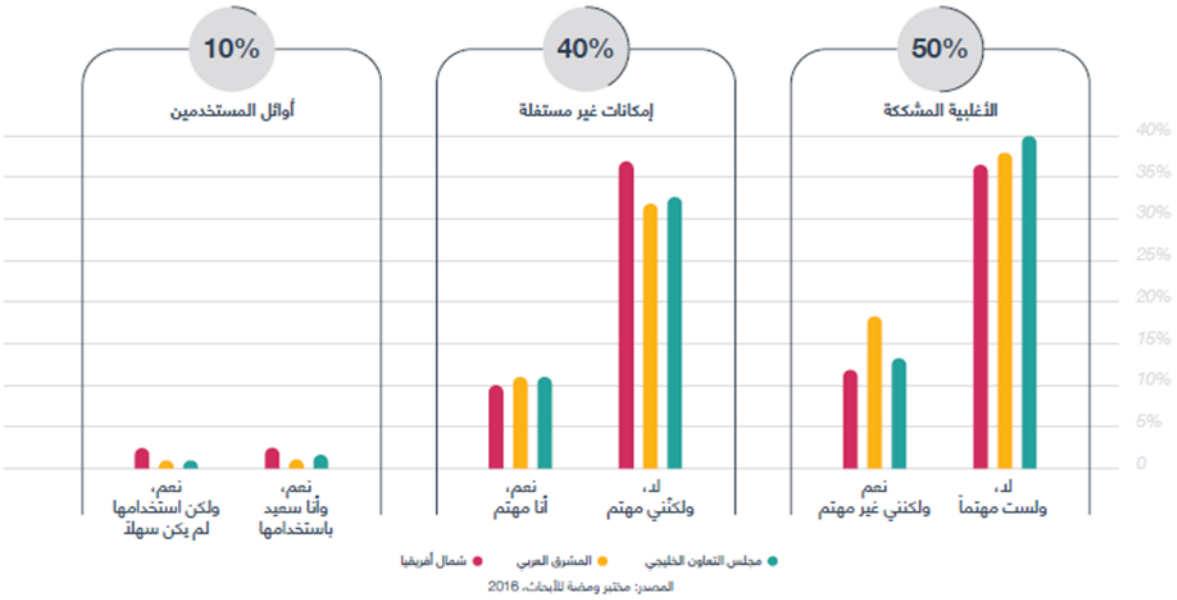

ضعف السيولة: يشير كثير من رواد الأعمال إلى صعوبة تسييل الخدمات عبر الانترنيت، الشركات الناشئة التي تعتمد على ايرادات الاعلامات تقف في موقف صعب لأن المعلنين مازالوا لا ينفقون أموالهم على الانترنيت ،والشركات الناشئة التي تعتمد على المدفوعات الالكترونية ما زالت تنتظر النظام المالي في البلاد كي يسمح بإجراء عمليات الدفع عبر الانترنيت.

1- **تحليل نقاط الفرص:**

فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية بهدف توفير رؤوس الأموال وتسهيل زيادتها من خلال دخول شركات التكنولوجيا المالية: في شهر حزيران/يونيو، أكّدَت الحكومة أنّها في صدد صياغة قانونٍ لدعم وتعزيز الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسّطة، وإنشاء صندوقٍ للتمويل التأسيسيّ ،إن وسائل الإعلام التقليدية باتت تنتبه أكثر إلى المجال الرقمي والشركات الناشئة،" بحسب مؤسس "سيلابز"، عبدالله مالك الذي تجذب الفعاليات التي ينظّمها جمهوراً متنوعا ، ويضيف أنّه "في الآونة الأخيرة، جاء إسماعيل الشايب للحديث عن التكنولوجيا المالية باللهجة الجزائرية، فانتهى الأمر بعشرات الأسئلة عن البيتكوين وتكنولوجيا التعاملات المالية عندما كان 70% من المشاركين لا علاقة لهم بالتكنولوجيا"، مشيراً إلى أنّ هذه الفعالية شهدَت مشاركة مديري بنوك وأصحاب أعمال تجارية وطلاب فنون وأدب وحتّى سياسيّ سابق، يلفت كثيرون إلى أنّ القادمين الجدد هم أكثر وأكثر تأهيلاً، ويدفعهم الطموح في مجال الأعمال أكثر من الفائدة التقنية، ما يجعلهم أكثر ميلاً لتنمية شركاتٍ

ناجحة. ووفقاً لشنوف الذي عاد إلى فرنسا قبل عامين لإطلاق الشركة، فإنّ "اليوم هناك مغتربون يعودون جالبين معهم خبراتهم، ومن ضمنهم أشخاص من عالم الشركات الكبرى"[1].

تعزيز الشمول المالي : يعد تعميم الخدمات المالية ركيزة أساسية لبلوغ هدف مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك، وقد أطلق رئيس مجموعة البنك الدولي دعوة للعمل بغرض تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020 .ويعني ذلك ضرورة إتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي مثال من خلال بطاقات الخصم أو الهواتف المحمولة.

تسعى الحكومة لتجاوز الوضع الاقتصادي الراهن والدخول في "المرحلة الجديدة" التي تنادي بها، البحث عن سبل جديدة للاستثمار خارج المحروقات ومنح الفرصة للشباب في بعض المجالات والاهتمام بالشركات الناشئة أو startup company ، ففي كل مرة يشدد الوزير الأول عبد العزيز جراد على ضرورة مرافقة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والعمل على عصرنة المنظومة البنكية لتسهيل العمل أمام هذه المؤسسات، وهو عامل جد مهم ومساعد على نجاح هذه المؤسسات واستمراريتها حسب المختصين، الذين أكدوا أن دعم ومرافقة هذه المؤسسات لا يكون فقد بتقديم الدعم المالي، إنما بضرورة توفير البيئة التي تعيش فيها وتضمن نجاحها وأهمها عصرنة المنظومة البنكية وتوفير التكنولوجيات المتطورة)، ايضا التركيز على جانب الخدمات وتحسينه والعمل على تحسين البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات والاتصال مما يسمح للمؤسسات من الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة، واجراء دورات تكوينية لتطوير مهارات العاملين في البنوك لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة.

[1]- ومضة، **مرجع سبق ذكره.**

الخلاصة:

تناولنا من خلال هذا الفصل المدرج تحت عنوان قياس أثر التكنولوجيات المالية على أداء البنوك، تطرقنا الى تحليل دراسات سابقة من دراسات عربية وأجنبية التي لها علاقة بموضوعنا كمبحث أول، أما بالنسبة للمبحث ثاني فكان حول تحديد مكونات بيئة عمل البنوك باستخدام نموذج سوات (SWOT)،بالنسبة للمبحث الثالث فكان حول التحليل الإحصائي لأثر التكنولوجيات المالية على أداء البنوك.

فاستخلصنا من هذا الفصل ما يلعبه نموذج سوات SWOT من دور فعال من تبيان طبيعة البيئة الداخلية للبنك من توضيح نقاط القوة والضعف والتي كانت في هذه الدراسة نقطة حساسة بالنسبة للبنك وهي التكنولوجيا المالية وما جاءت بها ، فتمثلت قوة البنوك في اندماجها مع الشركات الناشئة وتبنيها للتكنولوجيا، أما ضعفها فتمثل في عدم استيعابها لما جاءت به التكنولوجيا المالية وذلك بسبب ضعف كفاءاتها وضعف البيئات الحاضنة أي نقص السيولة لاستثمارها ، وايضا يبين طبيعة البيئة الخارجية المحيطة بالبنك والتي تعتبر فرص يمكن استغلالها وأيضا التهديدات والمخاطر التي يحاول البنك التغلب عليها ومواكبة التطورات الحاصلة في الجهار المصرفي والتطورات التكنولوجية المالية في العالم فقمنا بتحليل أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك بالنموذج الرباعي SWOT .

الخاتمة

تعتبر البنوك التجارية من أهم وأنشط المؤسسات المالية العاملة داخل النظام المصرفي، وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد، حيث تعمل على تعبئة الموارد وإعادة دمجها في الاقتصاد من خلال منح القروض لطالبيها ، وتحاول هذه البنوك من تطوير نفسها من أجل كسب عملاءها وتحقيق الربحية التي تسعى لها.

و من خلال هذا البحث تبين لنا أن نموذج SWOT من أهم النماذج الاستراتيجية التي تحدد أو تقيس أداء المنظمة، أي البنوك في بحثنا هذا وذلك بتحديد أو دراسة بيئة البنوك الداخلية من قوة وضعف ودراسة البيئة الخارجية من فرص وتهديدات الآتية من التكنولوجيا المالية وما جاءت به من تغيرات فالساحة المصرفة الوطنية والعالمية ، والتي وفرت معاملات مالية حديثة شركات ناشئة توفر للأفراد القيام بالمعاملات المالية دون اللجوء لحساب بنكي وذلك عبر الهواتف المحمولة ومواقع الانترنيت ، وتوفير سلسلة من البلوكات (عملات تقنية مشفرة)...، وكل هذا اعتبر تهديدا للبنوك التجارية بسب ضعفها في توفير السيولة وضعف الكفاءات المسيرة للبنوك التي لم تتواكب مع التطورات. فتحاول البنوك في الوقت الحالي استدراك ما فاتها والالتحاق بالمنظومات المصرفية العالمية وذلك من خلال الاستثمار في هذه الشركات الناشئة والاندماج معها لتكوين منظومة مصرفية قوية لمنافسة أقوى البنوك العالمية.

ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- اعتمدت البنوك التجارية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا على البنوك التجارية من أجل تحسين الخدمات المالية ولكن بنسة ضعيفة ونلاحظ منطقة الشرق الأوسط وبالأخص الامارات المتحدة هي المهيمنة في الساحة.
- اهتمام رواد الأعمال بالتكنولوجيا المالية بات أمرا محتما من خلال المبادرات التي مست قطاع الخدمات المالية باستغلال أحدث التقنيات، ونجاح هذه المبادرات أطلق مخاوف المؤسسات المالية التقليدية العريقة ذات الخبرة والمسيطرة على القطاع، مما جعل البعض منها يبني استراتيجيات وخطط مستقبلية إزاء التعامل مع هذا المنافس الحديث النشأة.
- رغم انتشار التكنولوجيا المالية في الوطن العربي وبالأخص الجزائر والتي لديها موقع استراتيجي مناسب إلا أنه لابد من توفير بيئة (بيئة حاضنة) مواتية كتوفير القواعد التنظيمية الملائمة لعمل الشركات الناشئة في هذا المجال.

- تسمح التكنولوجيا المالية الوصول إلى شريحة كبيرة من الأفراد الذين لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي كما أنها تعتبر وسيلة في يد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على مصادر تمويلية بديلة.
- مع التقدم التكنولوجي أصبح العميل متعطش للبحث عن الحل الأمثل للقيام بمعاملاته المالية وتمويل استثماراته، سواء كان العميل فرد أو مؤسسة، فتحاول هذه الشركات بتقنين سلوك العميل وجذبه إليها.
- بالرغم من كل الإغراءات التي تقدمها تقنية التكنولوجيا المالية لاتزال النقود تمثل نحو 85% من المعاملات الاستهلاكية في العالم لذلك فان التوسع في استخدام التقنية وازالة المخاطر المرتبطة بتلك الاستخدامات سيعزز مسألة الشمول المالي .
- يواجه استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية صعوبات عدة أهمها: ضعف الأعمال، وندرة رؤوس الأموال المغامرة، بالإضافة إلى المشاكل القانونية والتنظيمية وكذلك مشاكل جودة خدمات الانترنت والاتصال.
- يعد قطاع المدفوعات القطاع الأكثر جاذبية للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يسيطر على 50 % من المعاملات ثم يأتي قطاع الإقراض في المرتبة الثانية وفي الأخير قطاع الموجة الثانية.

الاقتراحات:

- زيادة التوعية المالية يهدف زيادة الاستفادة من الخدمات الرقمية واستخدامها.
- العمل على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يسمح للمؤسسات من الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة.
- توفير بيئة ملائمة لاحتضان الشركات الناشئة.
- تشجيع اليد العاملة وتطوير كفاءاتها عن طريق دورات تدريبية وتكوينية.
- إنشاء أنظمة مالية قوية وعميقة وزيادة كفاءتها واتباع سياسات اقتصادية سليمة مع إدارة الأعمال والمخاطر المالية بشكل جيد.
- إلزامية تقديم البنوك التجارية لخدمات مصرفية إلكترونية لأن ذلك يؤثر على تنافسيتها ويحكم مركزها المالي ويحدد قدرتها على المنافسة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2016.

2- إياد منصور حسن، إدارة العمليات البنكية والنقدية، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة اولى، سنة 2019.

3- عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية المخاطر وأساليب تسييرها، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2017

4- عائشة يوسف الشميلي، الإدارة الاستراتيجية الحديثة " التخطيط الاستراتيجي، البناء التنظيمي، القيادة الإبداعية، الرقابة والحوكمة "، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2017.

5- طلال الججاوي، سكنة السلطاني، SWOT تقييم المصارف التجارية، دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع، عمان، السنة مجهولة.

6- ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها التعليم المفتوح كلية التجارة، مصر الجديدة، 2009/2008.

الرسائل والاطروحات:

1-آسية محجوب، البنوك والمنافسة في ظل بيئة معاصرة، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2011/2010.

2- العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.

3- بوعلي دليلة، ادارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014.

4-بشرى مذكور، أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء المالي للبنوك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2017/2016.

5- بن عزوز عبد الرحمن، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

4- تميسة سهام، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013.

5- حليمي فتح الله يزيد، واقع البنوك التجارية وتحدياتها لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، ام البواقي، 2016/2015.

6- جغوبي فادية، دور التحليل الاستراتيجي swot في تحسين أداء المنظمة، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

7- فهد بوزيد، اثر تكنولوجيا المعلومات على استخدامات البنوك التجارية في ظل الاتجاهات المصرفية الحديثة، مذكرة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2015 .

8- لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008.

أوراق علمية:

1- تقرير التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (توجهات قطاع الخدمات المالية)، تم إعداده بين مختبر ومضة للأبحاث وشركة بيفورت، 2017، على الرابط:
https://bit.ly/39pgVUq

2- تقرير مسابقة منتدى MIT للشركات العربية الناشئة إطلاق مؤشر نضوج ريادة الأعمال
. https://bit.ly/2UtuJcp

3- تقرير شركة مارمو مينا إنتليجنس(ش،خ،م) "مارمو" حول فينتك الابتكارات المالية التقنية، تقرير مقدم لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي(KFAS)، 2019.

الملتقيات والمؤتمرات:

1- على عبد الله شاهين، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف " مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين"،(الاستثمار والتمويل في فلسطين ، المؤتمر العلمي الأول بعنوان: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، أيام 8-9 ماي 2005).

المجلات والدوريات:

1- العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 03.

2- آفاق الاقتصاد الإقليمي ، إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى ، التكنولوجيا المالية "إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و أفغانستان و باكستان و القوقاز و أسيا الوسطى" ، أكتوبر 2017.

3-بوعافية الرشيد، دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، س 2014.

4-بخدة شهرزاد، استخدام بطاقة الأداء المتوازن وتحليل سوات Swot في تطوير التخطيط الاستراتيجي: دراسة حالة قطاع الهاتف النقال بالجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد4، العدد3، السنة2019.

5- بطاهر بختة، مخفي أمين، دور تحليل SWOT في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسات، دراسة ميدانية لمؤسستي متيجي وسونلغاز بمستغانم، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 07، العدد 13، س 2017.

6-حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، *مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية*، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، السنة 2019

7- حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، *تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية جديدة(دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)*، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 ،العدد 03، 2018.

8- دردور أسماء، أثر تكنولوجيا المعلومات على ولاء العميل في المؤسسات المصرفية (تجارب بعض المصارف العالمية)،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية(جامعة الوادي)، المجلد 01، العدد 08.

9- زكريا محمد زكريا هيبة، محمود علي أحمد السيد، التحليل البيئي باستخدام نموذج سوات SWOT في التعليم مفهومه وآليات تطبيقه، مجلة العلوم التربوية، المجلد01، العدد 04، السنة2016.

10- سعيد حرفوش، *التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي*، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، السنة 2019

11- سمية عبابسة، وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري – الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية- ، مجلة العلوم الانسانية، المجلد، العدد 6، السنة 2016

12- شريفة جعدي ، محمد الخطيب نمر ، تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2011-2017)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية : المجلد 06، العدد 01، السنة 2019، الجزائر :جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

13- عرابة رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 08، السنة 2012.

14- طلال محمد الججاوي، سكنة السلطاني، توظيف التحليل الاستراتيجي SWOT لتقييم أداء المصارف التجارية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ،المجلد09، العدد35.

15- مليكة بن علقمة، *دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية*، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 ،العدد 03، 2018.

16- لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي...الواقع والآفاق،، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد03، السنة 2018.

17-نعجة عبد الرحمان، وآخرون، *قياس مخاطر الاستثمار في الأسواق المالية وتأثيرها على سلوك المستثمرين "حالة مؤشرات داو جونز الإسلامية (DJIM)* ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، مجلد01، العدد 04، السنة 2017.

18 -وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، *توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة*، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، السنة 2018.

19- وهيبة عبد الرحيم و رابح حمدي باشا، تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،(المجلد،العدد،السنة مجهولة)

20- وهيبة عبد الرحيم، وآخرون، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 04، العدد 01، السنة 2018.

محاضرات:

1-عبد الواحد غردة، محاضرات في الاقتصاد البنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة.

2-شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، دروس موجهة لطلبة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لبويرة، 2014/2013.

3- نوال بن عمارة، وسائل الدفع الإلكترونية (الآفاق و لتحديات)، على الرابط https://bit.ly/2S5FUpZ

المراجع باللغة الانجليزية:

1- BUSINESS, Now Money: a fintech start-up servicing the UAE's low-income migrant population, Aug 5, 2017, https://bit.ly/3aQumON

2 - Ey Building a better working world, Ey Fintech adoption index 2017,p14, online:

https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/ey-fintech-adoption-index-2017/$FILE/ey-fintech-adoption-index-2017.pdf

3- Gurel. (2017), SWOT Analysis a Theoretical Review, The Journal of International Social Research, 10 (51).

4- Kang, (2018), Mobile payment in Fintech environment trends, security challenges, and services ,Human-centric Computing and Information Sciences volume 8 , Article number: 32

5- Leong, K. and Sung, A. (2018) 'FinTech (Financial Technology): What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way?', International Journal of Innovation, Management and Technology, vol. 9, no. 2.

6- Lowagie, V., & Percy, T. " Fintechs: Les nouvelles formes de financement des créances commerciales et leur impact sur les banques, 2016/2017.

7- Les grandes techniques de vent, L'analyse SWOT : méthode et exemple de matrice SWOT marketing, 05aout, https://www.les-grandes-techniques-de-vente.fr/analyse-swot-matrice-exemple/

8- Matthieu Llorca, Les banques aux prises avec les fintech, journal de l'Economie politique, France, 2017,availble at: https://bit.ly/2V9UDB3

9- Phadermrod, B., Crowder, R. M., & Wills, G. B. (2019). Importance-performance analysis based SWOT analysis. *International Journal of Information Management*, *44*.

مواقع على شبكة الانترنيت:

1- اندبندنت عربية، الحكومة الجزائرية أمام ضغوط مالية متزايدة في ظل تراجع عائدات النفط، اطلع عليه يوم 2020/09/02، على الرابط: https://bit.ly/3ll4XMW

2 – الرؤية، ارتفاع ثقة عملاء المصارف في الإمارات إلى 76%.. ومستويات رضى تفوق الدول المتقدمة، اطلع عليه يوم 2020/08/28، سا 20:44، على الرابط : https://bit.ly/2QVs1d3

3 – الشرق الأوسط، الشركات الناشئة في الشرق الأوسط تنتعش خلال النصف الأول من 2019، 2020/04/01، سا 14:00، عل الرابط https://bit.ly/2UW9Zcf .

4 – الجزيرة ميدان، تعرف على أبرز الشركات العربية في قطاع الخدمات المالية، 2020/04/01، سا 18:15، على الرابط https://bit.ly/344DkFs .

5 – السباق، Democrance: التّأمين لجميع الشّعوب، اطلع عليه :2020/04/06، سا 10:00، على الرابط https://bit.ly/39JRtZT

6 – البورصة، البنوك العالمية تسرع وتيرة الاستثمار في التكنولوجيا المالية، يوم 2020/08/27، سا 20:00، على الرابط https://alborsaanews.com/2020/08/10/1372878

7 – بيت.كوم، ما هي أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك من جراء العمليات المصرفية الالكترونية؟، اطلع عليه يوم 2020/09/20، على الرابط: https://bit.ly/3lOwBbf

8 – خمسات، ترقية خدمة العملاء في 4 خطوات، يوم2020/08/28،سا21:00، عل الرابط :

https://blog.khamsat.com/upgrade-customer-service/

9 – ستارتايمز، البنوك الجزائرية والتغيرات الالمستجدة، يوم 2020/09/01، سا 19:06، على الرابط: https://bit.ly/3jOKdBh

10 – فابيولس، أهمية التكنولوجيا المالية، 2020/03/26، 16:00، https://bit.ly/2QLXLSg

11 – فابيوليس، كل ما يخص التكنولوجيا المالية او الفينتك، اطلع عليه يوم 2020/05/10، سا 18:16، على الرابط https://bit.ly/2LmghgF

12 – قضايا الساعة، البنوك التجارية، 2020/03/23، سا: 23:23،http://cutt.us/FpnHK

13 – كريبتونيوز، ما هي البلوك تشين، اطلع عليه 2020/04/07، سا 16:40، على الرابط: https://ar.cryptonews.com/guides/what-is-blockchain.htm

14 – كلية المجتمع بالخرج، المخاطر التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية، اطلع عليه يوم 2020/09/20، على الرابط: https://bit.ly/2DraG8z

15 – هوت مارت، تعرّف الآن على الاتجاه العصري في الأعمال التجارية : إقامة الشركات الناشئة Startup لتواكب العصر، بتاريخ 2020/03/28،سا 16:15،على الرابط https://bit.ly/3dBZB1J

16 – موضوع، تحليل swot، اطلع عليه يوم 2020/06/15، سا 15:33، على الرابط
https://mawdoo3.com/تحليل_swot

17 – موضوع، تحليل swot، يوم 2020/06/25، سا 11 :30، على
الرابطhttps://mawdoo3.com/تحليل_4-wHvuxtMxqo-cite_note#swot

18 – نيتوتريد، المصطلح المالي الصاعد "فينتيك"، اطلع عليه 2020/04/06، سا 17:00، على الرابط :
https://bit.ly/3aQborq

19 – ومضة، هل تنشأ بيئة حاضنة للشركات الناشئة في الجزائر أخيراً؟، اطلع عليه يوم 2020/09/02،
على الرابط: https://bit.ly/32X1y4d

20- Builtin, 13 FINTECH LENDING COMPANIES UPENDING THE CREDIT CARD ,MORTGAGE AND LOAN INDUSTRIES,04/04/2020, h10:00,
https://builtin.com/fintech/fintech-lending-applications

- 21
https://squareup.com/us/en/townsquare/mobilepayments?fbclid=IwAR2lYuwQM2QM8KO66lxa1m8lps_BeSEEsyhxej2qhTBUk7Cjl_4LNuBb5sM

22-- https://jiljadid.org/2020/06/14/الدفع-بالهاتف-المحمول-لتطوير-الدفع-ال/?fbclid=IwAR16UcGONhZSLQ9l3w_wQ46qBuyFEXlBexxKjK6MJUl44cs4Np1VEcTm8VQ

المرئي:

1- فيديو CNBC عربية، التكنولوجيا المالية "fintech" ثورة اقتصادية جديدة، بتاريخ 2017/10/24،اطلع عليه 2020/03/26، على الخط : https://bit.ly/2WLvoHq

دراسات غير مذكورة المراجع:

1- بلعيد ذهبية، مزاور أمال، مؤشرات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر في ظل الإصلاحات النقدية والمالية –دراسة تحليلية–،2019،، على الرابط:http://dspace.univ–msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/10727

2- تمجغدين نور الدين، عرابة الحاج، تحديث القطاع المصرفي في الجزائر –الاستراتيجية والسياسة المصرفية، يوم 2020/08/29، سا13:15،على الرابط https://bit.ly/2ECG0Ss

3 – مزريق عاشور، معموري صورية، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية بالجزائر، اطلع عليه يوم 2020/09/02، سا 20:00 على الرابط : https://bit.ly/2QOUP6W